

من ودد ان الزمان
 عند الخیر محمد زک الوفاق
 جدا بر باد انوار المشرق فیه
 فیروز

﴿ قدی ﴾

مؤلفی

﴿ محمد بن موسی القدی الرعجبی الشافعی الطاغستانی ﴾

طباہی

﴿ بروسة درسمامرندن طاغستانی مصطفی ﴾

معارف همومیه نظارت جلیله سک رخصتیه طبع اولنشد

بروسه ده

﴿ فرائضجی زاده مطبعمسی ﴾

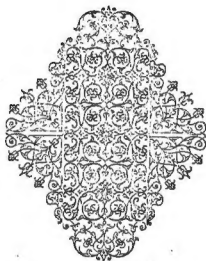
۱۳۱۰

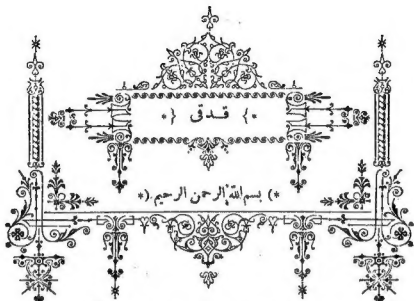
❦ مقدمه ❦

ملکتمز بولتان طاغستانده تحصیل علومه چالیشور ایکن ملا جامی حاشیه سی
 عصام اوزرینه حواشی سائره فایق صورتده (قدق) نامیه بعض کتابلر
 کنارلرنده قیود متفرقه کوروب هر برینی بیک شوق و محبتله اوقور و کتابه
 الور ایدم زیرا محبتله طولدیران حواشی به مقابل اشبو قدقنک بر
 سطر حق اشارتیه قناعت حاصل اولیور ایدی آرتق بونک تکمیلنی
 آرامنه مجبور اولمیزیم بر مدت ارشدیروب نهایت نسخه مجموعه سی
 اله کچوردم مکره بونک مؤلفی (محمد بن موسی القدیق الرغبی الشافعی)
 اولوب مصرده بالحاصله تحصیل علوم و تکمیل قنون ایدرک بزم سمنلرمزده
 نشر انوار فیوضات ایلان بر ذات ایش فقط بونسخه تحریف نسخه
 اوغراقله استفاده اولمیه حق درجه کلدیکندن و مجموعه سی ایسه مذکور
 نسخه دن عبارت ایدو کندن بالضروره متعدد یازمه نسخه لدن تصحیحنه
 مجبور اولدم فقیر بونکله اوغراشور ایکن در سعادته اودادن بریسی مطالعه
 ایتمک اوزره استدی کندوسته و بروب مدت مدیده قاهره مؤخرأ بعض
 حواشی ایله برابر بونک فقرات مناسبه سنک دخی اطراف عصامه کچورلش
 و برابرجه طبع ایدیرلش اولدینقی کوردم چه فائده که مطلوب حاصل
 اولمیه رق بعض فقره لر یاکلش یازلش و بعض جمله لر نقصان برانلش
 اولدیندن بالطبع متأثر اولوب شمدی به قدر خصوصیه عصام مذاکره
 اولدینقی صرده تکرار تدقیق و تطبیق ایلدم حاشیه مکمله قدق بلطفه
 تعالی حصوله کلدی. بنابرین خلیفه رسول امین حامی شرع شریف مبین
 بیوک سلطان غازی (عبدالحید) خان ثانی اقدیمز حضر تلیرنک سایه
 فیوضاتوایه هایون ملوکانه لرنده مؤلف مرحومه معاً خدمت و اخوانک
 تیسر تحصیلنه عاجزانه معاونت اولق اوزره ترتینده کی تصحیحاته ده بالذات
 اعتنا و دقت ایدرک طبع ایدیر یوردم .

(مصطفی)







الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه اجمعين
(قوله يا هادي لساك) منادى شبه مضاف واللام للثبوتية (قوله محامدك)
جمع محمدي بمعنى الحمد (قوله لتبديل) متعلق بانعمت او اهدنا (قوله لشكرما)
مصدرية او موصولة اي ما انعم به (قوله اسباب السعادة) التي تفضلوها بها
عليها (قوله بمفضل) اي المبين او المفرق (قوله كالشمس) صفة حواش
او مفعول مطلق لغواش (قوله لنجوم درر) من قبيل لحين الماء (قوله غواش)
صفة حواش اي مغطاة لكمال ضياها انوار فوائده سائر الكتب (قوله ولا يتوهم)
فضلا عن ان يوجد (قوله غير مكابر) اي غير معاند (قوله وهو الوصف
بالجميل) اختياريا كان او لا (قوله من انعام) بيان للجميل الثاني (قوله على
الجميل الاختياري) اي حقيقة فاطلاق الحمد على ما وقع على صفاته مجاز او حقيقة
وحكما فاطلاقه عليه حقيقة وانما التجوز في تعميم الاختياري (قدوله او الحمد
عليه) الظاهر ان يقول او الحمد عليه وان لم يكن اختياريا حقيقة
لكنه اختياري مجوزا والحمد عليه اعم من الاختياري تزيلا فاستعمال الحمد
فيه حقيقة فيكون محمودا عليه حقيقة انما التجوز في ادخاله في الاختياري وبمد
ما عم الاختياري الواقع في تعريف الحمد على الاختياري تزيلا كان اطلاق الحمد
عليه حقيقة وفي بعض النسخ اذ التعليلية بدل او العاطفة وفي بعضها او لان الحمد

عليه وكلاهما من قلم الناسخ يشهد به عبارة الحنفى في حاشيته على تفسير البيضاوى
فراجعه مع الملاحظة المنوية (قوله ليس بمحمود عليه حقيقة) اى اختصاريا
(قوله امر آخر) وهو الاختيارى حقيقة فان قلت ما المحمود به وما المحمود عليه
في قولنا الحمد لله فاقول ان المحمود به تلك الصيغة اى هى من صيغ الحمد والمحمود
عليه ما تضمنته من انه مالك لجميع الحمد او كونه مستحقا للحمد الخلق « فان قلت » ان
المحمود به انما يكون ما انتهى به من محاسن المحمود له وجملة الحمد لله ليست بذلك قلت
ان المقصود بها التثناء على الله المضمون بها من انه مالك له وذلك المضمون وصف
المحمود له الجليل فان قلت يلزم حينئذ ان يتحد المحمود به والمحمود عليه قلت قد
تقرر في محله انه يجوز ان يكون شيئا واحدا في اللفظ ومغايرا بالاعتبار كالانعام في
قوله الحمد لله على انعامه فانه من حيث كونه وصف المتم كان محمودا به ومن حيث
القيام كان محمودا عليه فتأمل (قوله من خلق ما يحمده عليه) ان كان يمكننا
(قوله والحمد يصح ان يكون له) اى على وجه المجاز فلا يتأخر ما سياتى في بحث
العدل (قوله اى كل حمد متعلق لوليه) فيه تنبيه على ان اللام لاختصاص المتعلق
بالتعلق وان التعلق انما هو للحمد لالكونه حامدا قدبر (قوله وان يكون منبئا
للمفعول) ولعله لم يمتنع في المنى للمفعول للتعلق ايضا كما في المنى للفاعل للتلازم بينهما
اى الوقوع والقيام فيه بخلافه قدبر (قوله اى كل محمودية قائمة به تعالى)
فيه تنبيه على ان اللام لاختصاص الصفة بالموصوف قدبر (قوله فجعل الحمد
مستعملا) وهو مجتمع عند الجمهور الا بتأويل (قوله في كلامه) المجازيين
بارتكاب عموم المجاز (قوله بارتكاب تكلف ارادة له) فيكون من قبيل عموم
المجاز ٧ (قوله لثبوت كلا معني الحمد) اى المجازيين وان كان كلامه في بحث
العدل موها ان المنى للفاعل حقيقة قدبر (قوله له تعالى) فاللام لاختصاص
الصفة والمتعلق مما (قوله بمعنى انه قائم به تعالى) فيكون اللام لاختصاص
الصفة بالموصوف (قوله ولا يخفى ما في جمع الولي والتي) من ايهام التناسب
كما في قوله تعالى « والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان » (قوله
والرسول) اى رسول البشر اى شرعا (قوله ويكون معه كتاب وشريعة) فكل
رسول نبي من غير عكس (قوله والاصل اى الراجح في الاضافة العهد الحار جى)
لا مطلقا بل اذا وجد قرينة والا فلا تستغراق كاسيحي ولم يكن في المعرفة والا فالجنس
كما سياتى ووجهه ان كمال التمييز يحصل به دون غيره والقرينة هنا ان المقام مقام الامثال

والحاصل ان هذا
معنى ثالث للفظ
سوى الحقيقة
والمجاز منه

لقوله تعالى «صلوا عليه» الآية وهذا ظاهر على ما يأتي في الشرح في بحث الجروارت
 تبعاً للشيخ الرضى وجعل المحشى هناك ذلك من مخالفة اصطلاح اهل البلاغة
 والنحو وهو غير ظاهر قد برر فالتحقيق المتوافق للكلام اثمة القئين ان اللام
 والاضافة والموصول موضوعة للاشارة الى ككون الجنس او حصه منه
 معلوما للسامع ثم تعريف الجنس ينقسم الى تعريف الحقيقة والاستغراق والعهد
 الذهني كما يأتي والله اعلم (قوله انتم اهل السنة) وهم الاشعرية والماتريدية
 (قوله ولو حمل على الثاني) وعلى الاول يكون تعميماً بعد التخصيص (قوله
 تخصيصاً بعد التعميم) مثل قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى »
 وقوله تعالى « وملائكته وجبريل » (قوله لكن لا بد من نكتة) ليكون الكلام بليفاً
 (قوله الى كمال فطانة الطالب) في القاموس فطانة وفطانية مفتوحتين (قوله صارت المعاني)
 صفة ملغاة والضمير محذوف اى فيه (قوله وفي ذلك) اى في ايراد اسم الإشارة
 للنكتة الثانية واما في الاول فبحث لامبالغة فيه تأمل (قوله وهو) لغة (ما استغندت
 من علم او مال اه) وحينئذ تكون من قد المتعدى (وجاء فادله المال) وحينئذ تكون
 من قادم اللازم في القاموس قادم المال ثبت او ذهب والفسادة ما حصلت
 وما استغندت من علم او مال واجمع فوائد وافدت المسال استغندته
 واعطيته انتهى فقوله حصلت اى بالطلب ولذلك قال وما استغندت ولم يقل وما
 حصل فتأمل (قوله محل متعلق بواقية) ويحتمل كونه ظرفاً مستقراً اى متبسة
 محل اه (قوله فقوله محل متعلق بالواقية) وهل يتوقف هذا على جعل الفوائد
 كانه وعدت محلها او وعد صاحبها به فليتدبر (قوله والمشارق) كتاب
 في الحديث وكذا المشكلات لابن منصور الماتريدي (قوله بلا شائبة تكلف)
 اى بلا ارتكاب تكلف كالتشبيه بتلك الكتب (قوله مزيد تحسين) لما فيها
 من الابهام والذورية (قوله يستدعى بحسب المعنى اه) لان المعنى على التركيب
 الوصفي كما يأتي (قوله بحسب اللفظ اه) احترازاً عن حذف الموصول مع بعض
 صلته كما يأتي في بحث خبر لا (قوله في مثله) مما تعارض فيه جانب اللفظ وجانب
 المعنى (قوله لانه اهم) من اللفظ لان اللفظ سبق لاجله (قوله لا بد وان يكون)
 الواو لتأكيد اللصوق ويسمى واو الامام (قوله اذا صح حذف المضاف) او كان جزءاً
 من المضاف اليه كما هنا (قوله حقيقاً) اى ما تلا عن سائر الاديان وهو حال من المتبع

الأملة او ابراهيم (قوله ولك الاختيار) وسأى انه يجب استثناء علم المذكر
اذلا اثر ثنائيه الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء كافي طلحة وطلحات و
يجب استثناء نحو نملة وبقرة اذا اريد به مذكر كما يأتى فراجعه وتأمل ولقائل
ان يقول قياسه عدم جواز دخول التاء هنا لانه مشترك بين المذكر والمؤنث
واريد هنا مذكر كافي نحو نملة فندير (قوله في رعاية التذكير والتأنيث)
في الضمير والفعل واسماء العدد ونحوها (قوله اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى
مؤنثا) كلفظة الشخص اذا اطلق على المؤنث (قوله او بالعكس) كلفظة النفس
اذا اطلق على المذكر لكن سيأتى في اسماء العدد ان رعاية اللفظ اكثر وقال
الرضى انه اقيس واكثر فراجعه (قوله اوحدى) الباء للمبالغة كما في احبرى
(قوله والشيخون) في القساموس ايضا في مادة ش خ ن الشيخون
الشيخ انتهى وبه يظهر ان نونه اصلية وياه زائدة فوزنه فيقول لافعلون
كما يتوهم من ذكره مع الشيخ فالاولى ان لا يذكر معه قلبته له (قوله من
اسبانت فيه السن) اى من غير قيد بمبدأ معين او من حسين اه (قوله
ماخوذة من غمدت السيف) اى مستعارة او منقولة اى فليست بحقيقة
لغوية (قوله في الجملة انعام) رمز الى ان التشبيه خفي لاستثناءه على المتقول عنه
(قوله بتشبيه الشيخ بالسيف) اى فهو استعارة بالكناية وأسيات الفعده
تخييل (قوله ذات الشجر والنخل) من عطاف الحصاص على العام او الواو
بمعنى او كافي ككتب الفقه (قوله والقرير جعل الشئ في قراره والحل على
الاقرار) وفسر بهما الاستفهام الذى للتقرير (قوله والا فهو سلك) اى
فقط والا فالسلك اعم (قوله التقويم) اى التعديل (قوله لايفارق الفوائد)
اى زائدة على التقرير (قوله هو كالنفس والحزن) بل انشاق اشد كما
في القساموس فهو من عطاف الحصاص على العام (قوله ان كان مقصودا
في التركيب الاضافى) بان يكون الغرض منوطا به اشارة الى ان افراد
بالأصل في قول المصنف ونحوه ان المركب الاضافى اذا نسب اليه فان كان الثانى
مقصودا اصلا قيل زيرى وعمرى هو التركيب الاضافى لا ان يكون له اصل
معنى على حiale سواء تعلق الغرض به او بالجزء الاول حتى يقتضى بمبدأ
مناف كإفصله شرأح الشافية فراجعه (قوله بالنسبة الى الجزء الاول) اى

سواء كان الجزء الاول مقصودا ام لا فان خص بالاول بقى قسم ثالث لكن
 الكلام في وجوده (قوله والمقصد في ضياء الدين الجزء الاول)
 وعلى تقدير كون الثاني مقصودا يحصل اللبس بالنسبة الى نحو شمس الدين وبدر
 الدين ونور الدين (قوله لجعل الشخص ضياء الدين) ظاهره يفيد اشتراط
 كون الجزء الاول مقصودا كالثاني وظاهر مفهوم قوله وان لم يكن مقصودا فيه
 انه يخالفه فانه يفيد انه اذا لم يكن الجزء الثاني مقصودا فيه فالنسبة الى الاول سواء
 كان مقصودا ام لا وان قيد ذلك بما اذا كان الاول مقصودا بقى قسم ثالث غير
 معين (قوله والمقصود في ابن الزبير) وعلى فرض كون المضاف
 مقصودا يحصل اللبس بالنسبة الى نحو ابن عمر وابن عباس (قوله بخلاف عبد مناف)
 اورده ههنا تنبيها على ان الاراد المشهور لا يرد على تقديره لكن عن سيدييه
 انه سأل الحليل عن قولهم في عبد مناف فقال اما القياس فكما ذكرت
 لك الا انهم قالوا منافي خوف اللبس انتهى فاقاد ان ذلك القياس يعدل
 عنه عند خوف اللبس فنحو ابن الزبير وابن عمر لو نسب الى الاول حصل
 اللبس ايضا و ان فرض كسوف الاول مقصودا (قوله اظهر كاله)
 اى الشخص المسمى بعبد مناف (قوله بحسب اصل المعنى) فان الاعلام وخاصة
 الانساب قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية كما قالوا في ابى لهب ونحوه (قوله
 فيشعر بانه يضئ القلوب) فكانه من قيل التورية بايهام النسبة الى الضياء
 مع ان النسبة الى ضياء المؤمنين لكن في التورية يراد احد المعنيين وههنا كلاهما
 مقصودان احدهما اصالة والاخر تبعا فليكن من قيل مستتبعات التراكيب
 كما قالوا في الترميض ونحوه والله اعلم (قوله الاولى ترك الجمع) فيه لطافة
 (قوله لانه لا فائدة فيه) وفيه ان الجمع اعم فيفيد انه باعث للمطلق كالتمهيد بالالفه
 قوله عن المساواة) التي هي احسن من كون الثانية اطول و هو احسن من
 كون الاولى اطول (قوله ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود) كما قالوا اول
 الفكر اخر العمل (قوله لكن لم يتاخر في الوجود) فأتى بالكاف (قوله لصح)
 اى لا يحتاج الى آلة التشبيه (قوله وكفى في النسبة) اشار به الى ان مافى
 الشرح اتم و اولى بالنظر الى النسبة كما لا يخفى (قوله مشتق من السور) اى
 مأخوذ ومنه سور الهرة (قوله بمعنى بقية اه) على ان الاشتقاق قد يكون

من اسم عين (قوله للمسيبات) اى للاشياء المسيبات لها على الحذف
والايبصال لما سيجي في باب اسم التفضيل ان السبب عين المسبب (قوله
تجده في حواشى المطول) وله عليه حواش معروفة بالاطول (قوله ويمكن
ان يقال ترك اه) لكن العمل بالروايتين استقلالا يقتضى اتيانهما استقلالا
(قوله كان دأب المصنفين) من النحويين اى عاداتهم وطريقتهم (قوله
لكونهما) اى لا يكون الطالب على زيادة بصيرة كما توهم فلا يرد على المص ان
كان عليه ان يذكر الكل او يترك الكل (قوله موضوعي العلم) اى فهما من
المبادئ التى لا بد من تصورهما ليتمكن التصديق بمسائله (قوله ولا يفتقر عنه)
اى لا يتباعد (قوله ليتمكن الشروع فى الفن) اى مسائله التى يحكم فيها
عليهما او على اقسامهما « اعلم ان النحو مسائل كثيرة ومع كثرتها تسمى
علما واحدا و تفرد بالتدوين فلا بد من جهة اى سبب لوحدها فى الاسم
والتدوين وذلك السبب اتحاد موضوعها اى اللفظ الموضوع واتحاد قاندها
اى معرفة الاعراب فاذا اريد تعريف علم النحو يعرف بالنظر الى احد الامرين
بتعريف جامع مانع مثال الاول النحو علم يبحث فيه عن اعراب اللفظ الموضوع
ومثال الثانى النحو علم يعرف به الاعراب فالشارع فى النحو لا بد ان يتصوره
اما باحدهما او بوجه اعم مثل النحو علم يعرف به حال اللفظ الموضوع او بوجه
اخص مثل النحو علم يعرف به اعراب الاسم ليتمكن الشروع فيه لكن فى الوجه
الاعم لا يامن الاشتغال بما لا يعنى وفى الاخص لا يامن من فوات شئ مما يعنى فلا
يكون على بصيرة و اما اذا عرفه بالمساوى فيتمكن من مقدمتين من طرده
التعريف وعكسه و هما ان كل مسألة لها دخل فى معرفة الاعراب فهى من
النحو وكل مسألة لا تدخل لها فيها فليس من النحو فيكون متمكنا من ترك
ما ليس منه وتحصيل ما هو منه وان يصدق بموضوعية موضوعه اى اللفظ
الموضوع وبان معرفة الاعراب هى قايته حتى يزداد بصيرته ونشاطه والله
اعلم (قوله هو من التعريف) كما يقتضيه قوله بدأ بتعريف الكلمة (او
المعرفة) كما يقتضيه قوله كيف يبحث (قوله مبنى البيان) اى الدليل (قوله
يستدعيها عليه) اى على ذلك الوجه (قوله فان تمت ثم والا فلا) اشارة
الى ان تلك الدعوى ممنوعة لان صحة الحكم على شئ لا يقتضى الا تصور

بوجهها وهو لا يتوقف على تعريفه ولو قيل ان الغرض من النحو اتما هو معرفة احوالهما من حيث الاعراب والبناء بحيث يتمكن من تطبيق كلامه بكلام العرب بلا خطأ في كيفية التراكيب وذلك الغرض اتما يتم بمعرفة الكلمة والكلام واقسامهما واقسام اقسامهما وتقاصيل احكام كل قسم منها وذلك يقتضى معرفة كل منها ومن اقسامهما على وجه جامع لا افراده مانع لاغياره فلذلك جرت عادة العلماء بحمل المبادئ التصورية من اجزاء العلوم لم يبعد والله اعلم (قوله اربعة) وان كان في الظاهر وجهين فقط (قوله توقف تحقق المفهوم) اى تقوم به وتماهى في نفسه (على تحقق المفهوم) لان الجزء مقدم على الكل في التحقق والمعرفة (قوله قدبر) اشار به الى ان الوجهين الاخيرين وان كانا صحيحين في انفسهما لكنهما لا يفيدان المطلوب وهو تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام الا ان يقال بان تقدم الفرد يناسبه تقديم التعريف وان لم يستلزمه الى ان الوجهين الاولين لو صحا في انفسهما لا فادا المطلوب لكنهما غير صحيحين ظاهرا لان الجزء من مفهوم الكلام اتما هو نفس الكلمة لا مفهومه التفصيلي الا ان يدعى انها في حكمه والله اعلم (قوله ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق) اى معناه حتى يكون معنى تضمينا للمشتق اذ لا بد في الفرع من زيادة هي الغرض من صوغه من اصل ليكون علة غائية ولكن كثيرا ما توجد الفساض لا تدل على معنى المشتق منه الا بالالتزام كما يظهر من مراجعة كلامهم في بحث الاشتقاق المحقق والواضح من بحث ذى الزيادة فراجعته وتدبر (قوله ويعلم اه) فيه اشارة الى اختياره له بل الظاهر الاكتفاء باللزوم ولو بالواسطة كافي تحجر واستدق فستدبر (قوله في تحقيقه) اى تحقيق انه يكفى كاهو الظاهر فراجعته (قوله فهو اسم) للاثر الحاصل من ذلك الفعل (قوله يكون جازيا في الالفاظ) ويحتمل ان يراد التشبيه به في التأثير بما يدرك حسا فيؤدى الى ما ذكره البيضاوى فيتضح الاشتقاق قدبر (قوله يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم) وهو المتبادر من قوله كالجرح لقائل ان يقول هذه الدلالة اتما تم لو قال وقد عبر بعض الشعراء عن ذلك التأثير او نحو ذلك فلما قال عن بعض تأثيراتها دل على انه اراد بقوله لتأثير معانيهما مطلق التأثير لكن قوله كالجرح ظاهر في انه اراد التأثير باحداث الالم لان وجه التشبيه يلزم فيه كونه اظهر في التشبيه

فأما (وفي تفسير الفيض) الظاهر أنه منع للحصر المعاد بقوله وهو الجرح اه
 أى فالاشتقاق ظاهر حيث (قوله وهو التأثير) أى تأثير المدرك بالإضافة إلى الفاعل
 (قوله المدرك) أى المدرك أنه (قوله بأحدى الحاتين) أى وعلى فلا اشكال
 في اشتقاقه بالمعنى المشهور (قوله ولم يبلغ ذلك) أى ولم يثبت (قوله ولو بلغه
 لم يرض) لكن لم يثبت أنه قال من الشعر لا يتبين معروفين كافي القاموس فراجع
 (قوله بمعنى اللغة) وهو الأقرب لفرض الشارح (قوله أو للفرق بين الجنس
 والواحد) كما هو الحق وسيأتى أنه لا خير في التزام كونه اسم جنس فراجع
 (قوله حيث عرض للكلام هذا التخصيص) كما يأتى في الشرح في بحث الجمع
 فراجع (قوله هذا التأويل بعيد عن مظان) يفيد أن حاصل التأويل هو
 تقدير المضاف مع الاستثناء عنه من حيث المعنى و ظاهر كلام عبيد الغفور
 أن التأويل هو أن يراد بالكلم بعضها لا بتقدير مضاف ويصكون تذكير التثنية
 لأنه نعت مساهو في معنى المفرد لا لأنه نعت للمضاف المقدر فراجع (قوله
 إذ ليس من دأب اللغة اه) أى بل التعمدة في التقييد إيراد إطلاق ثم اتباع ما
 يخصه نعتا أو غيره فلا يحتاج في نحو جاشى الرجال العالمون إلى تقدير البعض وإن
 لم يكن العلماء إلا بعض الرجال بل يكفى في أداء ذلك الغرض التقييد بنحو التثنية
 من غير ذكر البعض ولا تقديره والله أعلم (قوله وكأنه لهذا رجع) أو لأنه
 ليس من صيغ جمع مثل الكلمة (قوله ويمكن رد شاهد الجنس) وهو عدم
 ثابته (قوله قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو) عبارة المحققين
 كالسيد رحمه الله إذا أفاد الكلام شمول الحكم لكل فرد فرد فكانه بطل معنى
 الجمعية وذلك غير صريح فيما قاله فأما (قوله يبطل معنى الجمع) من راجع
 كلامهم عرف أنهم إنما صرحوا بشمول الحكم في نحو لا يجب الظالمين لكل فرد
 من حيث أنه لا فرق بين الواحد والجماعة في مثل ذلك الحكم بخلاف نحو
 الرجال يحملون الصخرة فالحكم على الجماعة لا يمتد إلى كل فرد بدلالة العقل
 فكان الجمع في الأول بطل من حيث الحكم وليس مرادهم أن الجمعية بطلت بالكلية
 حتى يصح إطلاق الجمع حيث (قوله في الإثبات على الواحد فقط) يصح إجراء أحكام
 اللفظ المفرد عليه من تذكير وإفراد نعت مثلا وقوله لزم اه هذا لزم ممنوع لا سيما
 عند من لا يقول بمفهوم المخالفة ومن يقول به له شروط عنده وتحققها ممنوع هنا مع

ان المثنى والجمع لم يبدوا من صيغ ما يعتبر مفهوما الا ان عدا من قبل السدود
وهو اضعف المفهومات واما قولهم في نحو لا تزوج النساء ولا املك العبيد
بان يبحث بفرد واحد فلانه اشتهر في العرف لعموم السلب لا سلب العموم والله
اعلم (قوله لم يؤثنت نته) ونظيره في عكس ما ذكرنا حكاية الاخفش من قولهم
لديسار الصفر والدرهم البيض فان المفرد لما كان في معنى الجمع لكون اللام
للاستغراق صح وصفه بلفظ الجمع فالجاء ان الجمع اذا دخل عليه اللام تحول
الى حكم المفرد كما ان المفرد اذا دخل عليه اللام تحول الى حكم الجمع وبذلك
يظهر ان ليس المراد الا شمول الحكم لكل فرد وان قوله لم يؤثنت نته
مجرد قياس لا يساعده نقل لا سيما وقد ردوا ما حكاه الاخفش كما قرر
في محله ولعله اشار بالامكان الى نحو ما ذكرنا والله اعلم (قوله لزم) ان قلنا
بمفهوم المتخالفة في مثله وهو محل بحث (قوله ان لا يصعد الكلمة الطيبة
الواحدة) وقد يقال بل هي مسكوت عنها (قوله للجنس) اى الحقيقة
فقوله لان اه لتعليل لكون اللام للجنس اى الحقيقة (قوله الاشارة الى ما
يعرفه المخاطب) اى الى ان المخاطب يعرف مدخوله (قوله فهى لام الجنس)
اعم من الحقيقة والاستغراق والمهد الذهني وسياق في بحث المعرفة ان الاستغراق
والمهد الذهني من اقسام لام الجنس فراجع (قوله كما في الانسان حيوان
ناطق) لان المساهية هى المقصودة في التعريف اى وما نحن فيه من هذا
القسم (قوله من حيث هى هى) الاول مبتدأ راجع الى المساهية
من غير ملاحظة شئ والثاني خبره مع ملاحظة الحصر اى لامن حيث صدقه على
الافراد (كما في ادخل السوق) حيث لا قرينة للمهد الخارجى (قوله واما ان
يشار بها الى قسم) اى الى حصة اى فرد نوعى او شخصى من اقسام مفهوم
اللفظ (قوله سبق فهمه) لكونه مذكورا قبله او في حكم المذكور اى وما هنا
ليس كذلك فلا يحمل على المهد الخارجى (قوله ثم الجنس) اى المفهوم الذى
يشار اليه باللام (لا محالة تحته كثرة) لان لام الجنس يشار بها الى مفهوم
اللفظ الذى كان كليا معلوما عند السامع ولكون المشار اليه كليا سمي لام
الجنس كما ان اللام اذا اشير به الى قسم ذلك الكلى يسمى لام المهد الخارجى
لكون ذلك القسم قد انفرد من بين سائر الاقسام بسبق ذهن اليه بقرينة

ذكره سابقا مثلا او كونه في حكم المذكور نحو اغلق الباب لمن دخل الدار والله اعلم (قوله وبهذا الاعتبار يتوهم اه) قد يقال اذا كان الجنس عمتلا للقليل كالكثر وانما المختص بالكثير هو عنوان الجنسية لا ما يطلق عليه لفظ الجنس كالتمر والماء فلا وجه للتوهم ولا سيما اذا كان المراد بالجنس في اللام ما يقابل القسم لا ما يقابل الوحدة فتدبر (قوله بين اللام والناء) او بين مدلوليهما (قوله اي بين اللام والناء) كما هو الظاهر لفظا لانهما المحدث عنهما (قوله او بين الجنس والوحدة) كما هو الظاهر معنى لان توهم المتافاة انما نشأ منهما (قوله ولا يخفى ان توهم اه) قال السبكي قولنا زيد قائم لا يدل لفظه على الانبئات والاخبار والا تنساق ما زيد قائم وهل زيد قائم وانما هو موضوع لمطلق النسبة والتجرد او عدمه هو المعين لطرف وعلى هذا القياس رجل والرجل وتمر وتمر وقائم وقائمان ويقررب ولم يضرب الى غير ذلك فمعروض الناء في الكلمة هو المطلق لا المجرد ومعروض اللام هو المقيد بالوحدة و الاشارة بها الى الفرد المنتشر كما هو ظاهر (قول الشارح لجواز اتصاف الجنس بالواحداه) اي فيجوز ان يدخل الناء بعد ما دخل اللام وعكسه فعلى الاول يكون اللام في نحو التمرة للاشارة الى الماهية المطلقة والناء لتقيدها بالوحدة فيصير الفرد المنتشر بعضه مشارا اليه بالللام وهو مطلق الماهية وبعضه غير مشار اليه وهو قيد الوحدة التي عرضت بالناء وعلى الثاني اشار اليه بالللام هو الماهية مع قيد الوحدة وقولنا الفرد المنتشر الى آخره مبنى على ما هو التحقيق لا على الجدل فتدبر (قوله لان المتافاة بين صيغة الكلم والناء لازمة) ان اراد به المتافاة التي يقتضيهما عدم اطلاقه الا على الثالث فصاعدا فهو ممنوع فان ذلك مشروط بعدم الناء وان اراد به المتافاة بين الجنسية الوضعية والوحدة فذلك لا ينساق الوحدة بل انما ينساق الاختصاص بالوحدة فأمل (قوله لازمة) اي لا فرق في توهم المتافاة بين ما قبل دخول اللام وما بعده وليس المراد بتحقيق المتافاة بينهما (قوله بان الجنس يوصف) وعكسه (بالوحدة) الاعتبارية (قوله الزامى) تفسير جدلى كانه قال لانسلم المتافاة بينهما وانما تنافيان لو كانت الوحدة حقيقية لم لا يجوز كونها اعتبارية وهى لا تنساق الكثرة اذ كل

كثرة تقبل الوحدة الاعتبارية (قوله ليس لوحدة جنس) والا لصدق
نحو ثمرة والثمرة على ما يصدق عليه تمر والتمر وهو باطل ضرورة (قوله
بل لجمل اه) بل الظاهر ان التاء تفيد المفهوم بالوحدة الشخصية المطلقة
فيؤل الى الفرد المنتشر ثم يشار باللام الى المجموع من المفيد والقيد ويحتمل اعتبار
الوحدة بعد الاشارة فيكون الحاصل ان المعرف باللام و المشار اليها بها هو
مطلق المفهوم وقيد الوحدة عارض له وهو الموافق لظاهر عبارة الخشي
رحمة الله تعالى عليه (قوله حتى لا يصح) كما كان يصح ذلك قبل دخول
التاء (قوله جعل كباين) بل ثلث تأمل (قوله وهذا لا ينافي الكثرة اه)
لانه غير مختص بالشمول دفعة بل صالح للشمول على وجه البديل والنوهم
اتما نشأ من الاول (قوله بتاويل ما يطلق عليه الكلمة) بناء على عموم
المشترك او عموم المجاز (قوله الا بعد تكليف تأمل) اى الا عند ضرورة
موجبة للقول به فان عموم المشترك وعموم المجاز لا يصار اليهما الا عند تعذر
الحقيقة فقط والمجاز فقط فكيف يصار اليه مع ظهور الجادة فقوله تأمل
يحمل كونه مضاعفا اليه اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله كما يحتمل كونه
امرا اشارة الى انه بق وجه آخر وهو كون اللام لتعريف الفرد النوعي
من المعنى اللغوي وان ابي عنه ظاهر المقام والمقال (قوله لانه يقال
ذلك) الظاهر من انه اه لطابق السؤال (قوله فيما اذا رعى التواء اه)
لكنه موقوف على السماع والتبادر فتدبر (قوله فلم يعتبروه) اى منقولا
منه (قوله قال فى القاموس اه) لكن الجوهري صرح بخلافه حيث قال و
لفظت الكلام وتلفظت به اى تكلمت به انتهى وقد صرحوا بان نقله لا يخل
بمخالفة نقل القاموس له فراجع (قوله لا اللفظ) وحده (قوله و بعد فيه) اى
فى تخصيص ما هو بمعنى الرمي بكونه منقولا منه تدبر (قوله والاول) اى الذى
بمعنى الرمي (قوله فى عرف اللغة) اى العرف العام (قوله كاللزام) الذى هو
فى اصل اللغة بمعنى التكليم (قوله ما يتلفظ به) اى حقيقة (قوله وانما المادة)
الغالبية (هو العكس) قال فى المطول اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون
مجازا اى ان قامت قرينة على ارادة اللزوم فقط وقد يكون كناية اى اذا
اريد اللزوم مع جواز ارادة اللزوم وقد يكون مرثجلا وهو المقول لا

لتناسبة وقد يكون منقولاً أى بان نقل لتناسبة فنه ماغلب فى معنى مجازى للمعنى
 الاول حتى حجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح
 بالمعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء
 فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء ومجاز فى تلك الاركان وفى الشرع بالمعكس ومنه ما
 غلب فى بعض افراد المعنى الاول كلفظ الدابة فهو لغة لما يدب على الارض فان
 اطلق على الفرس باعتبار خصوصيته مع الديبب يصكون مجازاً لغة واما عرفاً
 فبالعكس ورعاية معنى الديبب فيه لمجرد التناسبة بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى
 فيه لصحة اطلاق اللفظ على كل ما فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق
 الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة فى العرف على كل
 ما يوجد فيه الديبب ولا اطلاق الصلوة فى الشرع على كل دعاء انتهى مع اختصار
 (قوله فلذا جعل اصله) ولقائل ان يقول ان ما هو بمعنى الرمي لا يشمل
 النوى ايضا ولعله لهذا قال ويمكن اهـ (قوله انما اعتبر جملة بمعنى المملووظ)
 مع ان فيه تعدداً فى الثقل (قوله ليكون) اى هذا النقل الذى بعد الجملة (قوله
 ما يمكن استعماله) بان يوضع اهـ (ما لم يمكن استعماله) بان لم يوضع اهـ (قوله
 فالصواب) الاولى الاصواب لكن قد يستعمل الصواب بمعنى الاصواب (قوله
 كجمله جزء الكلام المعقول) صريح فى القول بالوجود الذهني كما هو عليه
 جهور الحكماء وعلى هذا صدق القضية اللفظية والعقلية عند الجمهور انما هو
 مطابقتها للواقع وكذبها عدم مطابقتها ومعلوم ان القضية العقلية من قبيل العلوم
 مع ما فى الحكم من الخلاف والغفار ان علمنا من قبيل الكيف كما تقرر فى
 محله واما الواجب والممكن والممتنع فباعتبار الوجود الاصيل اى فى الواقع
 واما الوجود الظلى فى الازهان فكيف يجب اهـ مع حدوث العلوم والازهان نعم
 يتصور القدم فى العلم القديم وهو محل تأمل تدبر والكلام المعقول عبارة عما
 فى الذهن لا عما فى الخارج والوجود والامكان انما هو نفس الامر وما فى اللفظ
 والذهن دليل على ما فى نفس الامر الاول بالوضع والثانى بالطبع كما قيل
 والمدلول ما فى الواقع فالقول بان جزء الكلام المعقول يكون واحياً محل تأمل
 اذ الوجوب انما هو للوجود الاصيل لا الظلى فتدبر (قوله فهو ليس من مقولة
 معينة) بل الظاهر ان المعقول من مقولة الكيف لانه علم (قوله بل يكون تارة

واجبا) هذا انما يتم اذا كان الحاصل في الاذهان عين ما في الخارج بعين الوجود
الاصيل ودون اثباته خراط القناد (قوله ما وضع لمعنى مفرد) وصريح كلام
المص في المختصر ان المفرد عند الحاجة ما لا يصح التلغظ به حينما من
الاحيان مرتين والمعنى الذى ذكره الشارح انما هو عند المتطيقين
وعلى ذلك جرى الشارح المحقق عضد الدين (قوله تدبر) حتى تطلع على ان
تاء الوحدة توجب تانيث الضمير اولا (قوله نفس السامع) والناظر ايضا
(قوله مخصوصا بالموضوع) بناء على دخول الباء على المقصور (قوله مخصوصا
بالمعنى) بناء على دخول الباء على المقصور عليه (ليحسن مقابلته مع اطلاق لاعلم)
اى مطلقا او باحدى الحواس والا لاستغنى عن الاطلاق (قوله فانه فعل المفيد)
ولاشك ان مقابلة فعل شخص فاعله احسن من مقابلة فعل غيره (قوله ان ينصرف
الاطلاق) فيه لطافة (قوله الى معناه العرفى) وهو ضد التقيد (قوله فاعرفه)
فسياتي انه لا يتم الجواب بانصرافه اليه ايضا (قوله الاولى بل متى اطلق) او
ترك مع ضم ضمنية (قوله ولذا لم يكتب باحس) بمعنى علم باحدى الحواس لا
بمعنى ابصر (قوله وكذا الحال في الوجه الثانى) وهو الجواب الثانى اى ليكون
المراد من الاطلاق ان يستعملها اهل اللسان لم يكتب باحس (قوله من الاطلاق)
فيه لطافة (قوله والصواب اه) سياتي من تحقيقه رحمه الله تعالى ان تذكر المعنى في
ضمن تذكر الوضع ليس من دلالة اللفظ فالسامع لكلمة من مثلا اذا تذكر وضعه
تذكر الموضوع له اجالا فاذا لم يكن هذا من دلالة اللفظ لم يبق الا التوجه اليه من
حيث انه مراد اللفظ كما سياتي وتحقيق ذلك بدون ضم ضمنية ممنوع ودون اثباته
خراط القناد ولو قيل الوضع بالمعنى الاخص وهو تخصيص شئ بشئ بدون
اشتراط تخصيص قبله والوضع بالمعنى الاعم هو تخصيص شئ بشئ سواء كان
بشرط تقديم تخصيص قبله اولا لم يبعد تدبر (قوله وعند سماع الحرف
يفهم اه) بخلاف المعنى المجازى (والدلالة على معنى) في قوله الاسم ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثثة جواب سؤال مقدر كانه قيل اذ فهم من
الحرف معناه بدون ضم ضمنية كان دالا على معنى في نفسه وحينئذ يشكل
تعر يف الاسم والفعل والحرف وحاصل الجواب تخصيص الدلالة في تلك التعريفات
بالتفصيل فتأمل (قوله في نفسه) او في غيره بضمية تأمل (قوله اى

استطلاحا) قدمت لما في المأوى من الاحتمال (قوله بصحة القصد) أى بما يوضح
 ان يقصد بشئ (فليس ما يقصد باللفظ) أى مثلا ليدخل فيه الدوال الأربع
 (قوله حتى يصح إطلاقه عليه) فيصح نقله الى ما يقصد بشئ (قوله مناسبة) من
 حيث تعلق الفعل بهما (قوله يصح ان ينقل) وكون المنقول منه اعم اغلبي لا كفى
 (قوله بل يصح ان يكون اسم زمان) لان تلك المناسبة متحققة فيه ايضا مع ان
 اللفظ مشترك بينهما قياسا (قوله أى لغة) حقيقة او مجازا (مما لا يدعو اليه
 معنى) فيه لطافة (قوله وتبديل الكسرة بالفتحة) الاولى تبديل الفتحة بالكسرة
 (قوله وهذا اقرب الوجود معنى) لانه من نقل العام الى الخاص (قوله واستعماله
 في جزء معنى مجازا) فالتجريد من باب ذكر الكل وارادة الجزء (قوله الدال)
 لفظا كان او غيره (قوله كدلالة لفظ ديز على وجود الالفاظ) وكدلالة الاثر
 على المؤثر (قوله بملاحظة حال اللفظ) من كونه متوقفا على الالفاظ
 بالضرورة (قوله في نفسه) أى من غير حاجة الى ملاحظة الوضع والطبع
 (قوله عند وجود المعنى) الاولى المدلول (قوله كدلالة اح أح) وكدلالة
 الحجرة على الحجل (قوله لا يقتضى ذلك) وانما يقتضى محلا يقوم به بل انما يقتضيه
 ملاحظة اه (قوله على كون الدال) لفظا او غيره فالاقسام ستة (قوله
 والدوال بالطبع اه) ففيها دالتان (قوله والثالثة لا تخرج بقيد الوضع) بل
 بقيد الحيثية كما يأتى (قوله لمزيد الاهتمام) فهو من عطف الخاص على العام
 لنكتة كافي قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » وملائكته
 وجبريل (قوله لدالاتها) كما ان للكلمة دالتين بالوضع والعقل (قوله المهمة)
 أى القضية المهمة التى في قوة الجزئية (قوله لا السكينة) وان كان الجمع
 المعروف ظاهرا فى الاستفراق (قوله لان حروف الهجاء ايضا
 مهملات) يتأمل فى كليتها مع قوله الاق لان كثيرا الا اذا اريد
 حروف الهجاء التى لم تنوع كما يأتى او اريد قيد الحيثية كما يأتى ايضا
 (قوله والمطرفة من حروف الهجاء) أى بخلاف نحو ثم وحتى وبل (قوله
 وغير ذلك) ككاف التشبيه وباء الجر وسين الاستقبال واللامات ويحباب
 عن اصل النظر باننا لانسلم ان همزة الاستفهام من حروف الهجاء لان
 الموضوع للاستفهام هو الهمزة المفتوحة والذي من حروف الهجاء هو

مطلق الهمزة من غير ملاحظة سكون و حركة مخصوصة و هكذا سائر
المذكورات فليس في حروف الهجاء ما وضع لمعنى اصلا وقوله الموضوعه اه
صفة مساوية لامقيدة وعلى هذا لاحاجة في اخراجها الى قيد الحية وعلم
من ذلك ان حروف الهجاء و يقال لها حروف المباني ايضا كما انها
اصل للكلمة المركبة من حرفين فصاعدا كذلك هي اصل للكلمة التي على
حرف واحد والقول بالتقطيع والتركيب اتما هو بالنظر الى الغالب فتأمل
وراجع (قوله وليست) التائيت باعتبار الخبر من قبيل من كانت امك (قوله
صفة مساوية) بل صفة خاصة (قوله بمض حروف الهجاء) وهو الذي لم يوضع
لمعنى (قوله فينبى ان يخرج) اى من تلك الحية (قوله لانا نقول نعم اه)
علة التي اى لابد ان يخرج كلها لكن المخرج لكها ليس قيدا واحدا بل
بعضها يخرج بقوله لمعنى وبعضها باعتبار قيد الحية (قوله بل خروج
جميع تلك الامور) اى وان كان خروج بعضها بقوله لمعنى (قوله
باعتبار قيد الحية في التعريف) بان يراد به ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد
من حيث انه لفظ وضع لمعنى مفرد وفي كلام الشيخ ابى على لولا الحشيات
لبطل التعريفات فقله الشراح عن الشفاء وفي شرح التلخيص ان
قيد الحشية معتبر في تعريفات الامور التي تختلف باختلاف الاضافات
وان لم يذكر في اللفظ فراجعه (قوله ليتضح فساد التعريف) لان التعريف
اتما هو للكلمات لا للالفاظ (قوله فيه انه ان اراد اه) حتى يلزم
من كونه اعم ان يكون المعنى اعم (قوله وهو اخص مما يتعلق به القصد) لانه
يتناول ما يقصد بشئ وما لا يقصد به (قوله للعهد الخارجى) فيكون الاشارة
باللام الى القصد المقيد المذكور قبل بقوله ما يقصد بشئ (قوله لا يخفى ان هذه
القضية طبيعية) اذ العموم من عوارض المفهوم لا الافراد (قوله والطبيعة
لا تنتج اه) كما اذا قلت زيد اسان والانسان نوع لا يشج زيد نوع (قوله
تق كية الانتاج اه) اى سلب عمومه لاعوم سلبه (قوله والحيوان الناطق
كله) فالانسان كلى (قوله لافائدة) الا الطباق مع المركبة (قوله والفاظ
مركبة) لانه لا جزئها على جزء معناها (قوله المستعملة في مقام الحكم)
الذى هو منشأ السؤال (قوله في مقام نقض اه) بالالفاظ والكلمات المفردة

(قوله ان الجواب عن الاشكالين بالمتع) يعنى ان المرفع هنا كما صنف مسائل والمشكل مستدل اما ابتداء على ما صوبه بعض الفضلاء واما على وجه المعارضة التقديرية فتدبر بعون الله تعالى (قوله اى لا نسلم اه) لم لا يجوز ان يكون المواد المذكورة كلها موضوعة لمفهوم كلى (قوله فى صورة الدعوى) بقوله ليس ههنا لفظ وضع ام وقوله الا ان يقال ام حاصله ان المشار اليه بقوله هذا الحكم هو ما بعد بل لا ما قبله فلينامل ولقائل ان يقول ان جاز فى قانون المناظرة اعتبار الظاهر فما بعد بل وما قبله كلاهما حكم جازم ظاهرا والا فصرف ظاهر الاول دون الثانى محل بحث لانه يصير حينئذ مستدلا مع كونه طالبا والظاهر من كلام الشارح انه لا حاجة الى صرف اوله واخره الى الاحتمال والمتع بل هو مبنى على ما جوزه بعض المحققين من المتأخرين من ابطال مقدمة معينة بالدليل او التنبيه كما يجوز ابطال الدليل بالنقض على ان التحقيق ان يحجب ههنا بالمتع فى نحو الاسم والفعل والجرف والجملة والخبر والتسليم فى امثال الضمائر لان ما ذكره الشارح من النقض انما هو نقض لكون ذلك الحكم كليا والا فكفون نحو الاسم موضوعا لمفهوم كلى لا يمكن دفعه بشاء على ان الحق ان اسماء الاجناس موضوعة لمطلق الماهية لا للفرد منتشر (قوله فلو صرف عن الظاهر اه) فكان الشارح قال ان اراد الجزم كما هو الظاهر فهو منقوض اه وان اراد الاحتمال الذى هو اللائق بسند المتع فنبت المقدمة المنوعة بامثال الضمائر لكن بقى انه يحتمل ان الشارح اراد بالنقض ابطال السند المساوى بل هو الظاهر من سياق كلامه بل لو قيل انه اراد ابطال مقدمة الدليل اى كلياته بالاستدلال على بطلانها بامثال الضمائر كما جوزه بعض الفضلاء لم يبعد والله اعلم (قوله فصرف الكلام) اى كلام الجيب (قوله ولا يقع) للمجيب (قوله نفعنا ممتداه) قيده لانه نافع فى الجملة اى فى دفع قول الشارح ان هذا الحكم منقوض والله اعلم (قوله والظاهر انه كذلك) لكن ظاهر قولهم فيها تقدم ان الدوال الاربع داخلة فى قوله وضع لمعنى مفرد لا فى قوله لفظ وظاهر قولهم فيها يأتى ان ذكر الدلالة على معنى مفرد لا يفتى عن ذكر الوضع صريحان فى كون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع وفى ان الافراد لا يستلزم الوضع و لذلك عرفه السيد قدس سره فى حاشية المتوسط وغيره بما لا يدل جزء داله على

جزئه فراجعه (قوله بل لم يسمع) فيه اشارة الى امكانه في نفسه وانما الكلام في وقوعه في الاستعمال (قوله مخصوصان) اى في الاستعمال والعرف (بالالة نظ الموضوع) راجع شرح الانموذج (قوله . بنى على الامل) اى على ان يكون القضية مهمة (قوله اذا علق فعل) كوضع (قوله ان معلق به) وهو الشيء الذى عبر عنه بتلك الصفة (قوله قبل تعلق هذا المعلق) اى وضع لاسببه (قوله خلاف ذلك) اى كونه متصفا بمفهوم الصفة بسبب تعلق هذا المعلق (قوله لانه يوجب اه) وقد تقدم منه انه قد يكفى في المعنى بصحة القصد والظاهر ان القصد بالفعل انما هو بعد الاستعمال وصحة القصد انما هو بعد الوضع الا ان يكتفى في الصحة بالقوة البسيطة اى بامكان الوضع فتدبر (قوله سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ اه) مراجعة كلام الرضى رحمه الله هنا يعلم ان المراد انه ثبت شهرة اصطلاح المتكلمين بوصف اللفظ بالافراد فلا ينبغي اختراع لفظ غير مشهور في معنى في التعريفات وعلى هذا يصح جملة تأييد الفرض الشارح واما على ظاهر ما نقله الحشى فانما يصح حجة عليه لانه كما هو ظاهر فتدبر (قوله لان المتكلم به) اى ابن الحاجب (قوله باستعمال الماضى) الذى للتقدم الزمانى (قوله لا وهمت) انما قلل او همت لان الظاهر في الضمير ان يعود الى ذات الموصوف من غير ملاحظة الوصف معه (قوله لاستلزام الافراد الوضع) بناء على ما تقدم (قوله لان الاعراب جرى على الرجل قبل التثنية) وهو باق على الاصل من البناء على السكون ويكسر عند الساكن (قوله الانسب) للسباق (قوله وان يدعو اليه) اى الى جملة صفة (قوله باعراب لفظ واحد) لكن ربما يتوهم حينئذ ان حقه ان يعرب باعراب لفظين (قوله مبنى الأصل) لانه حرف (قوله ويحجب) عطف على ما فهم مما قبله اى يندفع الاعتراض بحمل واحد مضافا اليه ويحجب ايضا بتسليم كون واحد صفة بان المراد اه (قوله بكيفية) والكيفية اعم من الاعراب والنساء (قوله فان المعرب) اى ظاهرا كما يدل عليه قوله انما يظهر (قوله اعراب بالحقيقة) كالحركات اى فالظاهر ان لا يكون جزءا من المعرب (قوله بحمل الحرف الاخير اه) فعلامة المثني والجمع احد الحرفين اى الالف والياء والواو والياء والعامل لتعيين احدى بخصوصه كما يأتى فكما ان نحو اخوه وبوء معرب بتغيير جزئه كذلك

المتى والجمع معرب بتغيير جزئه وليس العرب الجزء الاول فقط لاسيما ان قلنا ان علامة التثنية والجمع بمنزلة سين الاستعمال ونون المطاوعة والدلل على التعدد هو مجموع الصيغة فهما كلمة واحدة حقيقة (قوله فصح فيهما) لكن هذا لا ينافي دعوى الحفاء اذ المعترض انما حصر في نحو قائمة المظهر لا الصحة حيث قال انما يظهر (قوله لكنه الحق ببصري وقائمة) ولقائل ان يقول ان اللام باقية على اصل البناء من السكون كالتثنية فلاجاجة الى الحكم فيه بانه جزء من المعرب بخلاف نحو قائمة وقد يشكل الحكم بكون نحو الزاء جزءا من المعرب بالمضارع المعرب بالتون المتأخر عن الالف والواو نحو يضربان ويضربون الا ان يفرق بين الحركة والحرف قدبر (قوله في القاموس اه) وسياتي في بحث اسم الفاعل ان التقوية في نحو العارف والجاهل يكون بالباء وفي غيره باللام فلو جعل الباء هنا للتقوية لكان اوفق بالقيام فامل (قوله بان اللفظة الواحدة) اي عرفا (مالا يصح) وظاهر كلام المصنف في المختصر انه المراد بالمفرد ايضا فراجمه (قوله ان عبدا لله اسم اه) لكن خالفه في نقل الاتفاق السيد الشريف وفاقا للشارح القاضي عضد الدين فراجمه (قوله كذلك) اي والاتفاق (قوله ثرية بلا مرية) والتوجيه المذكور غير مرضي بل اللفظة الواحدة ما وضع لمعنى مفرد فمناطق الوحدة عنده الافراد كما عند المصنف قدبر لكن لقائل ان يقول ان المفرد الذي في قول الزمخشري الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ان كان بمعنى المفرد الذي في قوله وينقسم الى مفرد ومركب يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره كما هو ظاهر وان كان بمعنى اخر فلا بد من بيان مرجح لارادة احد المعنيين هنا والاخر هناك وقد يقال انه يجوز كون القسم اعم من المقسم فليكن العلم اعم من الاسم والاسم اعم من الكلمة كما يقال الحيوان اما ابيض او اسود لكن التحقيق ان تقديره الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود فالقسم اخص مطلقا من المقسم دائما قدبر (قوله والمركب اما جملة اه) ان اراد انه جملة باعتبار انه كان قبل الثقل جملة كما هو المتبادر من سباقه و سباقه فالمراد بالمفرد المقابل للمركب ما هو مفرد في الاصل وفي الحال لكن المصنف في المختصر صرح بان مثل عبدا لله

علما داخلا في المركب حقيقة عند النجاة لا المنطقين فالطلاق الجملة على نحو تابط شرا علما هل يكون حقيقة كالمركب لا بد فيه من نقل صريح فراجعهم (قوله الى مفرد و مركب) يظهر من كلام المصنف في مختصر الاصول وشرحه ان اطلاق المركب على عبد الله علما حقيقة انما هو عند النجاة لا المنطقين وظاهر كلام المصنف انه مجاز باعتبار ما كان عليه (قوله مطلقا) اى سواء حصل التميز الاقوى اولا (قوله او حكما) وهو المعنى الذى يدل جزء لفظه على جزئه لكن ذاك الجزآن يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة فذالك المعنى فى حكم معنى واحد (قوله فالدلالة وضعية) وهى ثلثة اقسام مطابق وتضمن والتزام (قوله بمجرد قوله وضع) الذى هو بمعنى خص (قوله يستلزم اعتبار حقيقة الوضع فى التعريف) فكأنه قال لفظ خص لمعنى بحيث لو اطلق اى بلا قرينة فهم ذلك المعنى فقيد الحقيقة الذى كان مأخوذا فى تعريف الوضع يعتبر بعد قوله لمعنى كما بينه عبد الفتور فراجعهم (قوله اختار لفظا مهيلا) ولم يقل كدلالة لفظ زياده مع انه ايضا دلالة عقلية وان كانت وضعية من حيث سماعه من وراء الجدار ومن حيث الوضع لذات مشخصة (قوله فيظهر الدلالة كمال الظهور) فكلا القيدين ليس لاختصاص الدلالة العقلية بهما بل لكمال الايضاح المقصود بالتمثيل (قوله ان فهم المعنى) الظاهر ان يقول ان فهمه اى الالفاظ ولا معنى لكونه معنى ديز تدبر (قوله فيه نظر لانه يجوز اه) هذا ظاهر ان قلنا باختصاص الافراد باللفظ الموضوع كما تقدم لكن ظاهر كلام السيد وغيره فى خواشى المتوسط خلافه وقد قالوا ان اللفظ اهم من وجه من الموضوع لمعنى مفرد كما تقدم (قوله مفصل لهذا التعريف) هذا انما يظهر لو كان مراد المصنف بالافراد عين ما اراده الزمخشري وقد تقدم ان الوحدة عنده غيرها عنده فراجعهم (قوله ببيان الحكم للكلمة) بعد تعريفها (قوله بتصويرها) بالخاصة التى هى الانقسام (قوله محصل اقسامها) لان مقسم العالمى مقوم للسافل (قوله) (قوله بملاحظة تفصيل الاقسام) المفهوم من دليل الانحصار (قوله وليس تقسيم الشيء) حال من فاعل يظهر (قوله الاضم قيود) متبانية او متخالفة والفرق بين التقسيم وبين الحلية الشبيهة بالمتفصلة وبين المتفصلة مما يبنى

التفتن له فراجحه (قوله مقسما) لانه مورد القسمة (قوله ويسمى كل قسم اه) لانه مقابل له حقيقة او اعتبارا (قوله ان حكم بنفس مفهوم التقسيم) وهو ضم قيود الى كلئ بان كان مرددا بين الثنى والاثبات (قوله الى ما هو خارج عنه) ظاهره انه شامل للاستقراء وغيره وعليه فالترسمية بالاستقراءى تغليب وقوله لكنه اه يدل على انه اراد بالخارج الاستقراء فقط فحصر الحصر في القسمين على الاول عقل وعلى الثاني استقراءى لكن بالاستقراء الناقص فلذلك استدرك بقوله لكنه خبر (قوله لكنه كثيرا ما يوجد اه) كما في تقسيم الامر المنصور في العقل الى ما لا يقتضى ذاته وجودا ولا عدما والى ما يقتضى واحدا منهما والاول الممكن والثاني ان اقتضى الوجود فهو الواجب او العدم فهو المنتع والمشهور ان هذين الحصرين عقليان لكن التحقيق ان ذلك موقوف على ابطال الحال وقد اتبها بعض محقق المتكلمين كابى بكر الباقلانى واتباعه كصاحب التوضيح وهى عبارة عن الوساطة بين الوجود والعدم وقالوا ان الامور الاضافية من قبيل الحال وبطوا الكلام في بيان انها لا بد من توسطها في صدور الاعيان عن الفاعل الواجب فكلا الحصرين انما يتبان اذا ثبت ان لا واسطة بين الوجود والعدم والا فالقسيم الصحيح ان يقال اما ان لا يقتضى وجودا و عدما او ما ليس وجودا ولا عدما او يقتضى شيئا منهما فان اقتضى الاول فواجب او الثانى فمنتع او الثالث فحال وهو ممكن كالاول ولقائل ان يقول ان الحال داخل في التقسيم الاول في الشق الاول اى فيما لا يقتضى وجودا ولا عدما فهو داخل في الممكن لكن يخل الحصر الثانى فتدبر والله اعلم (قوله بتيه) بان كان بديهيا ففيه خفا (قوله او برهان) بان كان نظريا غير مردد بين الثنى والاثبات (قوله حقيق) اى جذير (قوله ونحن على انه استقراءى) لان ما لا يدل على معنى في نفسه قابل للترسية كقابل له (قوله ويلزم بعده الماضى) شرطا مضافا اليه له (قوله ايضا) اى كالشرط الذي يليه (قوله لانه يحسوح الى صرف قوله اه) والى صرف قوله والاول اما ان يقتضى اه ايضا (قوله عن الظاهر المتبادر) اذ يصير التقدير الحاصل الثانى الحرف ويحتاج الى تقدير مضاف اى ذو الحال الثانى الحرف او الحال الثانى حال

الحرف وهكذا في اخذوه فتأمل (قوله لكن فيه) اى فيما عدل اليه (قوله)
 غنى عنه (لكنه موهم ان جميع صفاتها منحصرة في الدلالة اه لكن هذا الحصر
 ليس مفادا من التقديم بل من كون الاضافة للجنس (قوله و منهم من قال اه)
 ان كان اراد به عبد الغفور رحمه الله تعالى فان كلامه صريح في ان عدم صحة الحصر
 انما يلزم اذا قدر مضاف الى الضمير اى لان حالها ولزوم الحصر وعدم صحته ظاهرا
 حيث لا يلزم عدم لزوم الحصر انما استفيد في تقدير الشرط من تقدير الخبر بعد اما كما
 لا يخفى وقاعدة كلة من حيث دفع توهم كون الاضافة مفيدة للاستحراق
 المفيد للحصر كما ياتي وقوله وقد سهانا لان حصر اه فيه ان حصر بعض الصفة
 انما يلزم لو قدر لانها اى لان بعض صفاتها على حذف مضافين لاسم ان واما
 اذا قدر المحذوف خبرا بعد اما فلا يلزم الحصر للصفة الا من الاضافة بدوين
 كلة من واما يلزم حصر الكلمة فيها من صفته كذا وفيما من صفته كذا فتدبر
 والله اعلم (قوله لان حصر الصفة) ان اراد به الحصر المفاد من الاضافة لامن
 التقسيم فالامر ظاهر (قوله على قصور بيان غيره) من تقدير المضاف
 المخرج الى اه (قوله وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين) وقوله الحشى
 عبد الغفور رحمه الله تعالى ثم قال ولا يخلو عن خدشة انتهى ووجهه ان
 الارتباط بالذات ان اراد به الارتباط الذى حصل باسناده الى ضمير الذات
 فهو غير محتاج الى التقدير او التاويل لكنه متقدم على تاويله بالمصدر وما
 نحن فيه انما هو حمله على الذات بعد التاويل بالمصدر وان اراد به الارتباط
 الذى بعد التاويل بالمصدر فعدم احتياجه الى التقدير او التاويل ممنوع فتأمل
 حتى يتميز بين الارتباطين في نحو زيد اما ان يقوم أولا والله اعلم (قوله)
 الاولى حيث لا تدل على معنى اه) فانه الذى اعتبر في مفهوم الاقسام وهو
 السبب في عدم صلاحية لوقوعه محكما عليه وبه (قوله بخلافهما) اى الاسم
 والفعل (قوله لا في التحقق) لكن سياق المصنف ان اسم الفاعل يدل على
 الحدوث وذلك انما هو بواسطة الزمان فتأمل (قوله الحال ما انت فيه)
 فيه حذف مضاف اى زمان ما انت فيه اى زمان الفعل فقصداره
 مختلف باختلاف الافعال (قوله بالدال على الزمان) فهو
 مركب من اواخر الماضى واوائل المستقبل (قوله من السو)

بضم السين وتشديد الواو (قوله من كلامهم) أى كلام نقلة كلام النحاة وتوجيهاتهم (هذا) صفة الكلام (قوله فانه فى اللغة) أى فى عرف اللغة (قوله تأمل) فان المتبادر من قولهم ماخوذاً انه حال من مفعول سى أى سى ذلك القسم به حال كونه ماخوذاً فبدل على ان الاخذ مقارن للتسمية الا ان يقال يكفى فى مقارنة الحال بالفاعل مقارنته به دواماً وان تقدم حدوثه عليه وايضاً قوله لاستعماله الظاهر انه متعلق بقوله ماخوذاً فينبغى كون الاختلاف فى ماخذ الاسم الاصطلاحي الا ان يقال انه تعليل للنقل اليه المفهوم من سياق الكلام فتدبر (قوله فى ان له مصدراً) أى موضع صدور (قوله لانه لا يتوقف) أى كل واحد من الجع والجمع والمنع (قوله لا يظهر داع الى آخره) بل الاولى ان يبين للكلمة المعنى اللغوى ليظهر وجه تخصيص كل منهما لما احتص به (قوله ولا يخفى ان اه) والحاصل انه لو سى بالعكس لكان التسمية بالكلام مناسباً وبالكلمة غير مناسب اصلاً و اما اذا سى على الوجه الذى وقع عليه الاصطلاح فالتسمية بالكلمة للانسية وبالكلام للمناسبة فتدبر (قوله بينهما) أى بين المعنيين الاصطلاحيين (قوله ما يكون مكتفى به اه) فديقال هو معنى اصطلاحى خلطه بالمعنى اللغوية كما هو دأبه فراجعه (قوله نسبة احد الجزئين اه) كما فى القضية المعقولة (قوله اوضح كلمة اه) كما فى القضية الملفوظة (قوله تأمل) فان الضم صفة التكلم الا ان يقال انه بمعنى الانضمام (قوله باعتبار ان الاسناد) بالمعنى الاول (قوله يصدق عليه الحد) مع انه لا ينبغى ان يصدق عليه (قوله على حشو) وهو زيادة مالا فائدة فيه (قوله وقاعله خارج عن الخبر) سيجئ نظيره فى بحث الخبر (قوله فان المراد بالاسم اه) علة قوله وجمل وقوله وصح على غير الترتيب (قوله مع الاسناد) بين دبر ومقلوب (قوله مثل حشيق مهمل) لانه لم يتضمن كثنين مع الاسناد (قوله فى هذا التركيب) أى فى ضربت زيدا قائماً (قوله وقد اتفقوا على ان اه) ويلزم من هذا الاتفاق اتفاقهم على ان الخبر فى زيد قائم أبوه مجموع الصفة وقاعله لا الصفة فقط والا لحلا الخبر المشتق عن العائد مع انه ممنوع اتفاقاً بين كلامه هنا وقوله ان الفاعل خارج عن الخبر تناف فلعل الحق ما ذكره المرتضى الشريف من

ان الخبر مجموع الصفة والفاعل لكنه اجري الاعراب على الصفة فقط للتمنذر
 (قوله ان يجعل في معنى من) ولا يقدر الضمن (قوله في بادي الرأي) اى
 قبل التامل في طرفي الاسناد وشرطهما (قوله اى متبعا) فلا يلزم ظرفية
 اللفظ لنفسه (قوله في حد ذاته) اى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه
 (قوله و يلزم الدور) وفيه تنبيه على عدم جواز رجوع الضمير الواقع
 في التعريفات الى المعرف فتنبه (قوله وتابث مفهوم الكلمة ليس لذاته) لكن
 سياتى في منع صرف البلدان والبقاع والقبائل ما فيه منافاة لما هنا ولعل الحق
 ما ذكره الشارح رحمه الله (قوله الراجع اليه) اى الى مفهومها حين عبر عنها
 بالكلمة كما هو الظاهر او غيرها كلفظة ما هنا فتدبر (قوله بل الداعى اللفظ
 والمعنى) ولو قال ما دل على معنى في نفسها لكان التائب لللفظ ما ولا لمعناه
 بل ليكون ما هنا عبارة عن المفهوم الذى يعبر عنه بالكلمة كما يؤت نحو مصر
 لكونه عبارة عما يعبر عنه بالبلدة لكن يتأني هذا ماسياتى ان تابث احد المترادفين
 لا يقتضى تابث المترادف الاخر فراجع (قوله ولذلك) وهذا صريح في ان
 الدافع لهذين الاعتراضين انما هو جعل اداة الظرف بمعنى الاعتبار وهو
 ممنوع كما لا يخفى اذ هما يتجهان على تقدير ارجاع الضمير الى كلمة ما كما يصرح
 به كلام المحقق فدفعهما ان يقال لانسلم ارجاع الضمير الى ما بل هو راجع الى
 المعنى واداة الظرف حيث بمعنى الاعتبار ولئن سلم ذلك فالمراد بكونه المعنى
 في الكلمة ليس ما هو الشائع من افادتها اياه مطلقا بل المراد دلالتها عليه استقلالاً
 بقرينة قوله في نفسه دون فيه ولو كان المراد ما هو الشائع لقال ما دل على معنى
 فيه فادراجه لفظ النفس قرينة على انه اراد الدلالة الاستقلالية الكلمة ويمكن
 ان يقال لما كان ارجاع الضمير الى المعنى مبنيا على جعل اداة الظرف بمعنى
 الاعتبار اسند الدفع اليه ولم يتعرض للجواب التسليمي لظهور كلام الايضاح
 في المعنى فتدبر (قوله اى لجعل اداة الظرف اه) فيه ان في هنا ليس بمعنى الاعتبار
 بل للظرفية متعلق بمعتبر او يعتبر فتأمل (قوله في نسبة المعنى الى الشيء)
 بقى ولذا يقال الالفاظ قوالب المعاني (قوله ولا يتجه ايضا) اى وانما يتجه
 الاعتراضان لو كان في لاقادة الدال اه (قوله نعم التركيب العربي) اى لكن
 يتجه ان التركيب اه اى على تعريف الاسم والفعل (قوله كما يقال الدار لا في نفسها

كذا) اى فى مقابلة قولهم الدار فى نفسها (قوله ما يوافق) اى يستلزم
(قوله كانه اراد الشارح) الى قوله (وليس كما ظن) هذه هفوة نشأت من
عدم اطلاعه على كلام السيد الشريف قدس سره فانه صرح فى حاشيته على
شرح الرضى بان ما ذكره من التحقيق هو محصل ما ذكره المصنف فى الايضاح
و الشارح تبعه فى كونه محصوله واما كون المصنف يبعد تارة عن التحقيق
فلا ينافى كون السيد فهم التحقيق من كلامه الذى وافق التحقيق فراجع
(قوله بل بمعنى الاعتبار) بتحقيق المرض وقيامه بمحل لا يتوقف على اعتبار المتبر
وملاحظته والالتفات بتغير الاعتبار كالمدرجات فالحق ان فى قولهم السواد فى زيد
للظرفية وهى كما تتحقق فى المكان كالكوز تتحقق فى المحل ايضا والفرق بينهما
فى مثل ذلك تدقيقات الفلاسفة ولا يلتفت اليها فى المعانى العرفية وقوله كما ان
معنى الموجودات ممنوع ايضا والالتفات بتغير الاعتبار اياه بل الحق ان معناه
انه موجود من غير احتياج الى غيره مما يقوم به فأتضح الفرق بين قولنا
السواد فى زيد وقولنا الدار لافى نفسها وان الاول لا يتبر فيه الإعتبار والثانى
لا بد فيه من اعتبار الاعتبار فاعتبر وتدبر وبالله التوفيق (قوله صح ان ينسب الى
ذلك الغير بى) وعلى هذا لا يشجع اعتراض الرضى السابق من أن العرب
مادل على معنى لافى نفسه بل العربى الاوضح قولهم مادل على معنى فى غيره
والمحتاج الى التأويل هو قولهم مادل على معنى فى نفسه اى لا فى غيره كما
صرح به والله اعلم (قوله بمعنى انه لم يكن فى غيره) يعنى ان ظاهر قولهم قائم
بذاته يقتضى ان هناك امرين يقوم احدهما بالآخر وليس مرادا لاستحالة
بداية وأما المراد نفي القيام بالغير فهو من قيل ذكر الملزوم و ارادة اللزوم
اختير التعبير به لمقابلة قولهم قائم بغيره وكذلك الكلام فى نحو قولهم الواجب
الوجود لذاته اى لا لغيره والمتنع لذاته اى لا لغيره والله اعلم (قوله تدبره)
وعند التدبر يظهر ان الحق احق بالقبول وان الغلو فى حب الاختراع بل قد
يجر الى ما لا ينبغي من الابتداع (قوله فى الذهن مقول) المشهور ان المقول
هو المدرك الكلى او الجزئى المجرد فان انواع الادراك اربعة احساس وتحيل
وتوهم وتمثل كما فصلوه فراجع (قوله وبالعكس) وسيأتى ان نحو كل رجل
مفهومه قبل الاضافة ملحوظ قصدا وبعد الاضافة جعل ملحوظا تبعا وهى

يجرى عكسه في الحرف الظاهر نعم كما قالوا في نحو « ومن الناس من يقول »
 ان مضمون الجار والجرور مبتدأ فتأمل (قوله ليكون وجهها لتخصيص
 الاسناد) فان الحكم بمعنى وقوع النسبة او لاقوعها او ايقاعها او اقترانها
 مختص بالخبر اى القضية والاسناد اعم منه لشموله النسبة التامة الانشائية ايضا
 واطلاق الحكم بمعنى مطلق الاسناد غير شائع والله اعلم (قوله فالاولى ان يوسع
 الدائرة) بان يقول يصلح لان يكون منسوباً ومنسوباً اليه (قوله يستفاد من
 كلام هذا التحقيق) وجه الاستفادة ان قوله معقول هو مدرك تبعاً والة
 للملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فيه مقدمة كبرى مطوية اى وكل ما هو
 مدرك تبعاً والة للملاحظة فلا يصلح لشيء منهما وكذا قوله كان معنى غير
 مستقل بالمفهومية فلا يمكن اه فيه كبرى مطوية ايضا اى وكل ما كان غير مستقل
 بالمفهومية لا يمكن ان يتعلل ولا ان يدل اه (قوله وكلا الامرين) اى كلىة
 المتقدمين باطلاقهما ممنوعة بل انما تصح اذا قيدتا بالقيدين الاتيين اى فاطلاق
 الحق في ليس في محله (قوله مع ان كل رجل يصير محكوماً عليه) فيه ان المحكوم عليه
 لفظاً هو المضاف ومعنى افراد المضاف اليه فى عبارته تسامح (قوله اذا لم يكن
 اله اه) قد يرد عليه انه يلزم صحة وقوع لام التعريف محكوماً عليه اذا وقع سورا
 فى الكلىة لانه اله للملاحظة الافراد وقد يجاب بانه حينئذ بعد جزءاً من المحكوم عليه كما
 مر (قوله فان قلت اذا كان كل موضوعاً لمعنى) كونه كذلك ممنوع فدار الجواب
 على هذا المنع والا لما كان اسماً (قوله للملاحظة غير مبدءا) يظهر عما يأتى من الجواب
 ان الابدية ممنوعة وانما صار اله للملاحظة الافراد بعد تصحيح الاضافة بملاحظته
 قصداً كالمضاف اليه ثم جعل مجموعهما اله للاحاطة الافراد التى هى المحكوم
 عليه فى الحقيقة (قوله فكيف يكون اسماً) وكيف اضيف (قوله حين الاضافة
 هو ملحوظ بالذات) اى فكونه موضوعاً لذلك المعنى ممنوع بل انما وضع لمعنى
 ملحوظ قصداً وبعد الاضافة جعل مع مفهوم المضاف اليه اله للاحاطة افرادة قصار
 كلام التعريف الذى للاستتراق ولذا جعله المنطقيون سورا الكلىة واطلقوا
 اسم المحكوم عليه وبه على المضاف اليه وبهذا يظهر ان لاحاطة فى تصحيح
 المقدمتين الكليتين الى اعتبار القيدتين بل المعبر الوضع قدبر (قوله فيصح
 فتعلل النسبة الاضافية) الالامية لان كل رجل معناه جزئيات هذا المفهوم لان

الجزئى كل للكلى هذا هو المشهور لكن اختار المحتفى فيما يأتى كونه بيانية
 فراجحه (قوله قلت لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث) اى
 لنسبة قصد احداثها بعد ما صار ملحوظا تبعا واما اذا كان ملحوظا قصدا
 وعرض له النسبة ثم جعل ملحوظا تبعا فلا مانع منه لما تقدم من التفاوت بين
 المشبه والمشب به تأمل (قوله فما لا يصلح) ان اراد ما لا يصلح له مادام مدلوله اياه
 ورد انه اذا صح جعل مدلول كل رجل ملحوظا تبعا مع كونه مدلول الاسم
 فلم لا يجوز جعل مدلول الحرف ملحوظا قصدا بعدما كان ملحوظا تبعا مع انه
 تقدم ما يقتضى صحة ذلك من التفاوت بين المشبه والمشب به وقد صرحوا ان
 مضمون الجبار والمجرور فى نحو « ومن الناس من يقول » مبتدأ وان اراد
 ما لا يصلح اصلا فلا بد من اثبات وجوده اولا وقد صرح هو وبقية بخلافه
 تأمل وصواب العبارة ان ما لم يكن ملحوظا قصدا فى الحال او فى الاصل لا يصلح
 اما علم ان المفهومات ما يجعل بعضها آلة لملاحظة البعض كفهوم الانسان فى قولنا
 كل انسان كاتب فانه جعل مرساة لملاحظة افراده ليحكم عليها وهو مفهوم كلى
 فيتوهم التناقض بين كونه آلة وكونه كليا ودفعه ان لفظ الانسان انما وضع لذلك
 المفهوم الملحوظ قصدا فاذا اطلق اللفظ وقلنا كل انسان كاتب يلتفت النفس
 من لفظ الانسان الى معناه وتقصده قصدا اوليا ويكون صالحا للحكم عليه
 كقولنا الانسان نوع او به كقولنا زيد انسان ثم ترك هذا المفهوم للمدرك بالذات
 الى امر جلى ضمنى ليس اللفظ موضوعا له ولا يصلح ما ذكر فيلاحظ به تلك
 الافراد فالوصف العنوانى هو هذا المفهوم الضمنى فالاول العلم بالوجه والثانى
 العلم بالشيء من ذلك الوجه هكذا حقيقة بعض المتأخرين فى حواشى حاشية
 السيد قدس سره (قوله الى ما جعله مدلول الابتداء) بشرط القصد
 وكلام الشارح صريح فى ان مدلول الابتداء مبين لمدلول من وان بينهما
 قدرا مشتركا فان قيد بالملاحظة قصدا كان مدلولها للابتداء وان قيد
 بالملاحظة تبعا كان مدلولها لمن فهمها متقابلا تقابل التضاد ولا يدخل احدهما
 تحت الاخر ضرورة تبين القسمين حينئذ فقوله فجعل الضمير ايه فى محل التبع
 وانما جعل الضمير راجعا الى مورد القسمة مطلقا و مدلول الابتداء انما هو
 المقيد بالملاحظة القصدية و قوله قلت مدلول من مدلول الابتداء ايه ظاهره

وان كان موافقا للحاصل الاتي في الجملة لكنه مخالف للمحصل المتقول
 عن السيد فتدبر (قوله وليس افرادا ابتداء) التي وضع لها لفظ من تدبر
 (الاحصاء) وسيجيء في بحث التميز ان الحصة لا تطلق في المتعارف الا
 على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى
 معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي فراجعهم (قوله وليس له افراد حقيقية)
 ظاهره فيها مطلقا اي سواء وضعت لها لفظة من اولا ويرد عليه ان الابتداء
 الذي بين قمل مشخص ومكان مشخص متشخص في الخارج والذهن غير قابل
 للشركة اصلا فيكون جزئيا حقيقيا وان اراد انه ليس له افراد حقيقية هو
 مدلوله مطلوبة للفظ من قاتها انما وضعت للاضافة فقط فيمنع لجواز كونها
 موضوعة لمطلق الاقراء الجزئية اضافة او حقيقية بل ربما يدعى ضمها
 للحقيقية حقيقة او حكما كما في المبهات والمضمرات فان قيل لعله اراد ان
 الابتداء مثلا من الامور النسبية الاعتبارية التي لا تحقق لها في الخارج
 فجزئياتها ايضا كذلك قلنا التحق في الخارج ليس معبرا في الكلية والجزئية
 وانما تتعلقان بالمعاني الذهنية كما تقرر في محله فتدبر (قوله لا يمكن بهذا
 الاعتبار) اي فقط اما اذا عرض عليه اعتبار بغيره فظاهر ما تقدم من التفاوت
 بين المشبه والمشب به انه حينئذ يكون مدلول من لكن الظاهر حينئذ
 انه يزول الاعتبار الاول ويؤول الامر الى التباين بينهما فتأمل (قوله
 في تقييم الكلمة) الاولى في وجه الحصر (قوله ولولان المراد بالمعنى) في تعريف
 الاسم (قوله الى فاعل معين) وسيجيء بيان الخلاف فيه في باب الفعل فراجعهم
 (قوله والزمان ايضا على ما هو الظاهر) سيصرح به الشارح في بحث الفعل وقال
 انه لما وصف ذلك المعنى بالاقتران اي او عدمه علم انه غير مراد في التعريف لكن
 حقق بعض المتأخرين ان دلالة الفعل على الزمان التزامية لا تضمنية والله اعلم
 (قوله له) اي لا صرف (لا يدل على المعنى) دلالة وضعية (قوله ودلائله عليه
 متاخرة اه) تاخر الدلالة عن تذكر الوضع بمعنى تاخرها عن تذكر تخصيص شيء
 بشيء ان اراد به انه لا بد ان يتذكر اولا كلا الشئين ثم تخصيص احدهما بالآخر
 ثم يلتفت الى الشيء الثاني من حيث انه مراد الالفاظ فيرد عليه لم يجوز ان يخطر
 بالسامع اولا التخصيص الخاص للمقتضى لخطور الشيء الثاني اذ الشيء الاول

وهو اللفظ هنا قد حضر بالسمع فحضوره مقتضى لخطور الوضع المقتضى لخطور الشيء الثاني وهو يجوز ان يكون المراد بالدلالة فلا بد من دليل على ان الدلالة غير ذلك الخطور فامل (قوله تذكر لوضعه لمناه) هذا صحيح لكن الوضع لما كان تخصيص شيء بشيء والشيء الاول قد حضر في ذهن السامع بالسمع وهو لفظ زيد وانتقل منه الى التخصيص الذي لا يتحقق الا بالشيء الثاني فهذا الانتقال هو الدلالة الوضعية وقد تأخرت عن سماع لفظ زيد وعن تذكر التخصيص لانه هو السبب لتذكر الشيء الثاني وان كان ذات الشئتين متقدمة في علم السامع على تحقق التخصيص فدعوى اشتراط الالتفات بمد تذكر الشئتين لا تتم بما ذكره لا بد لها من بيان قائل والله اعلم (قوله على الوجه العام) اى بوضع عام لموضوع له خاص (قوله ولا شك انه) اى فهم المعنى التضمنى (قوله ومن هذاتين سراه) اى من الفرق بين تذكر الوضع والدلالة (قوله ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة) على ما هو المشهور انه لا يجوز استعماله في معنييه مما (قوله وليس ما يسمى تحقيقا) كما جرى عليه السارح حيث قال ان الدلالة من الارادة (قوله حقيقا) اى حريا وجديرا (قوله عن ارادة معناه المسمى) المتقول اليه قديقال ان نحو عبدالله اذا قل علما يكون حقيقة في المتقول اليه بحسب الوضع الثاني كالدابة في المعنى العرفي فاستعماله في المتقول منه كاستعمال الدابة في المعنى اللغوي فتارة يكون حقيقة واخرى مجازا فلا بد من الفرق بين المتقول علما وغيره (قوله وتضمن الى تمة ما اه) وصفى اليه مال حنكه واحدى شفتيه (قوله رفيق التوفيق اه) الاضافة بيانية (قوله كما اجمعوا عليه) اى على ان النسبة داخلة في الموضوع له ان اراد به اجماع ائمة العربية كما هو الظاهر فخالفة اجماعهم بيان سند الاجماع وبطلاله غير مسموع مع ان حصر السند فيما ذكره ممنوع ايضا وما ذكره من الاستعداد ان كان في اللفظ ما يدل عليه بالمادة و الهيئة فآله الى ما اجمعوا عليه من جعل النسبة داخلة في مفهوم الفعل ودعوى الدلالة على الاستعداد بصيغة الفعل وعلى النسبة بالهيئة التركيبية مما لا يدعو اليه الا حب الابتداع ومخالفة الاجماع والله اعلم (قوله الى ان جعلوا النسبة داخلة اه) لقائل ان يقول النسبة التي قالوا بدخولها في مفهوم الفعل ومفهوم كل ما لا بد له من فاعل مذكور

كالمشتقات انما هي بمعنى كون الفعل منسوباً ومدلول الهيئة التركيبية وضعا
او عقلا انما هو النسبة التامة المستلزمة لكون احد الطرفين منسوباً والاخر
منسوباً اليه فكون الفاعل منسوباً اليه مثلا في ضرب زيد مدلول لعلامة
الرفع كما ان كون الفعل اى الحدث منسوباً مدلول لمجموع المادة والصيغة واما
النسبة التامة المستلزمة لكليهما فهي المدلول للهيئة التركيبية وضعا او عقلا
والتفصيل الذى ذكره المحشى انما هو بين الحدث والنسبة التامة وما ذكره
من الاستعداد يؤول الى النسبة بمعنى كون الفعل اى الحدث منسوباً فالصواب ما
اجمعوا عليه والله اعلم (قوله في مفهوم الفعل) وشبهه بما عدا المصدر (قوله
لحدث مقيد) اى فالتقيد داخل فيه والقيد لازم خارج صرح به بعضهم
(قوله من الهيئة التركيبية) بالوضع النوعى كما في الجملة الاسمية قديقال ان رفع
المتبدا هو الدال على كونه مسندا اليه اسنادا خاليا عما يفيد التواسخ كالتأكيد
في ان مثلا ورفع الخبر هو الدال على كونه مسندا كذلك كما ان رفع الفاعل هو
الدال على كونه مسندا اليه واما كون الفعل مسندا فيدل عليه مجموع المسادة
والصفة كما ان الاولى تدل على الحدث والثانية على الاقتران بالزمان واما كون
الهيئة التركيبية في الجملة الاسمية والفعلية دالة على النسبة التامة بالوضع النوعى
او بالدلالة العقلية على الاختلاف المشهور فلا يكتفى في الدلالة على تعيين المنسوب
والمنسوب اليه كما لا يخفى بادنى تأمل والله اعلم (قوله اذ لا يخفى على المتصف)
لكن لا يخفى على المتصف ان القول بكون الفعل موضوعا للنسبة اى كون الحدث
منسوباً بالاستلزام القول بكسونه موضوعا للنسبة التامة حتى يلزم للتعويض المذكور
فتمام (قوله للنسبة) اى موضوعا لها وضما نوعيا (قوله لنفوا) وقوله الا انى
لنفوا كلامها مدفوع بادنى تأمل في الفرق بين النسبة التى هي مدلول للهيئة التركيبية
وبين النسبة التى يدل عليه الفعل فان الاولى هي التامة والثانية هي بمعنى كون
الحدث منسوباً الى شئ يقوم به والله اعلم (قوله تركيب القضية الشرطية)
اى التى حكم فيها باتصال نسبة بنسبة اخرى صاحبتين بالقوة لان تكونا تامتين بعد
الانحلال بخلاف ادائى الشرط والجواب كان والفاء مثلا او بانقضاءها عنها
ايضا كذلك والله اعلم (قوله يكون مستعدا لان ينسب الى شئ) يرد عليه ان هذا
الاستعداد ان كان مدلولاً للفعل فهو المراد بكون الفعل موضوعا للنسبة اى

لكونه منسوباً الى شئ اخر واما النسبة التامة المستلزمة لكون احد الطرفين منسوباً والاخر منسوباً اليه فهي المدلولة للهيئة التركيبية ولعل الفرق بين النسبتين يقرب من الضروري او ضروري قدبر (قوله لثلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا) ويجاب بان نحو زيد قائم ابوه او زيد قام ابوه دال بالهيئة التركيبية على النسبة التامة واما تعيين طرفها بكون احدها منسوباً اليه والاخر منسوباً قائماً يدل عليه امر اخر غير تلك الهيئة كعلامة الرفع الموضوعية للدلالة على الفاعلية حقيقة او حكماً وكمجموع المادة والصيغة الموضوع لتعيين كون الفعل منسوباً ففي ضرب زيد كما يدل الرفع على فاعلية زيد يدل ذلك المجموع على كون الفعل اى الحدث منسوباً كما اجمعوا عليه والله اعلم (قوله لم يكتف) اى الشارح كما اكفى غيره به (قوله لا ينفق فى ادخال اسماء الافعال) اى ولا فى ادخال نحو يزيد علماً وان لم يذكره الشارح رحمه الله (قوله واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان) ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان هما اللذان يصددهما الشارح واما نحو يزيد ويشكر فعدم تقعه فى ادخاله ظاهر لتعارض الوضعين فيه ولذا لم يتراض له المحشى هنا واما تقع التقييد بالاول فيه فلما كان محتاجاً الى البيان ينسبه بقوله فاعتبار اه (قوله وهو) التذكير باعتبار الخبر (فهم المعنى) المقترن والغير المقترن (قوله ولشهادة صريح اه) الصراحة فى الافعال المنسلخة ظاهرة كما ياتى فى الكافية واما فى اسماء الافعال فلا صراحة فيها واما فيها الظهور كما عبر به عبد الغفور الا ان يرتكب التغليب او يوجد تصريح فى غير الكافية فراجمه (قوله هو الذات) وقوله (لانه لم يكن الذات اه) يعنى ان المراد بالمعنى هو المعنى الحالى لا الاصل كالذات المعينة فى زيد وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاول اما بان لا يكون داخلها فيه كما فى نحو زيد او يكون داخلها فيه ولا يكون مقترناً كما فى نحو رويد بخلاف الافعال المنسلخة (قوله واسماء الافعال) المتقولة عن المصادر (قوله لان الوضع الاول لها لنفس الحدث) ظاهراً غير ظاهراً اذ لا خفاء ان المتقول عن الظرف والحار والمجرور ليس وضعها الاول لنفس الحدث بل هى من قيل ما لم يكن المعنى الحالى داخلها فى الوضع الاول كما تقدم فى يزيد و عبارة عبد الغفور سالمة

عن هذا والله اعلم (قوله ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اه) بل كونها
كلمة كما يصرح به قوله بعد والا لم يكن كلمة (قوله اعتبرت اه) هذا ظاهر في
مثل دونك وعليك لافي كلها تامل (قوله وذلك بعيد عن الاعتبار) اى الجمع بين الاعتبارين
لكن اعتدروا في ارتكاب البعيد بانهم وجدوا معانى اسماء الافعال كمعاني
الافعال وصيغها مخالفة لصيغها غير قابلة لشيء من خواصها الظاهرة فاضطروا الى
التحمل لاسميتها لئلا يلزم خرم قواعدهم وامثال ذلك كثيرة معروفة والله
اعلم (قوله لا اعتبار بشئ) اى شئ واحد (قوله وفي اسماء الافعال) بيان
كون الوضع لفوا ومعتبرا (قوله ومعتبرا) اى الوضع الاول (قوله كتب على
الحاشية) عند قوله قوفى فقوله الدجاجة فاعل قوفى لا مبتدأ كما يتوهم فلا
تغفل (قوله يعنى او عن معانى المصادر) وكذا لا بد من تقدير هذا المضاف
فى المملوف عليه (قوله كانت تلك المصادر) وظاهر ان ضمير كانت انما
يعود الى الموصول لكنه لما كان عبارة عن المصادر فسرهما نظرا الى
المعنى فتامل (قوله هى نفس هذه الاسماء) لا غيرها كما يوهم ظاهر العبارة
(قوله تامل) فان ما يوهم ظاهر عبارة الشارح من المنافية بالذات بين
اسماء الافعال والمصادر ليس بمبرر لكن اطلاق لفظ المصادر على نحو صه
مبنى على المسامحة لانه وان جعل بمعنى المصدر لا يصير مصدرا حقيقة غاية
الامر ان يصير اسم مصدر ولعله راعى المشاكسة مع قوله عن المصادر الاصلية
مع المشابهة التامة بين المصدر واسمه والله اعلم (قوله اشارة الى الاختلاف)
والى انه لا اشكال على القولين الاخيرين اصلا (قوله ان اللفظ المشترك لا
يدل الا بالقرينة اه) بناء على اشتراط الارادة فى الدلالة كما هو راي ابي على
(قوله او ليفيد معرفة الاسم فى الجملة) اشار به الى ان تلك المعرفة لكون تلك
الخواص غير شاملة لاقيدها الا ان كل ما وجد فيه تلك الخواص فهو اسم ولا قيد
ان مالم توجد فيه فليس باسم (قوله وتوقف معرفته) تفسير لغاية الغموض (قوله من
المخاطبين) وهم المتبدون فى علم النحو (قوله قدم على التقسيم) كما انه يذكر بعد
التقسيم وتعريف كل قسم الاحكام الخاصة بكل منهما بقوله وحكمه اه وقوله وحكمه اه
(قوله وذكر الجبر) مع انه ذكر الجبروات بعد فى قسم المغرب (قوله وليس التقديم
للحصر) تقديم المسند قديفيد القصر كتولنا زيد قائم مناه انه مقصور على القيام

لا يتجاوز الى القعود وكذا قوله تعالى « لكم دينكم ولي دين » معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض قاله السعد فى المطول فالاختصاص الذى افاده الاضافة الى ضمير غير الاختصاص الذى افاده لام التخصيص وهما غير الاختصاص الذى افاده التقديم كما يظهر بالتأمل وهما الاختصاص المستفاد من التقديم انما هو معنى ان الامور الخمسة مقصورة على الاتصاف بكونها من خواص الاسم لا يتجاوز الى الاتصاف بكونها من ذاتياتها او عوارضها العامة ولا نفو فى ذلك (قوله والا للنا) ولعل عبد الغفور جوز كونه مبتدأ كما قال صاحب الكشف فى قوله تعالى « ومن الناس » الآية حذرا من ايها اللغو فراجعه لا قوله ان التنبيه المذكور) اى على ان مجموع الخمسة بعضه (قوله والا) اى وان لوحظ الربط اولاهم عطفت (قوله لا يرضى) بل يصرفها عنه الى ما هو خلاف الاتبع حتى تكون مفيدة فائدة معتبرة (قوله على ان النفى راجع الى القيد) يعنى ان قوله ولا يوجد اه عطفت تفسير لقوله يخص لا لجزئه السلبى فقط كما قيل لان كون العطف بالواو لتفسير بعض المعطوف عليه ضربا مع ان عطفت التفسير بالواو خلاف الاصل مطلقا وقوله كما هو اى تأييد لرجوع النفى الى القيد فقط فتدبر (قوله فيكون مآله انه يوجد اه) وهو تمام معنى الاختصاص (قوله لبعض معنى الاختصاص) اى الجزء السلبى (قوله فلم يتذكر) قاعدة رجوع النفى الى القيد (قوله كما ستعرفه فى بحث الاسم الموصول اه) احواله على ما سياتى لانه فى الحقيقة فعل فى صورة الاسم كما يأتى (قوله المتبادر من اللام جميع اه) بان يراد بها ما يصحبها همزة الوصل (قوله قائل) فان حرف النداء انما يفيد التعريف اذا قصد به التعمين لا مطلقا كما يأتى فلو قال حرف التعريف فان اريد به حرف من شأنه التعريف شمل جميع حروف النداء اذ شانها ذلك وان اريد به حرف قصد به التعريف لم يشمل منها الا نحو يارجل بالضم دون يارجلا بالنصب (قوله الانسب ان يكون دليله متصفا) كما قاله المبرد (قوله التزاما) فيه ان المعنى الالتزامى يتقلب الى المطابق عند قرينة الجواز كالرامى هنا كما صرحوا به فى التضمن انه اذا

أريد الجزء لا في ضمن الكل بصير الدلالة عليه مطابقة وانما تضمن هو
 الدلالة عليه في ضمن الدلالة على الكل فراجع (قوله فانه لا يتكرر) قد
 تحقق فيما تقدم ان معنى اللام هو الاشارة الى مفهوم اللفظ او الى قسم منه وانه
 قد يقصد بالاول تارة نفس ذلك المفهوم من حيث هو وتارة من حيث تحققه
 في ضمن جميع الافراد او بعضها وذلك بحسب القرائن وما ذكره هنا يتنافى
 ذلك التحقيق لانه اذا لم يكن نصيب من التعيين للصفة ونسبتها لم يكن
 الاشارة باللام الى مفهوم اللفظ ولا الى قسم منه بل الى جزء منه فيبطل
 حصر معنى اللام في القسمين والظاهر ان الانصاف والموافق لكلام المحققين
 هو الجرى على مقتضى التحقيق السابق وان الاشارة في نحو الحسن والضارب
 الى ذات متصفة بالحسن والضرب من حيث هي كذلك وما اقتضاه كلام
 السيد قدس سره في حواشي الرضى من ان اللام لتعيين الذات فالمراد بالذات
 ماصدق عليه المفهوم من الافراد كما صرح به هو هناك لا الذات المعبرة في مفهوم
 الصفة وكلامه مبنى على اعتبار القصد المستفاد من القرائن كما تقدم
 وكلامنا في معنى اللام الذي وضعت له من غير نظر الى القرائن فتأمل
 بالانصاف والله تعالى الموفق للصواب (قوله يكون مصدرا) اى مجهولا (قوله
 وفي عدم جريان التعريف) الى قوله (نظر) اما التعريف فقد صرحوا
 في نحو جاشى الذى ضرب او رجل ضرب بانه يجب ان يكون الصلة والصفة
 معلومة الانتساب الى الموصول والموصوف وقد صرح المحشى في بحث التمت
 بان الجملة الواقعة صفة للتكرة لا يكون في حكم التكرة الا ان يعتبر اصل وضما
 لافادة نسبة مجهولة فالتعريف سواء قلنا انه الاشارة الى المعنى المطابق
 او الى مطلق المعنى جار في مفهوم الفعل واما التخصيص فقد صرحوا بان
 الفعل قابل للتقييد بالمفعول والحال وغيرها وذلك التقيد هو عين التخصيص
 والفرق بينهما مجرد اصطلاح صرح به السعد في شرح التلخيص فراجع
 مع التامل والله تعالى اعلم (قوله ويجوز) هكذا في النسخ فهو معطوف
 على الظرف اى مع الواقع حالا ولو قال ولا يجوز بلاه التنى لكان اظهر
 فتأمل (قوله اختلف في ان المضاف اليه) واما الاختلاف في ان
 الجملة التى اضيف اليها الظرف هل هي بتاويل الاسم فجاء في الاسمية ايضا

وسيصرح الشارح بتاويلها مطلقا فيما اضيف اليه حيث وكذا الاختلاف
الذى فى تاويل الجملة التى وقعت خبرا مثلا ومذهب المصنف تاويلها مطلقا
بالمفرد كما تقدم لكن التحقيق انها على صرافتها خبر كما سياتى والله اعلم
(قوله بمعنى الانظهار) ولعله مبنى على ان الهمزة للتعدية على تقدير ان
عرب بمعنى ظهر (قوله او ازالة الفساد) على ان الهمزة للسلب كما سياتى
(قوله وهو محل اظهار المعانى) اى فهو اسم مكان (قوله اذا جعلت الاعراب)
الاصطلاحى وما يشبهه كاختلاف هاؤم والضائر كما يدل عليه كلام الايضاح
والابواب فراجهما (قوله والوجه ظاهر) اى فهو اسم مفعول (قوله
وكانه يريد بالاعراب اه) اشار به الى احتمال انه اراد المصنف بقوله باعتبار انه
انه من باب النسب كتمامه ولا ين لانه غير مختص بالتثنية كما فى منفطر وموضع
والى احتمال ان يكون من قيل ما اشتق من اسماء الاعيان فان الاشتقاق
غير مختص بالمعنى وان اشتهر فيما بينهم (قوله لانه لا يصح ان يشتق منه شيء)
بناء على المشهور ان الاشتقاق مختص بالاحداث (قوله لم يات بما فيه) خبر ان
اى بما هو حق كلام المصنف (قوله لان الاسم العربى مختلف الآخر) فيكون
اسم فاعل (لاعمل الاختلاف) حتى يكون اسم مكان قد يقال ان هذا
الاختلاف وصف لاخره لالفسه ويجيب بان اختلاف الآخر وصف لنفس
العرب وان كان فيه شائبة الوصف السلبى (قوله اذ لا يحل الفاعل مكان الحدث)
وان كان الحدث قائما به وكان محلا له (قوله قيدان اه) فقولوه وهو معرب
ومبنى تقديره وهو اسم معرب واسم مبنى وقوله فالمعرب اى مطلق المعرب
اسما كان او فعلا وكذا قوله وحكمه اى حكم المعرب مطلقا لكن اذا
كان العامل فى كلامه مختصا بمامل الاسم على مذهب البصرى الذى عليه الكتاب
يلزم تخصيص المعرب وحكمه ايضا بالاسم لاختلاف العامل فيها بقوله تركيا
يتحقق معه عامله وقوله باختلاف العوامل وقوله لانفس القسم كون المعرب
نفس القسم بدون اعتبار تقدير موصوف قبله كما ذكرنا مبنى على ان للمعرب
معنيين احدهما مختص بالاسم وهو الذى ذكره المصنف على ما قرره الشارح
والاخر شامل له وللفعل وهو ما ذكره المصنف ايضا على تقدير ان يراد بالمركب
لفظ المركب مطلقا اسما كان او فعلا وكذلك المبني فقوله فى تعرضه ما ناسب اه

يخص بالاسم على تقدير الشارح وباللفظ مطلقا على ما ذكره المحشى وقوله
والحرف لا يستقيم الا بالنظر الى المبنى فقط كما هو ظاهر والله اعلم (قوله لانهما
يشملاناه) اى فيلزم على تقدير كونهما قسمين من الاسم كون القسم اعم من
المقسم من وجه قيل لافساد فى ذلك كما فى قولنا الحيوان اما ابيض واما اسود
والتحقيق ان القسم يلزم كونه اخص مطلقا من المقسم وان التقدير فى ذلك
المثال الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود فالقسم هو الحيوان الابيض
لا الابيض وحده وكذا الحيوان الاسود لا الاسود وحده وكذلك فى قولنا
الاسم اما معرب او مبنى تقديره الاسم اما اسم معرب او اسم مبنى فالقسمان
هما الاسم المعرب والاسم المبنى والمعرب والمبنى قيدان لاقسمان والتعريف
المذكور انما هو لمطلق المعرب لامع المقيد الذى هو الاسم فيكون المركب عبارة
عن اللفظ مثلا لاعن الاسم فقط لكن قوله يتحقق معه عامله ينافى التعميم
كما ياتى (قوله وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا) اى بين الاسم واخويه لكن
شمول تعريف المعرب وحكمه للمعرب من الفعل مبنى على تفسير العامل
بما اوجب كون آخر الكلمة على حالة مخصوصة والا فالعامل بالبنى الذى
ذكره المصنف لا يتحقق فى المضارع الا على مذهب النكوفى فاذا كان
تحقق العامل معتبرا فى مفهوم المعرب وان استعمده المحشى كما انه مذكور فى
تفسير الحكم فكيف يشملان المضارع على مذهب البصرى القائل بعدم
تحقق المعانى المتضمنة فيه والله اعلم (قوله لكن اعتبار هذا القيد فى كمال
البعد) ومع بعده لابد منه على كلا التقديرين اى سواه اريد بالمركب الاسم
او اللفظ لتلا يدخل مثل غلام فى غلام زيد مع انه مبنى عند المصنف رحمه
الله تعالى (قوله التى هى المشاركة) هذا مبنى على اصطلاح المتكلمين والحكماء فى
الفرق بين المثل والشبه والمائلة والمشابهة بتخصيص الاول بالمشاركة
فى الذاتى الذى هو النوع والثانى بالمشاركة فى العرض كالكيف والحق ان
المعتبر عند علماء البيان واللفظ ان المشابهة اعم من المشاركة فى الذاتى
والعرضى حقيقيا كان او اضافيا كما تقرر فى محله واما المتساسبة فى اصطلاح
المتكلمين فباين للمشابهة اذ هى الاتحاد فى الاضافة كاتحاد زيد وعمر وفى بنة
بكر فالمتساسبة التى هى اعم من المشابهة انما هى التثوية والعجب من المحشى

انه كيف ذهب في تفسير المشابهة الى اصطلاح المتكلمين مع انه لا يمكن تفسير مقابله اى المناسبة بالمعنى الاصطلاحى ولا حاجة تدعو اليه والله اعلم (قوله في الكيف) وهو عرض لا يقتضى نسبة ولا قسمة (قوله في الاضافة) فالمجاورة الاضافية تعد مناسبة لا مشابهة (قوله ضبطها صاحب المفصل) و نقله الشارح في اول بحث المبني باسبط مما هنا فليته احواله عليه (قوله ومشايبته الواقع اه) اى في الوزن (قوله كفجار اه) فان كل واحد وقع مسوقع نزال ونزال بمعنى انزل (قوله كالاينحي اه) ظاهره ان الحشى قائل بان اضافة الاعم مطلقا لامية مع انه اختار فيما ياتي انها بيانية فراجعه ولو بنى هذا الاعتراض على ما هو المشهور وذهب اليه الشارح من انها لامية كما ياتي لكنى والله اعلم (قوله في حواشى المتوسط) في بحث غير المنصرف في التركيب (من حيث هي جملة) واما من حيث وقوعها موقع المفرد فلها حكم المبني اتفاقا (قوله لان النحوى لا يسمى اه) سياتى له مثله في بحث المبني لكن قال في بحث الامر ان المشتهر بين المحصلين ما هو سنة الصرفيين من عموم الامر لما هو باللام ولعل الشارح احتراز عن تبادر ذلك ففقد بغير اللام فراجع (قوله باعتبار الاستحقاق بالفعل) وهو حال التركيب مع انتفاء المناسبة (قوله واعتبار صلاحية الاستحقاق بانتفاء المانع) وان لم يوجد مقتضى (قوله بالقوة القرية اه) بانتفاء المانع ووجود المقتضى (قوله لم يوجد على طريقة اه) وذلك لانه عند انتفاء المانع ووجود المقتضى يصير العلة تامة فيجب وجود المعلول وقوله او مقدر كانه دفع لمسايتهم ٧ وهو معنى ولكن يثنى ويجمع منه انه اذا قيل جاء زيد مثلاً وقفنا بالاسكان يوجد المقتضى مع انتفاء المانع ولا اعراب فيه وجه الدفع ان اعرابه مقدر كما صرح به النحاة وكان الحشى رحمه الله تعالى لم يراجع كلام المص في الايضاح حيث قال ان مفعول اعربت بفنار المرب لقسا بدليل محم ما اعربت الكلمة وهي معرفة لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالمكس في هاؤ ما ٧ انتهى فاللاحن لا اعراب فيها لحن به لالفاظ ولا تقديره فتقول الشارح ولذا يقال لم يعرب الكلمة اه اى اذا لحن القائل كما في المثال الذى ذكره المصنف رحمه الله في الايضاح وقول الحشى لانه لا يخلو اه ممنوع في اللاحن ولا نسلم وجود تمام المقتضى فيه اذ منه اختيارا لفاعل فتأمل (قوله سلب الاعراب بحجب الذات) في ان التلغظ بدال زيد مستل دون

٧ وهو معنى
ولكن يثنى
ويجمع منه

حركته في جائني زيد مثلا (قوله فيما هو بصدده) وهو سلب الاعراب
 بالفعل رأسا عن العرب اصطلاحا (قوله كما يدل عليه هذا الكلام) على ان
 اللام في الغرض للجنس او الاستغراق (قوله فالاولى ان يقول من جهة الغرض
 من علم النحو) الا ان يقال اللام في الغرض للعهد الذهني فيؤول الى ما ذكره
 كما يأتي في وحكمه (قوله بالتعلم) لا بالتبع (قوله وتعلمه في هذا الفن يتوقف
 على معرفة العرب) قد تقدم منه ما يفيد ان معرفة احوال الشيء لا يقتضي الا
 معرفته بوجه ما وذلك لا يتوقف على تعريفه لكن الغرض من تعلم
 النحو هو معرفة تطبيق كلامه لكلام العرب في كل الاحكام وذلك
 لا يتم الا بمعرفة العرب مثلا بوجه جامع مانع ومعرفة جميع احواله
 المتعلقة بإفادة المعاني (قوله لزم توقف معرفة العرب على معرفته) لكونه
 جزءا من تعريفه اى فيكون دورا مضرا فتدبر (قوله فيلزم تقدم معرفة
 العرب اه) لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء
 (قوله قبل اوانها) وهو بعد تعلم المقولات (قوله بل في المقصود منه) اى
 ومن بيان حكمه بعده كما هو ظاهر فتدبر (قوله لان المقصود اه) وكذلك
 المقصود من سائر التعريفات مثلا اذا عرف الفاعل بأنه ما اسند اليه الفعل
 المتقدم عليه على جهة قيامه به ثم بين حكمه بان كل فاعل مرفوع فالغرض
 من كليهما ان نستخرج وجوب كون زيد مثالا في جائني زيد مرفوعا من
 القوة الى الفعل بان نقول زيد ههنا فاعل لصدق تعريفه عليه فكل فاعل
 مرفوع فزيد مرفوع وعلى هذا ففس (قوله وحينئذ يكون الصغرى بين
 النتيجة) اى فيلزم المصادرة على المطلوب (قوله وكل معرب مما يختلف
 آخره) لا يخفى انه اذا كان معنى العرب ما اختلف آخره اه يصير معنى هذه
 ان كل ما يختلف آخره فهو مما يختلف آخره اه وهو من قبيل حمل الشيء
 على نفسه فتأمل (قوله واخرجه عن الوضوح والانتظام) لان اتحاد
 النتيجة في الصغرى غير مختص بغير المنتبج كما هو ظاهر وكلام الشارح صريح
 في ان الفساد اما يلزم بالنسبة الى غير المنتبج واما المنتبج فانما يلزم في حقه العبث فقط
 لا الدور فتأمل (قوله فاشكل على نفسه) حيث قال لا يقال اه (قوله واجاب
 بما لا يهتدى به) حيث قال لا يدخل للتفصيل في التوقف اه مع ان الاجال اسبق

واقرب من التفصيل كما صرحوا به ان العلم الاجمالى اقرب ولذلك لزم تقديم الجنس على الفصل في المشهور (قوله الا انه افاد اه) فيه تمكيم به اى ظهر بوقوع ذلك القائل فيما وقع حكمة وصية النبي صلى الله عليه وسلم لجلسائه بالحفاظة على التقول (قوله فاداهاه) اى فليت ذلك القائل اقتصر على اداء ما سمع من الشارح (قوله استادى) بالدال المهملة كما يدل عليه السجع (قوله لانه) سند المتع (يجوز ان يكون اه) كون كلام النحاة مع هذا المتبع الذى عرف الاختلاف ولم يعرف كيفيته فى كل معرب يقتضى كون ذلك فقط غرض المسدون وذلك فظاهر البطلان لوضوح ان غرضه غير مقصور عليه بل عام لسكل من يريد تطبيق كلامه بكلام العرب بل الظاهر شمول غرضه لمعرفة مقاصد كلام الله تعالى ورسوله واتباعه من كلامهم الفصيح تدبر بالانصاف (قوله انما قال مثلا) هذا يقتضى ان يكون مثلا راجعا الى ما بعده والظاهر المتبادر رجوعه الى ما قبله فان معرفة المعرب جزء من معرفة المعنى الذى سبق ذكره فى كلام الشارح (قوله الاثر المترتب) اشارة الى ان المراد بقوله وانما العطف التفسيرى (قوله على صفة الاعراب) الاضافة بيانية فقوله من حيث اه لتعليل فالحكم بمعنى ما اوجبه الملة فامل (قوله للجنس) اى المهمل الذهنى (قوله من دفع الاعتراض) وكان ذلك الاعتراض مبنى على الانغماس عن قوله من جملة اه (قوله وان لم اعثر على ماخذ) مع ان الاختلاف انما هو اثر العامل لا المعرب (قوله من افاين الكلام) فان الحكم فى فن اصول الفقه هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال العباد بالتكليف او بالوضع ويقال ايضا على اثر تعلقه كالوجوب مثلا وفى عرف اهل العربية هو النسبة التامة الشاملة للانشاء والخبر وقد يطلق على مطلق النسبة ولو ناصت كما يطلق عليها الهند ايضا على قبة ولعلهما مبيان على التغليب وفى عرف المنطقيين هو الايقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع والنسبة الحكمية وكثيرا ما يطلقونه على المحكوم به فراجعها (قوله ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه) اى يحمل عليه واطلاق الحكم على المحكوم عليه معروف لكونه مناط فائدة الحكم (قوله مما ينبغى ان يحكم به فى الفن) والحاصل ان كون المعرب مختلف الاخر من المقاصد التصديقية لا من المبادئ التصورية كما هو مقتضى تعريفه

به والله اعلم (قوله على المغرب) بعد معرفته (قوله ولا ينبغي ان يعرف به) كالجهور (قوله الا اذا كان اسما) الحصر بمنوع (قوله فليكن جمع عاملة) على التقلب (قوله وهذا اولى مما قيل اه) وذلك لان كون الاختلاف الذى فى المحكى غير الاختلاف الذى فى المحكى عنه بمنوع بل هو عنه والا لما كان حكاية له فلا يصح اخراجه به الا ان يقال بانه غيره اعتبارا وان اتحد اذاتا فامل واولى منه ايضا ان يقال خرج به اختلاف اخر كلمة الاستفهام كهي واما ومنوفى السؤال عن المجرور والتصوب والمرفوع (قوله ثم قيد العوامل اه) ويحاج بان المراد بالدخول المروض مطلقا او اطلاقا الداخلة على المعنوى مبنى على تقلب اللفظى لكثرة (قوله وان لم يحمل الاختلاف) اى اختلاف الاخر (قوله وما يقضى منه المحجب) سياتى فى بحث الظروف ما يظهر به ان لا محجب منه وانه قد يكتفى بضبطه بالحركات عن تكرار الصورة فراجعه (قوله واما فوق الواحد) وهو الراجح من حيث الارادة هنا وان كان مرجوحا من حيث الوضع لان الاختلاف يتحقق بعاملين ايضا (قوله اى اذا ركب تركيا كائنا) بقرينة تفسير الشارح السابق (قوله ليس ظرفا) بل هو مفعول مطلق مجازى (قوله ناصبة للظرف) كما تقدم ان العامل فى قول المصنف لانها اه ما يفهم من قوله وهى اسم وقمل وحرف من معنى الاختصار من غير تقدير فى نظم الكلام وناصبة للحال كما يأتى فى نحو « هذا يعلى شيخا » وناصبة للمفعول المطلق فى نحو لزيد صوت صوت حمار من غير تقدير عند سيديويه كما يأتى (قوله والمفعول معه) فى نحو مالك وزيدا كما يأتى (قوله المعدود مع العامل) الاظهر تقديمه على قوله للاسم فامل (قوله فيه اه) و (قوله قيل اه) و (قوله وقيل اه) لم يظهر من ذلك وجه صحيح لكلام المصنف ولو قيل المراد اختلاف الاخر ان اختلفت العوامل فان السببية الناقصة متحدة بالشرطية او قرينة منها لم يرد شئ مما ذكره فاعتبر بالانصاف (قوله لان الاحتمال الصرف لا يكتفى اه) وان كان كافيا فى العقلات لكن فى النقض بالتخلف لابد من تحقق مادة النقض مطلقا وكذا فى نقض العريفات فراجعه ولقائل ان يقول ليس ذلك احتمالا صرفا بل من افراد المغرب ما لا ينطرق عليه الا عامل النصب وهو كثير كالاسماء اللازمة للظرفية والمصدرية والحالية وغيرها فراجعها (قوله لانه انسب

في امتزاج المتن) والحاصل ان المازج وان ساغ له مالا يسوغ لصاحب المتن لكن اذا كان مزجه على وجه يسوغ له ايضا كان انسب فالفصل بين الموصوف والصفة بعطف البيان سناخ ولو لصاحب المتن فالمازج اولى بخلاف الفصل بين الموصول والصلة بعطف البيان فانه لا يسوغ لصاحب المتن لوفعه وان ساغ للشارح المازج ولو اخره عن الصلة فأت كل المزج فتدبر (قوله على السلب الكلى) بقرينة المقام وان كان مخالفا للقاعدة الاكثرية اى لا يرد شئ من افرادها قال الشيخ عبدالقاهر اذا كان كلمة كل اى ونحوه مما يفيد العموم داخلة في حيز النفي نحو ما جائئ القوم كلهم توجه النفي الى الشمول وافاد الاثبات الجزئى بشهادة الذوق والاستعمال وان كانت متقدمة على النفي كقوله عليه السلام « كل ذلك لم يكن » افاد شمول النفي انتهى قال الثقفاني الحق ان هذا الحكم في الشق الاول اكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى « والله لا يجب كل محتال فخور » والله لا يجب كل كفار اثم ولا تطع كل حلاف مهين » انتهى فكون النفي في كلام الشارح للسلب الكلى اما مبنى على كون اللام في العامل والمقتضى للعهد الذهني بقرينة ان المقام مقام تصحيح التعريف واما مبنى على انه وان كان اللام للاستغراق من قيل « والله لا يجب كل محتال فخور » لعين تلك القرينة وقوله والذي يقتضيه معنى الذى يقتضيه تصحيح العبارة بحملها على الوجه الذى يستدفع عنها ذلك الاشكال وان لم يستدفع عن التعريف فتدبر (قوله انه لا يرد كل حامل) رفع الايجاب الكلى فيفيد ورود البعض وهو الموافق للقاعدة الاكثرية (قوله وشئ من المقتضى) على السلب الكلى (قوله جدا) نافية من حمل المعطوف عليه على رفع الايجاب الكلى ومآله الى السلب الجزئى وحمل المعطوف على السلب الكلى (قوله ولا يرتكب مزيد تكلف) ولكون تخصيص ما بالحركة او الحرف هنا تكلفا قال الحشى عبدالغفور كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء الستة ولا يخفى بعده انتهى فلا يرد ما اشهر بينهم من ان التخصيص سنة مؤكدة فتأمل (قوله فتأمل) فانه لما حصص الشارح كلمة ما انتفى الإبقاء على عمومها فلم يبق الا فرض الوقوع فلا يناسب فيه الاو الموضوع للدلالة على الامتناع اى الانتفاء للاستحالة او عدم الرجحان (قوله ولك ان تقول يمكن اه) بقرينة ما سيذكره في ضبط الاعراب

ولبعده اوردته (قوله ولو اراد بحرف) اشار بلو الى امتناع ارادته
 لظهور دلالة على المعنى تأمل (قوله حرف المباني) حروف المباني هي حروف
 الهجاء المتقابلة لحروف المعاني وقد تقدم انها لم توضع لمعنى فالخرف الذى يدل
 على المعانى المتعددة بالوضع كيف يكون من الحروف المباني وقد ذهب الشيخ
 الرضى وجماعة الى ان نحو ذلك من حروف المعاني خلافا لبعضهم فراجع
 (قوله فان السببية) اى والحال ان المجموع الثانى لا يخرج عن التعريف لان
 السببية اه (قوله وهو التقدم بالذات) سببى فى اول بحث الماضى ان التقدم
 بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وظاهره ان لا يصدق تعريف الاصراب
 لو اراد السبب القريب الا على مجموع العامل والمنقضى والاصراب الذى هو
 العلة التامة للاختلاف فى اصطلاحهم او الا على مجموع تلك الثلاثة مع المتكلم لو
 اراد السبب الحقيقى الذى هو العلة التامة فى الحقيقة فاذا ذكره ههنا مبنى على
 ان يراد بالتقدم بالذات القدر المشترك بين التقدم بالعملية والتقدم بالصلح وهو
 تقدم المحتاج اليه على المحتاج كما صرح به شارح الهداية فراجع (قوله ومن قال ليس
 للمجموع) اى العلة التامة كما فى عبارة عبدالغفور ولعله انما عدل عنها لثلا
 تنقض بالاسم الذى ركب ابتداء اذ لا يتحقق المعلول وهو الاختلاف فيلزم
 ان لا تكون العلة تامة لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة فراجع (قوله
 المركبة من القريبة اه) فالجزء القريب وهو الحركة والحرف الذى هو الاصراب
 والبعيد وهو المنقضى والعامل خرج بارادة السببية القريبة واما المجموع من
 حيث هو مجموع فلا سببية له زائدة على سببية اجزاها فيخرج بقيد السببية مطلقا
 (قوله لم يأت اه) لان السببية لمسا كانت عبارة عن التقدم بالذات وهو انما
 يتحقق اولاً بين العلة التامة ومعلولها واما اجزاؤها فانما يتقدم على المعلول
 بواسطتها كان للاتق اعتبار سببية المجموع اصلاً لسببية الاجزاء لا تفريقاً مع اثبات
 الثانية (قوله فاعتبروا اه) فانه لم يبق حاجة الى جعل قوله ليدل من تمام الحد
 كما قيل انه احسن ولا يخفى على المعبران لو اراد بالسببية القريبة لم يدخل
 فى التعريف الا مجموع الحركتين او الحركات مثلاً لان الاختلاف لا يتحقق الا
 بمرتين فصاعداً فالمر الواحد لا يكون الا سبباً بعيداً فارادة السببية القريبة
 محتمة فمعين تخصيص كلمة ما لذلك ايضا (قوله ومن قال اه) ولا يشوه

ان هذا القائل هو عبدالغفور اذ لم يذكر الجار الزائد ولم يقل بإرادة جبر الجوار
فراجعه (قوله والجار الزائد) و المعنى المقضى فيه هو كونه مضافا اليه صورة مع
ما في الزيادة من الفائدة اللفظية او المعنوية كما ياتي في حروف الصلة (قوله قاتل)
قان في شموله على ما هو لام الكلمة او عينه وعلى نحو ان التثنية خفاء لانه
نفس الآخر فتأمل (قوله وهو ما يقصد بشئ) قضيت ان يكون الحركات
الاعرابية كلمات وقد اختلفوا في ذلك فراجعه (قوله و الا لم ينطبق الغرض
على الفعل اه) وهو الاختلاف يعنى ان شرط الغرض ان يكون متعلقا على معاوله
اى متوقفا حصوله على حصول معاوله والا بان كان حاصله بعبء او بمقدته لكان
تحصيل كله لاجل ذلك الغرض عبئا والدلالة هنا لا تتوقف على الاختلاف بل
على مجرد الوضع كما قال الشارح في المشترك كالمضارع نعم حقق الحشى ان الارادة
شرط الدلالة و ان دلالة المشترك متوقفة على القرينة فالاختلاف حينئذ له دخل
في الدلالة و الا لكان كالمشترك (قوله بل وضع الاعراب مطلقا) بناء على ان
الوضع يستلزم الدلالة كما تقدم لكن لو اكتفى هنا بمجرد الوضع كانت الدلالة
عجبة فليكن الغرض الدلالة الواضحة فينطبق الغرض بلا شبهة والله اعلم (قوله
على ما سيفصله) بقوله فوضع اصل الاعراب اه (قوله عند المصنف اه)
يقضى ان اسناد الدلالة الى الاختلاف حقيقة عند السلف وفيه تأمل (قوله
و بين السلف) يقضى ان السلف قائلون بان الاختلاف موضوع للمعاني دالا
عليها ولا بد فيه من نقل ناص ولا يكتفى فيه اطلاقهم الاعراب على الاختلاف
فامل (قوله اعتبارى) اى لا يتحقق الا بين امرين (قوله والاولى بوضع
الاعراب اه) وفيه نظريته عبدالغفور تبعا للسيد فراجعهما (قوله فيدل على ان كل
معرب ياخذ تلك المعاني) لكن لا يتصور التناوب في الفاعل مع انه لازم في التفاعل
لا يخفى ان الاقتران هنا بمعنى التفاعل كما صرح به الشارح والجوهرى فهو
للتشارك و معلوم انه لا بد فيه من تعدد الفاعل فيلزم حينئذ وقوع التناوب
بين الاسماء المعربة في اخذ المعاني و عدم اجتماع معربين فصاعدا في اخذها
وذلك ظاهر البلان لان كل معرب عند التركيب ياخذ معنى منها فالتناوب انما
هو بين المعاني في اخذها المعرب لا في العكس فذلك نص المصنف على الكسر
و الله دره (قوله اقرب) لكونه كالذات لكن عدم اعلال عينه لكونه

بمعنى التفاعل الذى للشارح يدل على وجوب ككون فاعله متعددا
 يستقيم التشارك ضمن الكسر كما هو الرواية (قوله انه على صيغة اسم المفعول هـ)
 لكن يفوت شرط التفاعل والاعتمال تأمل (قوله ولا يبنى اهـ) قد
 تحقق ان ذلك ليس بتوهم بل الاعتوار لا يستقيم بين الاسماء المعربة وان الشارح
 انما حكم بذلك لعدم صحة مقابله لالشهرته مع اقربية مقابله فاعتبر بالانصاف
 (قوله لان الاكثر فى حكم الكل) هذا أكثرى لا كل (قوله فعلى هذا اهـ)
 وهو الالىق من حيث الحقيقة (قوله على النوصف) اى وصف الاسم (قوله
 ان وجه التاخير) اى فى التحقق (والاوجه) وجهه ان الدال انما يفيد
 العقل فاعتباره انسب من اعتباره التحقق اذ لاتعلق له بالدال الا من حيث
 العقل (قوله ان تاخر الدال) الذى هو سبب لعقل المدلول (قوله لان لعقل
 الصفة) اى وهو مستفاد من الدال (قوله والا قرب ان يقال اهـ) كما قال
 شارح الامروزج الارديلى (مفيد) باعتبار ترتيبها وحركاتها وسكناتها (قوله
 لهية الكلمة) الموضوعة وضما نوعيا (قوله على معناها) الذى وضعت له
 وضما نوعيا (قوله بخلاف حركة الاخر) واما نفس الاخر فداخل فى الوضع
 الشخصى والنوعى (قوله فانه لا مدخل لها) وعلوه بانه فى معرض الزوال
 بالوقف مثلا (قوله ولذا قيل) قولا شائعا فى كتب الصرف (قوله ووجه تقديم
 العطف على الربط) وان كان خلاف الشائع كما مر بقريئة عدم استقامة المعنى
 بدونه (قول الشارح غالبا) قد يناقش فى الغلبة بالفرق بين ذى التاء وغيره كما
 يأتى (قوله فى كونه صمدا من كل وجه) اى مسندا اليه او مسندا (قوله الاولى
 لم يصح الحاق الباء المصدرية) لأن جعل المصدر مصدرا لا يستقيم الا ان يقال
 ان الباء حينئذ للمبالغة فى المصدرية او يقال بتاويل المصدر صفة ثم جعلها مصدرا
 بالياء وفيه بعد ولذا قال الاولى (قوله لا يجوز) اذ لا حاجة الى التقوية (قوله
 لهو) والتضمن يقتضى معنى لا يستفاد بدونه (قوله فاعطى عارضا) على ان
 المضمن حال كما يأتى (قوله ما اعطى له) الظاهر ما اعطيه (قوله فتامل)
 فان هذا الوجه لا يمتشى فى قوله فاعطى الخفيف للكثير فان الملحق بالمفعول لما كان
 اكثر منه لم يحتاج الى القياس بل كان اليق بنفسه بالخفيف من غير حاجة
 الى القياس (قوله لان المضاف اليه ايضا كثير) على مذهب المصنف (قوله

دون كرامة المفاعيل (يتأمل فيه اذ التبع ربما يمنعه) قوله وتأخيره (كانه قيل فلم لم يذكر عقيب حكم المغرب) قوله عن بيان الاعراب (و عن المعنى المقضى) قوله لكونه سيبا بعيدا (اى للاختلاف) قوله خرج من سواء الطريق (باعتبار الترتيب بين المغرب وحكمه والاعراب والعامل التى هى الملل الاربع ومقاصد النحو) وقيل ان المعنى المقضى هى العلة النائية (قوله دون غيره) اى فالتقديم للحصر خلافا لعبد الففور (قوله فان لاعراب سبب) اى جزء اخير من العلة التامة (قوله بخلاف العامل) فانه علة تامة للمعنى المقضى (قوله والمركب منهما والعامل) الظاهر ان يقول ومن العامل بل ومنهما ومن العامل كما لا يخفى (قوله ولا مجاورة النار الماء) اى ولا مجموعهما (قوله فتأمل) فان هذا انما يتم لو اريد بالسبب التام التام العرفى مع ادعاء انه يكفى فى الحصر تأمل (قوله للعهد الذهنى) لظهور انه لا يحصل بعامل واحد الا معنى واحد فى معمول واحد وانه يكفى ذلك فى كون الشيء عاملا (قوله المراد عامل الاسم) والعامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة المعربة على حالة مخصوصة من حيث هى معربة (قوله وعند بعض المضاف) وعند بعض معنى الاضافة قيل وعند بعض مجموع الاولين (قوله هذا معنى ثان للمفرد) اشار به الى ان قوله الذى اه صفة كاشفة للمفرد (قوله وستمع له اه) فمعنى المفرد اربعة خامسها ما يقابل النسبة كما فى التميز (قوله ولا ينتقض اه) اى كما قال به بعضهم (قوله ان يقبل التتوين) اى والكسر وسببى بيان ان ايهما مقدم فى المنع فراجع (قوله ومنع منه) يتأمل فى اعتبار هذا فى القسم لانه انما يعرض بعد التقسيم على الاقسام كما هو ظاهر (قوله بمنزل عن التتوين) لان التتوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر (قوله ولا بغير التصرف) لكن ينتقض به عند القائلين بمفهوم المخالفة وقد تقرر انه معتبر فى كلام المؤلفين (قوله الذى اجرى عليه الحركات الثلاث اه) سببى له ان قول المصنف ويجوز صرفه غير مصروف من ظاهره فيلزم التنافا بين كلاميه فتأمل (قوله ايضا) اى لا يضر ذلك فى هذه القاعدة كما لم يضر فى القاعدة الاولى تأمل (قوله على طريقة الاستثناء) وسببى ان من عادة المصنف ان يذكر العام ثم يذكر الخاص المخالف لحكم العام فيكون كالمستثنى ذكر بعد المستثنى منه وان لم يكن باداة الاستثناء واليه اشار بقوله على طريقة الاستثناء (قوله على ان هذه

(الامور) اى ذواتها (قوله فيه انه يتقضى اه) الا ان يقال انه ناظر الى الغالب
(قوله ونظائرها) وسياق انها داخلة في جمع المذكر السالم ولذلك لم يضم اليه
كما ضم اولو وعشرون فالاولى ان يفسر المكسر بما لم يالحق اخره واو ونون
او الف وتاء (قوله فالاعتراض عليه اه) قد يقال انما اعترض عليه هو جملة
علة مستقلة كما يعلم من عبارة المعترض فراجعها (قوله والعامل في الحال اه)
وسياق ان الظرف المستقر من قيل شبه الفعل لامن قيل مضاه فراجعها
(قوله وهذا اوفق) لسلامتها حيثئذ من التناويل والتقدير اللازمين لما فيها
(قوله على معنى انه اعرب اه) فيه اشارة الى ان العامل في الحال هو معنى
الاعراب سواء قدر في نظم الكلام اولا (قوله الاحسن) لما فيه من المناسبة يقال
الثاني مع ما فيه من القول بحصول المطلوب كالعلم ومحى الصالحين لطلبه كالمعلمين
(قوله اللطف) كانه اراده باللطف هنا المشاككة الحظية والافالمطوب هو الصلابة
بكسر اللام كافي القاموس والجمع بالفتح (قوله فانه يزول) بنحو اللام والتناسب
(قوله ولان النصب التابع لمجر كثير) كافي التثنية والجمع المصحح (قوله وان كان
السلامة حال مفردة) لكن لاحين كونه مفردا بل حين كونه جمعا (قوله مع ان
مفردة مذكر) فالتسمية بجمع المؤنث السالم لانه لا يغلب (قوله ليس على خصوصيات
هذه الاسماء) التي بالواو والاضافة (قوله بل مطلقا) اى من غير تقييد بما فيها
من الواو والاضافة كما لم تقيدها بغيرهما (قوله حصلت له في هذا اللفظ) يتأمل في
عشرون واولو (قوله ان اللفظ علم لنفسه) وعليه التفتا الى رحمة الله تعالى
(قوله لانه مزيف اه) وعليه السيد قدس سره (قوله كون عبارة الحكم)
وهي المحكوم عليه وبه (قوله لانه لا يهتدى بنفسه لوجهه) هل يقال قوه
او قوه (قوله الى تجريد هذه الاسماء) عن الخصوصية التي هي بالواو
والاضافة (قوله والثاني في غاية البعد) بعد كون نسخه مع كمال احتياطه واحتماله
من غير النسخ المتبرة المنفقة على ذلك الترتيب (قوله والحال لا يتقدم على
العامل المعنوى اه) وعد الظرف المستقر من العامل المعنوى الذي لا يتقدم
عليه الحال مخالف لما اختاره المصنف فيما ياتي فحمل كلامه هنا على ما ذكره ذلك
القائل يستلزم التنافي بين المقامين فراجعهم (قوله لان المبني هو اللفظ دون المعنى)
لان الانباء كالاخبار من قبيل الدلالة التي هي شان الالفاظ كالتلفظ واما الارتباط

الذي بين المعاني فانه هو الاشتزام الموجب للانتقال من احدهما الى الآخر
 (قوله دون غير حال الاعراب) اى كما قال سمسنا (قوله بينهما) قيد
 للام والعين كليهما كما يفيد مقابلة من قوله وبدل من العين واللام (قوله
 ولما كان تكلفا) التكلف فى الكلام ونحوه التزام غير الظاهر من غير ظهور
 دليل والتعسف الاخذ على غير الطريق الواضح كما فى راسب التعاسف فهو
 اقبح من التكلف وسيأتى الفرق بينهما فى بحث الحال فراجع (قوله بل
 تسفا) اذ لا محذور فى كون الاعراب من مادة الكلمة اذا كان قابلا للتبدل مع
 ما فيه من حقة المؤنة (وجهها لجمل اه) اى مستقلا لان اللام ظاهرا فى علية
 مدخوله وحده فاعادتها تفيد عليه كل من المعطوف والمعطوف عليه بالاستقلال
 (قوله فالاولى ان قال اه) اى ويحتمل ان يكون اللام فى المعطوف زائدة او
 داخلة على جزء العلة (قوله لا يخفى انه مستدرك) للاستثناء عنه بقوله وانما قيد اه
 لكن من دأب المصنفين رحمهم الله تعالى فى مقام التعليل اعادة المطلوب بعد
 تمام التعليل كالنتيجة له وان كان ذكره فى صورة المدعى قبل التعليل كافيا
 فى المقصود وتلك الاعادة مستحسنة عند طول التعليل كما هنا بذكره للمطلوب
 فاحفظه فانه كثير الوقوع (قوله لان المصنف ذكر اه) نقل الحشى فى بحث الجمع
 عن المصنف ما يظهر به حقيقة الحال وان الحشى غير عبارته هنا وقال هناك
 ونحن نقول اه وبينه وبين ما ذكره هنا منافاة (قوله بان يراد بها ما هو اه)
 فيه منافاة بين ما ذكره فى بحث الجمع بقوله ونحن نقول اه فراجع (قوله
 بقوله ونظائر اه) هكذا وقعت فى النسخ بالواو والذى فى نسخ الشرح انما هو
 اى المفسرة كما هو الظاهر (قوله ليست جوعا فى الاصل) كيف يكون جوعا
 وليست ايضا اعلاما للمذكر فلا حاجة الى ان يقال اه (قوله غلبت اه) اى
 كثر استعمالها فيها فالصواب غلبة العام على الخاص فان التغليب انما يستعمل فى نحو
 ابوين فراجع (قوله الاعداد ملثمة من الاحاد) اى وقد عدلت الحاشية كلهم
 نحو ثلثين من اسماء العدد وعرفوها بانها ما وضع لكمية احاد الاشياء فقالوا
 ان الكمية مقدار معين ملثم من الاحاد او نفس الوحدة فالظاهر ان نحو ثلثين
 لو كان موضوعا لمعنى الجمع خرج عن تعريف اسماء العدد لا ذ تميز فيه
 فى الوضع حينئذ ولتأمل ان يقول ان كون العدد والكمية عبارة عن مقدار معين ملثم

من الاحاد لا ينافي كون بعض اسماء العدد موضوعا لمقدار غير معين كالا لاف والالف والمئات والمئين ولا كون بعضها موضوعا لمقدار ملتبس من مراتب الاعداد كاحد عشر واخواته وما ذكره المحشى يستلزم القول بان نحو الالف ليس من اسماء العدد وقد اختاره فيما ياتي ويستلزم ايضا القول بان نحو احدى عشر وخمسة عشر من الاسماء المفردة حقيقة التي لا يدل جزؤها على جزء معناها واختاره ايضا فيما ياتي والظاهر ان منشأ حب الاختراع والله اعلم (قوله فهذه الالفاظ كالولو) يتأمل في التفرع (قوله في انها لا واحد لها من لفظها) نفى الواحد من لفظها انما يتضح لو كان فيها معنى الجمع ولو باعتبار اصل الوضع فاذا انتفى معنى الجمع عنها بالكلية فكيف يفرع على ذلك الانتفاء قوله فهذه الالفاظ اه قسامل (قوله لكان فيه لطافة) مع المجانسة بالجوع لانه كما يدل كل منها على قدر معين يدل مجموعها على قدر معين ايضا وهو مجموع تلك المقادير كاربعة واربعين في مجموع الجمع وكخمسين في مجموع عشرين وثلاثين وهكذا قدبر (قوله ينفى عن مؤنث البيان في الملحق) مع ان وجه الالتحاق في اولو وعشرين قد ظهر مما ذكره في الحاق اثنين وثلاثين وقوله ولانه لا يساعده قوله لانهما اه لان المتبادر من فرعيتهما لئلا واحد فرعيتهما له لفظا ومعنى ولا فرعية في الملحقات ظاهرا الا معنى لتقدم الواحد على المتعدد بالطبع وكذا التبادر من علامة التثنية والجمع علامة التثنية والجمع الحقيقيين لا الاعم منهما ومن شبههما واما قول الشارح في اخرها حرف يصلح للاعراب فواضح في الاصل والمحقق على السواء ولما كان وجود الحرف الصالح هو العمدة في التعليل كما مر في الاسماء الستة وكان محققا في الاصل والفرع جعل الشارح بيان الوجه مشتركا بينهما فلذلك امر المحشى بالتأمل والله اعلم (قوله فانه بعد ما كان اه) فصل الرضى هذه البعدي بما حاصله ان المتنى والمجموع متقدمان لامحالة على اعرابهما لعروضه فجلب الالف في المتنى والواو في الجمع قبل الاعراب علامة لهما بدليل اطرادها في نحو ضربا ضربوا هما اتما اتما كما مكوا ثم ارادوا اعرابهما واسبق الاعراب الرفع فجعلوا حيثئذ علامة التثنية والجمع اعم من الالف والواو والياء المتقابلة منهما واعطوا الالف والواو للاسبق والياء المتقابلة منهما للجزر الذي اصله الكسرة التي هي اصل الياء فاتبوه النصب

فصار في آخر الاسم علامة التثنية والجمع احدا الحرفين لا على التبعين وعلى ذلك
 بنى الحشى كلامه الا ترى في شرح قوله ما منع ان يدخل عليه حركة اخرى (قوله
 جعل العلامة) بعد اعتبار عروض الاعراب (قوله اما الالف او الياء)
 اى لا على التثنية والعامل لتعيين احدهما كما يأتى (قوله لانه انسب في التخليل)
 من عكسه فان الياء لما كانت من جنس الكسرة التى هي اصل في الجر في المفرد كان
 الانسب ان تجعل علامة للجر في فرعه حتى يحمل النصب عليه (قوله في بيان
 حكم العرب) اى فالاشارة الى تقديم الاعراب اليهم في كلام المصنف مبينة
 على ان الاختلاف المذكور في تعريف الاعراب هو الاختلاف الذى ذكر في بيان
 الحكم فكانه قال الاعراب ما يختلف آخره به لفظا او تقديرا (قوله وكأنه
 بنى) يحتمل ان ذلك البعض نظر الى ان قوله لفظا او تقديرا وان جعل تفصيلا
 لاختلاف الآخر اما يكون تقسيما للاعراب على مذهب القائلين بان الاعراب هو
 الاختلاف لا على مذهب المصنف كما هو ظاهر فلو جعل اللام للعهد يكون هذا
 بيانا لقضى الاختلاف لا الاعراب كما لا يخفى (قوله تفصيل لاختلاف العامل)
 وقد مر بيان فساد (قوله والثاني ان قوله التقدير) لا يخفى ان قوله لفظا
 او تقديرا اذا كان تفصيلا للاختلاف فالتيادور من تعريف العهد تقدير الاختلاف
 او الاختلاف المقدر و صرفه الى الاعراب الذى لم يذكر في تعريفه ذلك التفصيل
 بعيد عن العهد كما لا يخفى (قوله متصل بما قبله) فهذا لم يعصف (قوله الانسب)
 اى باللاحق واما الانسب بالسابق فهو تفسيره بالاختلاف المقدر او تقدير
 الاختلاف ان قلنا ان اللام للعهد الجارحى (قوله اشار الى ترجيح جعل مامو صولة)
 الذى يناسبه التعريف لا التكثير (قوله لمرجح التبادر) الاضافة بينانية اى
 للمرجح الذى هو التبادر لظهور ان تقدير الاعراب اما يكون في الاسم العرب
 اى فمما سبق من اختيار الموصوف انما هو عند عدم المرجح للموصولة فتدبر (قوله
 وليس لك) ولك ان تجعل ما عيارا عن الاعراب اى التقدير انما هو
 في اعراب تعذر اى تعذر ظهوره لفظا وهذا اقرب والله اعلم (قوله مستقل)
 لتقل الحركة على الواو كالياء اذ لا الف في مثله الا واصله واو او ياء (قوله
 كمصا) اذ قبول المحذوف للحركة اللفظية متعذر مادام محذوفا كما ان قبول
 الالف اهما متعذر مادام الف (قوله ادى الى الحذف) اى الى حذف الحركة

اولا ثم الى حذف اللام لانقاء الساكنين وبعدها حصل التعذر وكانت
الحركة زائدة قبل حصوله (قوله ادى الى القلب) اى قلب الواو الفاء
وبعد القلب حصل التعذر فلم يمكن اجراء الحركة التى كانت مستقلة على الواو
على الالف فصارت تقديرية لهذا التعذر وهذا انما يتم ان قلنا ان الواو والياء
المتحركتين انما قلبان الفاء عند افتتاح ما قبلهما بدون اسكانهما وان الحركة
لا تنقلب مع ذات الحرف الفاء وانما تزول بسبب قاهما الفاء وكل منهما محل نزاع
فراجع كتب الصرف (قوله ولك) حاصله اعتبار وقت زوال الحركة
(قوله ان يحمل عينا) اى الذى اجتمع فيه التعذر والاستقلال (ملحقا بحمل)
اى الذى ليس فيه الا التعذر اذ لا اعلال فيه (قوله وقاض) اى الذى اجتمع فيه
الاستقلال والتعذر (قوله بالقاضى) اى الذى ليس فيه الا الاستقلال
(قوله والفضل) اى الرجحان بالنسبة الى هذا (قوله للمتقدم) اى لما قبله
وان كان فيه مجال نزاع اشار اليه بالتمريض ووجه رجحان ذلك انه يلزم
على الثانى عدم مبالغة المثال بالممثل لا به حينئذ يكون قوله كصا تمثيلا للتعذر
بالمحقق بالتعذر وقوله كقاض تمثيلا للمستقل بالمحقق بالمستقل (قوله
قلبتصم به المتصم) اى ولا يظن ان الثانى من الاختراع الحسن (قوله ان يقيد
الحركة باللفظية) اى لولا الاضافة اليها (قوله وفيه اه) و (قوله نعم اه)
هذا كله انما يستقيم ان قلنا بتقدم الاضافة على الاعلال وهو بعيد بل قد صرحوا
بان ما يتعلق بذات الكلمة مقدم على ما يتعلق بعروض التركيب وبان الالف
الساكنة لانقاء الساكنين فى نحو عصا وكذا الياء فى قاض تمودان عند زوال
التوين بالاضافة او اللام وهذا صريح فى تقدم الاعلال عليهما ولنه ترك هذا
التطويل وبين وجه لقوله الاولى ولعله انه ترك التقييد بذلك اعتيادا على المثال
(قوله وفيه ان اصل عصا عصوى) هذا يحتاج الى بيان تقدم الاضافة على الاعلال
(قوله على انه يخرج منه) اى عن نحو غلامى اى ما تعذر فيه ويدخل فى المستقل
(قوله نعم ينهى اه) يعنى ان ذلك التقييد ان كان مما لا حاجة اليه لكن تقييد
قاض ما ينهى (قوله لان المحذوف) اللادغم (قوله فاحدا الامرين) اى الالف
او الياء وقد تقدم ان علامتها فى الاصل هو الالف ثم جعلت علامتها احد
الامينين لا على التمين فالعامل افاد التمين (قوله لتحصيل خصوص احدها)

ليدل على المعنى المقتضى (قوله مناسط فائدة اه) وحق دفع توهم الاختصاص بحالتي الرفع والنصب كما قيل (قوله لدفع توهم الاختصاص) بحالتي الرفع والنصب (قوله فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر) ولذلك قالوا ان الاطلاق يفصله التقييد السابق او اللاحق لكن قال الامام اللقائي في شرح الجوهرة ان كون الاطلاق بينه التقييد السابق او اللاحق اغلبي لا كلى بل يكون الاطلاق نارة بالنسبة الى التقييد المهود عنده وان لم يذكر سابقا ولا لاحقا فراجع (قوله انه لما اشتغل اه) غير عبارة الشارح الا ان يختلف نسخه (قوله بخلاف الباء الذي اه) فانه في حكم الحرف الصحيح كالشدد (قوله ومع ذلك ينتج اه) لكن قال الشراح ان اعادة نحو هنا للتنبيه على تباين القسمين وكان المحشى نظر الى ان هذه الفائدة تحصل بمجرد تكرار المتساو بدون اعادة لان عادة المصنف في هذا الكتاب ان لا يكرر الامثلة الا لتكثرة (قوله وقد يكون في الاعراب بالحروف) فدخل فيه نحو في ومسلمو القوم (قوله قصدى) اى سلك بقوله ولله انما لم يذكره المصنف لانه اه (قوله بعض اقسام المستقل) اى ما كان اعرا به بالحرف تقديره كاخو القوم (قوله فيقال في جواب هل عندك اه) وقد يجوز الحكاية بدون سؤال كما في الخواص (قوله جاني اخو اه) قد يقال بان اعرا به لفظي ولذلك لم يبالوا بسقوط الواو مثلا في مثل ضربوا القوم لانه ثابت حقيقة وان سقط صورة لما رضى خارجي وقد يقال ايضا ان التقاء الساكنين مما عدا المصنف في تصريفه من قسم الخارجى لا المستقل فراجع ولله اراد ان المتعذر اعم من المتعذر حقيقة او اصطلاحا فتأمل (قوله بحر الصلوة ونصبها) كما سياتى في بحث اسم الفاعل (قوله من قسم المتعذر) اى ومنه من زيد او من تمرتان المحكيين (قوله والمستقل) اى ومنه نحو فى اه (قوله لاما عدا ما ذكره) عطف على مقدر اى فالمراد ما عدا ماذكر من القسمين لاما عدا اه وفيه حشو مضر ظاهر (قوله على بيان اللفظي) من الامثلة كمن زيد او من تمرتان وفى (في دفع بعض الامثلة) كفى (قوله بورود بعض الامثلة) كمن زيد او من تمرتان (قوله راجع الى احد الامور) فيه انه يوهى ان المجاوز عن احد الاسمين لفظي الا ان يعتبر وقوع الاحد الملبه فيها هو بمعنى التثنية (قوله ولاحتياج بعض احكام) كالا تجرار بالكسر عند الاضافة او اللام وكذا ايتا نحو حضار

وكذا تنوين التمكن (قوله تذكر بعد) من انصراف مافيه علمية مؤثرة
عند التنكير وانجرار جميع الباب بالكسر عند الاضافة واللام وكسنا بناء نحو
حضار للعدل المبين في بحث غير المنصرف ويحتمل ان كون التنوين للتمكن من
هذا القليل والله اعلم (قوله على المرفوعات) كالتصوبات (قوله والتمت)
والناكيد المعنوي وضمير الفصل (قوله في تأخيرها اخلال اه) ولذا قدم
ابن مالك في الفتيه بحثهما على سائر الابحاث كما قدم صاحب اللباب بحث المبني
كما تقدم (قوله لانه وجودي والمنصرف عديم) ولذا قدم المصنف تعريف
المؤنث فيما ياتي على تعريف المذكور كما سيأتي في الشرح (قوله لاشتمار عنوان
غير المنصرف) اى المفهوم الظاهر من لفظه (قوله بان المنصرف ماعداه)
فان ماعدا غير المنصرف انما هو المنصرف في الظاهر (قوله واسطة) هذا يتنافى
ماساقي عن الزمخشري ان نحو مسلمات علما عنده منصرف لانه اذا كان
واسطة لم يقبل الاتصاف باحد الطرفين وقوله قسمان للمعرب بالحركة اى
فكلمة ما في قوله غير المنصرف مافيه عبارة عن الاسم المعرب بالحركة فنحو
مسلمات علما مؤنث داخل فيه وانما دخله الكسرة والتنوين لرعاية الاصل
كما ياتي وقد ذهب بعضهم الى حذف الكسرة والتنوين عنه حيثئذ والمبرد
والزجاج حذف التنوين مع بقاء الكسر (قوله واما عند المصنف فان المنصرف)
لكن يحتاج الى نقل صحيح عنه في نحو مسلمات علما (قوله ماخوذ
من الصرف) للمطاوعة (قوله واظن بما لا يزيد الا الاسام) حيث قال
موصوفة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولثلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ اه
(قول الشارح من علل تسع) قال الرضى اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا
ان علم كقوله تعالى « وعندهم قاصرات الطرف عين » اى نساء فان كان
الوصف ظروفا او شبه او جملة فانما يكثر حذف موصوفة اذا كان بعضا منه قال
الله تعالى « ومنهم دون ذلك » انتهى فقول المصنف من تسع يقتضى احد
الامرئين لابهامه اما موصوفا او مضافا اليه وقوله علتان يصاح قرينة لكليهما
واخبار الشارح تقدير الموصوف مراعاة لمقتضى وصفته العارضة كما ياتي
في اربع (قوله لانه لم يوجد هنا) اى بخلاف شرط حذف الموصوف (قوله
شرط حذف المضاف اليه) وهو على ما في شرح الرضى اما كون المضاف

من الظروف التي فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف او ما عاها
كثير وحسب واما اضافة اخرى الى مثله كين ذراعى وجهة الاسد واما ابدال
التوئين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا وان فراجع (قوله على
الا يخفى للعارف به) قد يقال ان اسماء العدد الى العشرة مقتضية الاضافة الى التمييز
فالتوئين عوض عنه كما في كل وبعض فتأمل (قوله لاوجه اه) قد سبق التبيه
هناك على ان الخبر هو المجموع بقوله ثلثة كما وجهه المحشى هناك واما تاخير
زيادة التفصيل الى هذا المقام فانما هو للرد على من قال ان الضمير راجع الى العلة
لا الى العلل كما ظن لان كل واحدة علة لاعل انتهى فقوله لاوجه لاوجه له
(قوله لهذه الصككة الجليلة) وهي الترقى في الاولى والتزل في الثانية (قوله
في عرف ارباب التاليف) اي وان كان شائعا في المحاورات (قوله في عبارتهم)
اي المصنفين (قوله قلت الموانع جمع مانعة) قد تقدم ان فاعلا اذا كان لغير العاقل
يجمع على فواعل مع ان المانع صار اسما صرفا فتأمل (قوله لكن الاظهر اه)
لان المتبادر من رجح الضمير الى غير المنصرف هو التقيد بقولنا من حيث انه
غير المنصرف وما ذكره الشارح انما يتبادر لورجح الضمير الى ما فيه علتن وهو
بعيد وان كان قريبا لان المقصود هو المعروف بالفتح لا المعروف بالكسر كما ياتي
(قوله ومنهم من قال في وجه الخيشية اه) قد يقال ما ذكره ذلك القائل وان
لم يصلح وجهها للاحتراز عن الخيشيات الاخر المذكورة لكنه يصاح وجه الاختيار
ما ذكره الشارح حيث قال انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا
الى ما فيه العلة انتهى فقوله انما قال ذلك اي ولم يقل من حيث انه غير منصرف
فتدبر (قوله كما قال كثيرون) وساقى بيان الخلاف في التشرح قيل المرفوعات
فراجع (قوله ولا يسع المقام تفصيله اه) ومن اراد التفصيل فليراجع عبد
الغفور كالرضي (قوله المروض للتاء القائم المطلق اه) هذا مثل ما ذكره
المحققون في المساهية المطلقة انها من حيث هي مقيدة بالوجود تسمى مخلوطا
ومساهية بشرط شئ ومن حيث انها مقيدة بالتجرد عن الوجود وغيره
من العوارض تسمى ماهية بشرط لا شئ كما تسمى بالماهية المعرأة ومن حيث انها
لم تقيد بالعوارض وجودا ولا عدما تسمى ماهية مطلقة لا بشرط شئ والتقيد
في الاخر يؤل الى الاطلاق فيدخل الا ولان تحته تدبر فتحو قائم اذ الو حفظ

من حيث انه موضوع لذات مامتصف بالقيام من غير اعتبار ذكورة ولا اؤونة
 يكون من قبيل المطلق ولا يعتبر تجرده عن التاء والالحوق به واذا لوحظ كون
 تلك الذات مذكرا اعتبر تجرده لفظه عن التاء واذا لوحظ كونها مؤنثا اعتبر
 لحوق التاء به فكلاهما في الحقيقة فرعان للمطلق (قوله وليس للفرعية معنى
 يشمل المرجوحية) ذكر الاصوليون للاصل والفرع معنى لغويا ومعنى عرقيا
 من جعلها الراجح والمرجوح ومن راجع كلامهم عرف ان اعتبار التوقف
 على غيره انما هو لرعاية المناسبة بين المعنى اللغوي وتلك المعاني العرفية وذلك
 لا يتوقف على جعلها بمنزلة الموقوف فتدبر (قوله بمعنى سلب الوجوب
 والامتناع) ويسمى الامكان الخاص (قوله وبمعنى سلب الوجوب) فقط
 ويسمى الامكان العام المقيد بجانب المعدم (قوله وبمعنى سلب الامتناع) فقط
 ويسمى الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو المراد ههنا (قوله فيه ان
 غير المتصرف ما فيه علان مؤثرتان) قد فسر الشارح فيما تقدم ذلك باستجماع
 شرائطهما والضرورة والتناسب من قبيل المانع وهو مقدم على مقتضى
 فائتفاء المانع ان اعتبر في التأثير كما هو الغالب استقام كلام المحشى واليه اشار بقوله
 فيجوز وان لم يعتبر فلا بد من صرف الصرف وهو الظاهر فتدبر (قوله بحكم
 قوله وحكمه) فان ضميره راجع الى غير المتصرف فالظاهر رجوع ضمير صرفه
 اليه ايضا والا لزم نشر الضمير (قوله والحاجة) اى بقاء غير المتصرف على
 تميزه (قوله قافهم) فان العكس غير ممكن (قوله وان ذكره بالفتح والكسر
 للتعليل) اما على تقدير الفتح فالتعليل مستفاد من اللام القدرة قياسا واما على
 تقدير الكسر فاما يستفاد التعليل من كونه استينافا لبيان السبب كما في قوله
 تعالى « وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء » فراجع كتب المعاني
 في بحث الفصل والوصل وكتب الاصول في بحث القياس (قوله من اجل
 محسنات الكلام) اللفظية كما قرر في علم البديع (قوله التي قصد بها بيان وزن
 منصرف اه) لقائل ان يقول اذا كان مضاربة مثلا عند ارادة لفظه غير منصرف
 نون لمساكنته نفسه اذا اريد به معناه فتونين معايلة انما هو لمناسبة غير المتصرف
 الذي نون لمناسبة المتصرف (قوله وجعل من هذا القليل) فيه اشارة الى انه
 في الظاهر ليس منه اذ الظاهر في تناسب هو المحاورة لفظا واما مشاكلة اللفظ لنفسه

في كلام الحالين فمعدها من باب التاسب غير ظاهر تدبر (قوله) ويعبرون عن هذا التاسب بالمشاكلة (فللمشاكلة ثلاثة معان تأتيها ذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه عنده لفظا او تقديرًا وهو المشهور في اصطلاح اهل البديع وثاتها اتحاد الشئين في الشكل كما في اصطلاح المتكلمين فراجعهما (قوله) كصرف سلاسل (الاولى مثل صرف اه) قوله ولا مشاحجة في وقوعها ايضا وقت (يعني لا بأس في وقوعها بين اجزاء كلام واحد او بين كلامين متصلين لفظيا او معنى حتى قبل بوقوعها في آخر الكلام ايضا فراجع بحث الاطناب من المعاني لكن قد يقال كونها مقصودة بالذات يتأفي كونها اعتراضية (قوله لهذا التكرار) اي حقيقة او حكما (قوله و اتمام الأخير) اي عند ورود التقص بنحو الترامي و يمان و شام و ثمان ونحوها (قوله وقد يلحق النساء باساور) فينبغي ان يصرف (قوله) و ينجه عليه انه لاشك ان يوجد معنى مصدري اه) اختلفوا في ان المصدر عمله تناسبه العمل في الاشتقاق او لكونه بمعنى ان مع الفعل وعلى الثاني فبني قولنا عجيت من اكل زبد خبز عجيت من ان اكل زبد خبزًا ومعنى عجيت من اكل خبز برفع خبز على انه قائم مقام الفاعل للمصدر عجيت من ان اكل خبز بصيغة المجهول. والاول مصدر مبنى للفاعل والثاني للمفعول ولا شك في شيوع استعمال المصدر في كلام المعنيين عرفا وان كان وضعه لمطابق الحدث وقد يطلق المصدر المبني للفاعل او المفعول على المصدر المستعمل بمعنى كيون الشيء فاعلا او مفعولا وهو المسمى بالحاصل بالمصدر ايضا كالأثر الحاصل بالتأثير فالحاصل ان الحاصل بالمصدر والمبني للفاعل او المفعول تتطابق كل من الثلاثة على معنيين ولا تغفل والله تعالى اعلم وحاصل ما يظهر من كلامهم ان الفاظ المصادر وضعت للحدث لازما او متعديا لكنها تستعمل غالبا في لازمه وهو امر ان يطلق عليهما الحاصل بالمصدر احدهما كون الشيء فاعلا او مفعولا كالتأريية والمضروبية و تأنيهما ما يحصل به للفاعل من المعنى الثابت القائم كما اذا قام فحصل له هيئة هي القياس او تسخين فحصل له صفة هي الحرارة فالمراد بالمصدرى هو تحصيل ذلك المعنى والاثرا الحاصل هو الحاصل بالمصدر سواء حصل في الفاعل او المفعول والامر الاول بيم المصادر كلها بخلاف الثاني فانه يخص بما فيه ايقاع ويجاد من الافعال الاختيارية فتدبر (قوله الى المفعول) الظاهر بالمفعول (قوله في غاية السعة اه) وذلك لان

تلك الياء في الاصل للنسبة نقلت الى المعنى المصدرى ولذلك لزمها التاء علامة
للتنقل فكما ان النسبة تم الاسماء الجامدة ايضا كذلك يعمها الياء المصدرية
كالجزرية والفرسية بمعنى كون الشيء حجرا او فرسا فظهر ان المعنى المصدرى
الذى يفيد الياء المصدرية يتحقق حيث لا مصدر يدل عليه فلا يلزم من كون
مضرويته موضوعا له كون الضرب كذلك (قوله واما ان المصادر وضعت اه)
كان دعوى الوضع استفيدت من قوله مصدر مبنى للمفعول لان المتبادر من البناء
للفاعل او المفعول كونه موضوعا للنسبة اليه لكن التزام تلك الدعوى غير لازم
هنا اذ يكفي في صحة التعريف شهرة الاستعمال في ذلك المعنى ولا شك في شهرته
في الكلام النصيح قال الله تعالى « هو اهل التقوى واهل المغفرة » وقال الله تعالى
« او اشد ذكرا » او اشد حثية « واما اطلاق المبنى عليه فقد صرح بعض المحققين
بانه من مسامحات اهل العربية وذلك لا ينافي كون المدل مثلا مستعملا بمعنى
كون الشيء معدولا مجازا بل حقيقة عرفية كسائر الالفاظ العرفية لاسيما وقد
غلب معنى المصدر المتعدى على فعل واللازم على مفعول (قوله فانه يدل) علة
يكاد تأمل (قوله يدل على وقوع الشيء على زيد اه) وفيه انه انما يدل على ان
ضرب زيد ليس على جهة القيام بخلاف ضرب زيد فانه على جهة القيام
واما القيام فلا يتحقق في شيء منهما كما في سائر الافعال المتعدية وكذا اللازمة
التي من الامور النسبية كقرب وبعد قال الرضى ان قيام المصدر حقيقة بفاعله
انما هو في نحو ظرف زيد واما الامور النسبية كقرب وبعد والمتعدية
كضرب وقتل فلا قيام فيها لان الضرب مثلا نسبة بين الضارب والمضروب
لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر
انتهى وذلك لان القيام ثبت موجود لا امر واتصاف ذلك لا يتحقق الا
في نحو ظرف زيد وحسن عمرو من الافعال التي تدل على الصفات الحقيقية
لا الامور النسبية الاضافية فتأمل (قوله على جهة قيامه به) اى الفعل وشبهه
(قوله والفارق بينهما اعتبار قيامه اه) اذا كان القيام مدلولاً لهيئة المعلوم وكذا
الوقوع لهيئة المجهول وكان الحدث الذى وضع له المصدر مدلولاً لهما فتضمننا كان
الحق ان المصدر لم يوضع الا لمطلق الحدث ولذلك لا يلزم ذكر فاعله فقوله
فالمصدر لم يوضع الا لما قام بلفاعل محل نظر وعلى تقدير تسليمه فلا يدل الا

على عدم وضه لمعين حتى يلزم كون كل مصدر مشتركا ولا قائل به وانتفاء
الوضع لا يستلزم انتفاء استعماله فيها مجازا كيف وقد شاع استعماله فيهما
في نصيح الكلام قال الله تعالى « هو اهل القوى و اهل المنفرة » اى اهل
لان يتقى على صيغة المجهول و اهل لان يفر على صيغة المعلوم لبطلان عكسه كما لا
ينحى والحاصل ان ما ذكره المحشى لا يدل الا على عدم وضع المصدر المتعدى
لكون الشيء مفعولا وذلك لا يفيد في هذا المقام لشيوخ استعماله فيه وشهرته
في كلام الفصحاء حقيقة صريحة كان او مجازا وساقى في التشرح ان عدم لزوم ذكر
الفاعل للمصدر انما هو لعدم دخول النسبة الى الفاعل في مفهومه وفي كلام المحشى .
ان الحدث هو المعنى القائم بالغير من حيث هو قائم بالغير لا مطلقا وقد تقدم منه
ان النسبة الى الفاعل مدلول الهيئة التركيبية لا الفعل فتلخص من كلامه ان الاسناد
في نحو ضرب زيد معلوما او مجهولا انما هو مدلول الهيئة التركيبية و اما كونه
باعتبار القيام او الوقوع فمدلول الفعل فان كان القيام بالغير معتبرا في مفهوم المصدر
كما هو صريح كلام المحشى هنا وفيما ياتي فعدم لزوم ذكر فاعله . حيث يدل على
ان المراد انه موضوع لحدث هو قائم بغيره وليس قيامه به جزا بمخاض وضع له
المصدر والا لكان النسبة معتبرة في مفهومه فتأمل (قوله كذا في القساموس)
عبارة و عدل عنه بعدل عدلا و عدولا حاد و اليه رجع والطريق مسال
والفعل ترك الضراب والجمال الفعل نجاه انتهى وقال حاد عنه يحيد مال انتهى
وقوله ولا داعى اه و لقتائل ان يقول ان النسب في المصدر المتعدى ان يحى
على فعل اه فعدولهم عن العدول الى العدل امارة اخرى على لرادتهم التعدى
كما اشتقاق العدول و اما عدم وضع المصدر المتعدى لمعين المستلزم للقول
باشتراك كل مصدر متعد فلا يستلزم امتناع استعماله فيهما فالظاهر ما مضى عليه
التشراح و اشاروا الى توجيهه بان سبب منع الصرف لما كان من اوصاف الاسم قالوا
المراد بالعدل كونه معدولا حتى يصح حمل الخروج الذي هو من اوصاف الاسم
عليه و لما كان خروج الاسم ظاهرا في خروجه بنفسه فلا يصح حمله على كونه
معدولا وان كان من اوصاف الاسم قالوا المراد بخروجه كونه مخرجا اى
لا خروج بنفسه فاستقام الحمل واتحد الموضوع بالمحمول كما هو شان سائر
المحمولات والله اعلم (قوله و ليس بقوى) يشاء فيه (قوله بمعنى المدلول

اليه) فيه ان الحذف والايصال سماعي لا يقاسى قائل وان جعل المصدر اللازم بدون حرف الجر بمعنى المفعول الذى تعدى به لو كان سائما لصح جعل المددول حينئذ بمعنى المددول اليه لكن تقدم منه في تعريف اللفظ ان اللفظ بمعنى التعلق ما لم يتعد بالياء لا ياسب المعنى الاصطلاحي فراجع (قوله حاجبا) اى مانعا وبوابا (قوله اذ لا يسمى عدلا) بل اشتقاقا (قوله لان الصيغة) اى ولا يتصور الخروج عنها بهذا المعنى بل عن الصورة فقط كما لا يخفى (قوله قد تطلق اه) قال السعد رحمه الله في شرح قول الزنجاني الى امثلة اى ائمة وصنف وهى الكلم باعتبار هيئت تعرض لها من الحركات اه انتهى والظاهر ان مراد المصنف كان الحاسب هو الصيغة بمعنى الصورة لا بمعنى الكلمة اه اذ لا يمكن الخروج ولا التحويل الا للمادة من هيئة الى هيئة اخرى تدبر فاصفة لها معنيان احدهما صورة الكلمة القائمة بتأديتها والثاني مجموع الصورة والسادة واما الهيئة فلا تطلق الا على الصورة والحاصل ان مادة الكلمة هى ما يوجد في جميع تعارضاتها من الحروف الاصلية وصورتهما هى ما يتبدل ويتغير كالحركات والممكنات والزوائد واما الترتيب فظاهر عدة جزأ من المادة لان الاشتقاق الكبير والا كبر وقلب المكن نادر فتأمل (قوله من الهيئة) اى الصورة (قوله خروج الاسم اه) اى فذلك عم المصنف رحمه الله الخروج بقوله تحقيقا او تقديره وليس مراده الاعتراض وان كان هو الظاهر من عباراته وعادته فتأمل (قوله مقضى انتقاده) الاكثرية (قوله تعرض لروحه الاصول) في وضع ما (قوله نفس العدد) وان لم يستعمل مكررا الا في المعدود وسياق (قوله بما خرجت به المغيرات القياسية) لكن بقيت المشتقات الشاذة من المصادر القياسية وهى كثيرة (قوله وبيان العدل على هذا اه) وسياق ان الحوالة على العدد سائغ في القليل فتدبر (قوله ان خروج ثلث) مثلا (قوله مخالف للعلم القطعي) اى الحاصل لكل متماثل عارف بكمية وضع العربية بالتبع والاستقراء بالتفويض عن احوال الكلمة او لا كالأعراب والبناء ثم من امور تناسب ان تكون اسبابا لتلك الاحوال على ما فصله عبدالغفور فاللائق منا ان نحمل كلام المصنف على ما يخالف ذلك العلم القطعي وان لم يزل منه احالة معرفة العدل على التعداد مع ان ما اشتهر يقتضى بالمغيرات الشاذة (قوله واما المحقق) بدليل غير منع الصرف

(قوله و يذبح بالخروج) عن الاصل (قوله قلت لم يرداه) حاصل الجواب منع الحصر الذى ذكره السائل بقوله والاصل انما يكون اصلا مستندا بانه انما يتم ذلك الحصر اذا اريد بالاصل ما كان الاسم عليه بالفعل ولم يرد الشارح بالاصل ذلك بل اراد به ما يقتضى القياس كـون الاسم عليه وذلك يتوقف على خروج الفرع عنه فلا يتجه ما وجه به عبد الغفور للمشهور بقوله ولعله وجهه اه فراجعه (قوله و يتجه اه) والحاصل ان معرفة العدل بحيث يعرف به غير المنصرف لما كانت متعذرة البتة للزوم الدور فى مثل عمر لا محالة مع انتقاض ما ذهبوا اليه بالمغيرات الشاذة ومخالفته للعلم القطعى اختار الشارح فى تفسير كلام المصنف ما يخالف العلم القطعى وان كان بعيدا عن العبارة لان مجرد القرب لا يفيد (قوله تعريفه) اى بتعريف المصنف بانه ما فيه علان اه كما يختص به بتعريف الجمهور مع انه عدل عنه اليه لثلا يلزم الدور كما مر (قوله فيلزم الدور) كالزم على تعريف الجمهور (قوله لان ذلك لازم فى العدل التقديرى) سواء اريد بالخروج الخروج عما هو القياس او عما ثبت للمادة (قوله لمتبع النحو) الغير المتبع (قوله فن التائيد اه) والتعريف والالف والثون و وزن الفعل ولم يذكرها لظهورها (قوله واما العلية فلا تعرف فى شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف) ان اراد الحصر بالنسبة الى المتبع كما هو الظاهر فسلم لكن الغرض من تدوين النحو هو معرفة غير المتبع وهو لا يتوقف معرفته بالعية على معرفة منع الصرف كسائر الاسباب النحوية التى رتبوا عليها احكامها وان اراد الحصر بالنسبة الى غيره فممنوع والا لما عرفنا منع الصرف من علم النحو اصلا والحاصل ان النحوية رتبوا اكثر الاحكام على اسباب يمكن معرفتها لتوصل بها الى معرفة تلك الاحكام ودونوا علم النحو لضبط قوانين تلك الاسباب الكلية حتى يستخرج غير المتبع تلك الاحكام منها وامامنا لا يمكن معرفة حكمه بسببه كعدل عمر فاحالوه على البيان الجزئى كالتعداد جزاهم الله تعالى عنا خيرا آمين (قوله لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب) اى فلا دخل له فى الفرق الذى نحن بصده لكن يمكن ان يكون ذكره لبيان ما يفرع على التنبيه الذى هو مدار الفرق وان لم يكن مختصا به فذلك قال الاولى اه (قوله على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده السائر) فالمتبع كواضع النحو مثلا لما عرف بوجودها كما

حرف منع صرف ما هي فيه حكم بان المتع انما هو لاجبها واما المدل بالمعنى الذى ذكره الشارح فلا موجب للحكم بوجوده الادعى منع الصرف واما غير المتع كنسب النحو فيمكن معرفته بوجوده سائر الاسباب قبل معرفة منع الصرف فيرتب عليها حكمها من منع الصرف لاجبها بخلاف المدل مطلقا او عدل نحو عمر (قوله يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة اه) يعنى ان قوله تحقيقا مفعول مطلق مجازى لخروجه اى خروجا تحقيقا اى محققا على ان المصدر بمعنى المفعول صفة موصوف حذف واقبعت مقامه ولما كان الخروج لا يمكن وصفه بالتحقيق اذ هو تقديرى ابدا كما ذكره الشارح احتيج الى تأويله بحذف المضاف من الضمير والاصل خروجا تحقيقا اى محققا اصله فلما حذف المضاف اى الاصل انقلب الضمير المجرور حرفا مستترا في اسم المفعول الذى اول اليه المصدر وهذا وجه البعد عن العبارة واما خروج نحو عمر فلما كان وصفه بالتقدير غير متمم كوصف اصله به لم يعم قرينة على حذف المضاف فكان تأويله بمقدرا اصله ابعد (قوله ماؤلا بلفظ واحد) كما يأتى فى قرأت الكتاب جزأ جزأ فى بحث الحال (قوله اجرى امرأها عليها) كما فى قولهم هذا حلوحامض (قوله لاوجه لقوله الى رباع ومربع اه) وذلك لانه لم يبق بعد ثناء متى الا ثلث مثلث وهو المشار اليه بقوله وكذا فلا يبقى لالى فائدة اصلا (قوله الصواب مجئ عشارة ومعشاه) اى فالاولى مجئها ضمير التثنية كما فى بعض النسخ (قوله بيساء النسبة) لكن النسبة لفظية كما فى كرسى (قوله فى الوضع التركيبى) اى التكرارى (قوله لانه بوجوب عدم انصراف اربعا اربعا) اى بناء على ما يأتى ان انصراف اربع فى مررت بنسوة اربع لعدم اصالة الوصفية لكن قال الرضى انه يحتمل ان يكون لعدم شرط وزن الفعل وبسط الكلام فيه وسياق ما فيه وقال صاحب اللباب فى ضؤ المصباح ان الوصفية قد لزمت عند التكرار لكن لم يمكن منع صرف المكرر لان محل الصرف ومنه هو المفرد فراجعه (قوله ما يهتدى اليه) اى بالاستشاق المحقق فان الآخر خلاف الاول فافعل التفضيل منه اما باعتبار زيادة ما بينهما من التفاوت واما باعتبار زيادة ما بينهما من التقارب وقولهم جائى زيد وآخر اى رجل آخر لا حار اخر مثلا يدل على اعتبار زيادة التقارب والا لكان الامر بالعكس لانه لا ينسب باعتبار زيادة التفاوت (قوله ولهم) اى

بالواو اشارة الى تسليم التأييد السابق اى لك ذلك التأييد ولهم هذا التأييد
وقوله على ان اه منع ذلك التأييد بكونه معارضا بوضع صيغة التفضيل اى فلا
يتأتى اعتبار زيادة التقارب لمناقة التفضيل وكون قولهم جائئ زيد واخر
بمعنى رجل اخر يجوز ان يكون لقيام قرينة العطف على كون المعطوف من جنس
المعطوف عليه (قوله هذا يكفى) اى هذا القدر من اليأس على تقدير تسليمه
كاف في ثبوت الاصل القياسى اى لا يتوقف على تعيين ذلك الاصل لكن لما كان
منقولا الى معنى غير كان خلوه عن معنى الزيادة مقتضيا للعدل فيصير قياسا قدبر
(قوله في ثبوت العدل) اى وجود الاصل المعدول عنه الذى هو الامر الاول
الذى باعتباره يكون العدل محققا عند الشارح (قوله والتجاوز من فضول الكلام)
عده تعيين المعدول عنه من فضول الكلام محل بحث كيف ومجرد الدعوى الذى
من غير تعيين الاصل لا يطمئن اليه النفس ولما يرتضيه الطبع وانما احتاره الرضى
هر بما يريد على التعيين من الاشكالات المشهورة التى يترسها فراجعها (قوله
لا يتجاوز عنه) اى لا يبنى تركه اى فالاولى ان يترك الشارح تفصيل الخلاف
بقوله فقال الى قوله علم اه (قوله والحكم بان) عطف تفسير للتفسير (قوله
ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولاً) وذلك لما يأتى في اسم التفضيل انه اذا
اضيف فله مضيان وفي كل منهما لا يصح ان يقال زيد افضل عمرو بالاضافة
بمعنى افضل من عمرو وانما يضاف عند التفضيل على المضاف اليه الى ما يدخل
في مفهومه المفضل وان كان خارجا عنه بحسب الارادة وفي قولنا جائئ الرجل
والرجل الاخر اه لا يتصور اضافة الاخر الى الرجل الاول اى ضميره لعدم دخول
الثانى في الرجل الجائى اولاً فهو من قيل زيد افضل عمرو بالاضافة (قوله
بالاضافة) اى لو قيل جائئ رجل ورجل آخره بالاضافة الى ضمير الاول
بمعنى اشد تأخرا منه يكون من قيل قولك زيد افضل عمرو وهو غير صحيح لما
ياتى ان شرط الاضافة دخول المفضل تحت مفهوم المضاف اليه وان خرج عنه
بحسب الارادة فراجع (قوله نرفع اه) مفعول تذكر اى تذكر قوله تعالى
نرفع الاية (قوله وقوله بين ذراعى وجه الاسد) وقولهم نصف وربع درهم
(قوله فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها) الا ان يدعى ان جمع من قيل الجمع
المصحح عدل عن صيغته الى صيغة التكثير وهو في غاية البعد قدبر (قوله نعم

في قوله كيف لو اعتبر فائدة اه جديدة) اى فيكون قوله وعلى ما ذكرنا توطئة
لقوله كيف اه فلا يلزم محظور التكرار (قوله واقوى ما يروج ما ذكره)
يعنى ان الشارح حين بين وجود الاصل للاسم المعدول فى آخر بالدليل المشترك
بينه وبين آخر واجمع ولم يكن فيهما احتياج الى اعتبار العدل بل فيهما ما يصاده
وهو وزن الفعل احتياج الى اعادة ما ذكره سابقا هنا وقد تقدم انه لا بد
فى اعتبار العدل من امرين اه ولا يعتبر الامر الثانى الا لضرورة منع الصرف ولا
ضرورة فى المفرد والحاصل ان الدليل المشترك انما ثبت بالنسبة الى الامر الاول
فقط وهو ثابت فى المفرد كالجمل واقتراحهما انما هو باعتبار الامر الثانى وهو
اعتبار الاخراج والله اعلم (قوله ولم يحضره) اى لم يتذكر الشارح ذلك الداعى
والا لئلا تعرض لنحو آخر واجمع بدل الاقوس والاينب (قوله لوجب كون اجمع
واخر ايضا معدولين) بناء على انه فى الاصل اسم تفضيل بمعنى اتم جمعا ثم جرد
عن معنى الزيادة فهو كآخر فى ثبوت الاصل القياسى وعدم الاحتياج الى اعتبار
اخرجه عنه بخلاف جمعهما لتحقق السببين فيهما وما هما وزن الفعل والوصفة الاصلية
بخلاف جمعهما فهما نظير اقوس واينب فى عدم اعتبار الاخراج وفى ثبوت اصل
قياسى ولو ذكرهما الشارح هنا بدلها لكان او فى هذا الغرض فتدبر (قوله
ضد) اى هو من الاضداد (قوله واسم للضعان) فاذا ثبت للفتح هذا المعانى
يكون اسم جنس ايضا فلا يصح قوله لم يوجد الا علما (قوله ظاهره ان الضمير
لبنى تميم) فعنى قوله اعتبروا انهم نطقوا به بحيث يحكم بالحجة باعتبار العدل
فيه على ما سبق فى المضمرات (قوله اسم كوكب) وتانيه سماعى (قوله
وطمار اسم مكان اه) ظاهره انه غير علم فتأمل (قوله وفى بعض النسخ
ووبار) بتقديم الواو (قوله فهو ظاهر المتع) لان فيها اشياء لا تنجس (قوله
لا المجموع) لما مر آتفا ان العلمية والتانيث ليسا سبب بناء (قوله قاصرا)
لوجوده فى المنبئات وما يناسبها (قوله لان غيره امامعرف) وهو التانيث
والمعرفة والجمع (قوله واما مستغن عن البيان) وهو الوصف وانجمة
والتركيب والالف والنون ووزن الفعل (قوله غير صفة حالا) وانما وسقيته
فى الاصل فقط (قوله لم نقول لا بقيد الابهام) بكونه فى العاية كما قيده به غيره
(قوله فان رجلا فيه وصف) كسائر المصغرات فمحذور برب فيه وصفيتان

(قوله ومعناه الماء الكثير) فيه تعيين لنوع الذات (قوله معناه كثرة الماء) فيه أنه ثبت فاض الماء إلا أن يقال أنه مبنى على التجريد (قوله لا رجل له صغر) لقائل أن يقول لا نسلم ذلك التقى لأنهم ما أرادوا بقولهم أن الوصف موضوع لذات مامع بعض صفاتها أن مفهوم ذات مامع حيث هي مهمة لا بد أن تلا حظ دائما معه بل أرادوا به أنه لا بد له من موصوف مامع موصوف معه مطلقا سواء لوحظ معينها أولا فإذا حصل ملا حظته في نحسو رجيل بدلالة مادته على ذات معينة وبهيشه على وصف قائم بها لم يبق احتياج إلى ذات أخرى مهمة وكذلك في قولنا زيد قائم مثلا صرح به بعض المحققين في تحقيق كون قولنا الإنسان حيوان ناطق جدا تاما لأنه لو كان معنى الناطق هنا شيئا لالتحق لكان جدا ناقصا فما اشتهر أن معنى القائم شيء له القيام ومعنى الناطق شيء له التعلق أنه لا بد من اجراءه على موصوف قبله أوقاعل بعده فكما في أقام زيد ونحوه لا أن عنوان الشيء مثلا مدلول له تضمننا والآن التجريد في جميع موارد موصوف مع الصفات وهو بعيد جدا قائل والله تعالى اعلم (قوله فهو بدل على ذات مهمة وبعض صفاتها) يعني أن صيغة التفسير موضوعة وضعا نوعيا للدلالة على ذات مهمة مع وصف الصغر فرجيل كما بدل بمادته على ذات معينة تعيينا نوعيا بدل بهيشه على ذات مهمة غاية الإيهام فإن معناه رجل صغير والصغر وصف غير مختص بالرجل ولو كان معناه رجل له صغر لكان اسما محضا دالا على ذات معينة تعيينا نوعيا من غير دلالة على ذات مهمة غاية الإيهام خاتمل (قوله شيء ما) كالدين والهر (قوله له كثرة الماء) مع المبالغة في الكثرة (قوله شيء ماله ابتداء) أي المشتق منه وهو هنا الفيض بمعنى كثرة الماء (قوله في مفهوم الفيض) كما في مفهوم الفيض (قوله قد در) لتطلع بالتدبر على ما هو الحق في منع صرف نحو طليحة فإن النحاة ذكروا له وجهين أحدهما واختاره عبدالغفور البناء على المساعدة فكان الصغر جعل المصغر نقبا ولهذا لم يعمل كما يعمل المنسوب إليهما ما اختاره الخشعي كصاحب اللباب وهو أن المفسر لا يجعل المصغر نقبا حتى ينال في العلمية بل يجعله كالوصف والصفة ووصف الإعلام شائع فلا منافاة بين التفسير والتعليم فراجع اللباب وشروحه (قوله والتذكورة) والافراد أيضا (قوله الصواب متصفة) لأن شأن ذاتها المرادة هنا هو الاتصاف بالآرية واما الوصف فاما

هو شان لفظ النسوة والاربع (قوله زائلا بالعلمية) الزائلة بالتكثير ايضا
 (قوله اى لتفرع الدلالات الثلاث المتبعة) واما اعتبارات البلفاء قدلالة
 رابعة كما ان العادة طيبة خامسة واما المجاز وان شاع في المحاورات لكن اللاتق
 تركه في الترميمات ونحوها لاحتياجه الى القرينة مع انها قد تحفى والله اعلم
 (قوله بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف) اى بخلاف ما اذا بلغ الغلبة الى حد العلمية
 فان المعنى الوصفى حينئذ قد يلاحظ كما في الالفاظ والكفى وقد لا فراجهما (قوله
 على مثال له) من غير العلم (قوله لم يصرح به في التفريع) بان قال فلا تضره
 الغلبة ولا النقل (قوله واكتفى باندراج حكمه) اى فيمكن معرفة حكمه
 بذلك الاصل لو اطلع عليه مع ان نقل الوصف الى معنى اسم الجنس قليل مطلقا
 (قوله في الاصل) وانما اطلقه المصنف لانه بصدد تعيين الذات (قوله التباء
 لتفرع عليه اشتراط الوصف اه) اى لابتسائها وترتيبها على ثبوت الاشتراط
 والانسب كونه لتفرع انحصار علمته على ثبوت انحصار الاشتراط في الاصل الذي
 افاده تعريف المسند اليه بالاضافة في قوله شرطه اه واما تفرع مجرد العلمية
 وان كان ثابتا فغير محتاج الى بيانه بعد ثبوت الاشتراط فالظاهر الا ليق تفرع
 الانحصار قاتل (قوله اشتراط الوصف) في الاقتصار عليه بدون التعرض
 لعدم مضرة الغلبة رمز الى ما ياتي في قوله والاظهر قد بر (قوله ومن قال الغاء
 يدل) لانه فاء النتيجة وهي لا ترتب على القياس الا باعتبار العلم اى لا يلزم كونها
 مرتبة باعتبار الحصول بل قد يتحقق الترتب الذهني والخارجي كما في البرهان
 العلمى وقد يتحقق الذهني كما في البرهان الا لى فاللازم دائما هو الترتب الذهني
 لا غير كما يعلم بمراجعة كلام اهل المنطق فراجمه (قوله على ترتيب العلم) اى
 ترتيب العلم بالتفرع على العلم بالاصل (قوله واللام للتعليل) اى لتعليل نفس التفرع
 بنفس الاصل مع قطع النظر عن العلم بهما (قوله فيفيد ترتيب المعلوم) اى
 انصراف اربع اه على المعلوم المشار اليه بذلك وهو اشتراط الاسالة (قوله
 فلا يبنى احدهما عن الاخرى) اى لان انقضاء لتفرع العلم على العلم في الذهن
 واللام لتفرع المعلوم على المعلوم في الخارج (قوله كيف اه) وهذا الاستبعاد
 في غاية البعد كيف والنتيجة انما يلزم ترتيبها في الذهن لا في الخارج يشهادة البرهان
 الا لى (قوله على الاصل) اى القياس والدليل (قوله لا لترتب العلم) قسم

المتطيقون الموصل الى العلم الى موصل الى تصور وهو القول الشارح والى
 موصل الى تصديق كالقياس وقسموه الى ما هو علة للترتب في الذهن فقط وهو
 البرهان الانى والى ما هو علة للترتب ذهنا وخارجا وهو البرهان اللمى وعرفوا
 الدليل كالاصولين بانه ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر او ما يمكن التوصل بصحيح
 النظر فيه الى مطلوب خبرى وهذا كله صريح فى ان المعبر فى القياس والدليل
 انما هو ترتيب المدلول وهو النتيجة ذهنا واما الترتيب الخارجى فليس بلازم (قوله
 لان المعلوم العلية) اى لانها التى وليت الفناء فى قوله فلذلك اه لكن الظاهر
 ان القائل اراد بالمعلوم صرف اربع اه المترتب على المعلوم الذى هو الاشتراط
 فالتعجب منه محيىب (قوله لترتب الصرف) اى وما بعده (قوله الى الاصاله)
 اى اشتراطها ايضا (قوله فجعل مجموع الامور الثلاثة معاملة بمجموع الامرين) بناء
 على تقدم اعتبار المعطف على الربط اى فلا يرد ان المعطوف ملعل بغير ما علل
 به المعطوف عليه فلا يستقيم المعطف كما فصله الفاضل الجطائى فراجع (قوله
 تكلف) وهو تاويل المتعدد بالذكور وان كان شائما فى مثله (قوله لتقدير اه)
 فالفاء للتفسير (قوله ولذلك) اى لاجل تاويل المتعدد بالذكور (قوله وشرط
 مجرد الاصاله) فيه قلب اى مجرد شرط الاصاله (قوله مدخول) اى فيه
 دخل اى عيب (قوله لاحاجة فى عدم اه) لان الصرف اصل ثابت حتى
 يتحقق ما يزيله (قوله تقديم الطرف) المفيد للاختصاص (قوله وقبول
 الاعداد التاء) التى تدل على ان المعدود مؤنث فى التاويل وان كان مذكرا
 فى الحقيقة (قوله لا فى اصل الوضع العددي) لكن يرد عليه قولهم ستة ضعف
 ثلثة عند ارادة العدد قال فى الفصل انها حينئذ اعلام فراجع (قوله او امتنع
 اسود من الصرف) على حذف الجار والمجرور (قوله لتخيل مصدر له)
 كاستحجر واستنوق (قوله وهو المعروف) فى القاموس شامة فى البدن انتهى
 فليس بمصدر فاما ان يقال ان الاشتقاق قد يتحقق من اسماء الاعيان كاستنوق
 واستحجر واما ان يقدر لاختيل مصدر موضوع لحدوث ذلك الحال وكلام
 الشارح فظاهر فى الاول واوله المحنى بالثانى ليكون الاشتقاق من المصدر كليا
 لا اكثريا فيقال ان نحو استحجر ايضا مشتق من مصدر متخيل موضوع
 لحدوث ذلك الوصف لكنه تكلف فذلك ذهب السيد قدس سره الى الاول

كما صرح به في حواشي للكشاف فراجعه والخام ان الشارح تبعه كما هو دأبه
 في هذا الشرح (قوله لا شئ كما بينهما) لان المنعوى حاصل ببناء ايضا
 (قوله لم يعرف بالنا) وان حصل بها (قوله بل بامارات تدل اه) كارجع ضمير
 المؤنث والحقاق تاء التانيث بالفعل المستند اليه (قوله يقال المراد تاء تنقلب هاء)
 فيدخل مثل تاء حجارة لانها تنقلب هاء (قوله ففسال الزمخشري عرفات
 ينصرف) وقد تقدم ان نحوه واسطة بين المنصرف وغيره (قوله ولا يمنع
 من غير المنصرف اه) اي باعتبار رعاية الاصل كما تقدم (قوله للتانيث) اي
 للفرق بين المذكر والمؤنث وسياتي انها تاتي لاربعة عشر معنى عن الرضى
 (قوله على وتبرتها) اي طريقتهما (قوله بالترخيم) فانه في غير المنادى لضرورة
 الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيها هو كثير الوقوع فكان في حكم الضرورة
 (قوله اي اشار الى ما ذكره اه) اي والا فظاهر ان يقول اليهما (قوله
 جعل الاوسط اه) فكانه جعل او لمع الجمع اي شرطه زيادة على الثلاثة فان
 لم توجد فتحرك الاوسط فان لم يوجد قاله جمعة (قوله والاحسن اه) فاولمع
 الجمل فقط اذ لا منافاة بينها من حيث الوجود (قوله ثلاثيا كان او خماسيا)
 واما الر باي فلا اوسط له (قوله يجمع فيه الشروط الثلاثة للوجوب) وعلى
 ما ذكره الشارح يلزم ان يعتبر الزيادة ولا موجب له الا زيادة ثقله وياتي انه
 لا يظهر اعتبار الثقل فلذا قال والاحسن (قوله لا يظهر اعتبار حدوث ثقل)
 انما قال لا يظهر لاحتمال ان يعتبر ثقل معنوى نشاء من مشابهة الفعل في الفرعية
 كما قالوا في نفس الفعل انه اقل من الاسم باعتبار لزوم تعدد اجزاء معناه ابدا
 لدلالته على الحدث والزمان والنسبة (قوله من كل سبب) وان ظهر في بعضها
 كالالف والنون والجمع والتركيب والتانيث (قوله ولم اعثر على هذا الكلام
 في غير كلام الفاضل الهندي) يعني انه مما لا يساعد نقل كما لم يساعد عقل
 (قوله لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التانيث اه) مثلا تجتمع
 مع التركيب وشرط التانيث حيث ان لا يكون باضافة ولا استناد ومع العجمة
 وشرطه تحقق العلمية في العجمة وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة فلما تبدل
 الشرط بتبدل السبب الاخر والعلمية بحالها ناسب اضافة الشرط الى ما يتبدل
 تبدله اذ لو كان الاشتراط بالنسبة الى العلمية لبق مابقيت وقد قرر ان الدوران

من الدلائل المنقذة لمظن الكافي في أمثال هذه التعليلات والله اعلم (قوله
 لان العلمية تؤثر) مع غير هذا السبب (قوله بدون هذا المثيرط) الخصوص
 (قوله في مجتها) لان الكلام هناك فيها (قوله وقد يخير فيها) بان سمع فيه
 التذكير والتانيث (قوله والمرجع) في الالتزام والتخير (قوله السماع)
 اذا كان المرجع هو السماع فتمثيل المصنف بماه وجور محل بحث في الصحاح انهما
 ما يذكر ويؤث (قوله الوجهين) اى التذكير والتانيث (قوله وكذا اسماء
 القبائل) وغيرها كالصكتب مثلا (قوله لاغير) يتأمل فيه اذ يبعد منع
 نحو زهم الوجهين اى التذكير والتانيث واذا اعتبر التانيث فكيف يتعين الصرف
 (قوله كشف الوجهوه توجيه هذا التركيب) يعنى ان من عادة الشراح انه اذا كان
 في تفسير تركيب واحد او كلمة واحدة وجوه متعددة ان يفرقوا تلك الوجوه
 بان يذكروا بعضها في موضع وبعضها في موضع اخر وبما راعوا في التخصيص
 مناسبة فليحافظ على هذه القاعدة فانها كثيرة الوقوع خصوصا في كتب التفسير
 لاسما تفسير البيضاوى (قوله و اشار بقوله صرفها) بتأنيث الضمير (قوله
 تذكير العائد الى هذه المؤنثات) بناء على ان المؤنث اذا اريد به لفظه روى تانيته
 الذى كان عند ارادة المعنى (قوله معاملة اللفظ) اى مع ارادة كل واحد
 (قوله المراد ان شرطه اه) اى لانه ليس له شرط اخر (قوله الزيادة)
 بالتقصير اضافى (قوله لالان تسمية اللفظ) هكذا في النسخ والصواب لا
 لان تسمية المذكر (قوله بالمؤنث المعنوى) الذى استوى فيه الطرفان (قوله
 لا تنكى في منع الصرف) اى في وجوبه (قوله الا المذكر) في الحصر تأمل
 لان تانيته غير محتاج الى التساويل بل ثابت بالسماع الا ان يتسلك بما تقدم
 ان الاصل هو الصرف فتدبر (قوله فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلى) الاوضح
 فان ما هو اصيل او بمنزلة الاصلى (قوله فسموا ما يقابل اللام الثانى) الظاهر
 تركه على ما يأتى (قوله الا يرى ان في حجرش اه) عبارة مختلة (قوله لانه
 في مقابلة رابع حروف الميزان) وهى الفاء والعين واللام والصرفيون في غير
 التصغير يكررون اللام الرابع فصاعدا وفي التصغير يكررون العين فوزن مصليح
 فمصيل لا فمصيل ولا فمصيل فراجحه (قوله فان تصغيره على فمصيل) بل فمصيل
 لا فمصيل وان كان مصباح مفعلا تأمل (قوله فالياء ان بمنزلة اه) اى ليسا بمنزلة

الحرف الاصلى بخلاف الميم (قوله ان كان المعرفة في باب اه) وان كان في غيره شائعا
 في الموصوف (قوله وان كان اسما للموصوف) كالكرة حيث عدوها من اقسام
 الاسم (قوله لضرورة الشعر) الواقعة في عروض البيت (قوله لم يقل) هنا
 وفي المعجمة ايضا (قوله والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية)
 لو قال المصنف شرطها العلمية لم يفهم منه اشتراط كون التعريف نفسه علميا او
 علمية الذي هو المقصود ووجب حملها على المعنى الشائع اى شرطها كونها ما هي
 فيه علما لانه لو لم يعمل عليه فان جعلت الياء مصدرية كان المعنى شرطها كونها
 علما والمعرفة لا يكون علما وان جعلتها للنسبة كان المعنى شرطها الحصلة المنسوبة
 الى العلم ولا يحصل له فاعلم انه من مزالق الاقدام والله اعلم (قوله فافهم) فان
 تغيير الاسلوب يدل على تغيير المعنى والحال ان النسبة راجعة هنا بخلافها
 في العبارة الشائعة فان المصدرية راجعة بل متعينة فيها فالواو في قوله وجعلها اه
 حالية فتدبر (قوله الاولى فيه) اى ان يقول بدل في ضمنه فيه لان الضمن
 من التضمن انما يستعمل في ظرفية الكل للجزء والتعريف وصف للعلم لاجزؤه
 الا ان يزل الوصف اللازم دائما منزلة الجزء كما يستعمل التضمن بمعنى مطلق
 الاستلزام (قوله واستقى عن الاشتراط) اى طريقته اخصر وطريقته المصنف
 اظهر (قوله وانما وصفت بالتاثير لاتحادها) اى لان كون تاثير التعريف
 مشروطا بتحقيقه في ضمن العلمية او ببقائه في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية
 فلا تحقق للتعريف الذي شرط تاثيره العلمية الا بتحقيق العلمية بخلاف الباقى
 فان تحققها معاير لتحقيق العلمية فالحاصل ان العلمية نوع من التعريف بخلافها
 (قوله بالسبب) وانما الاختلاف في التعبير قاله عبدالغفور والظاهر ان التعريف
 جنس والعلمية نوع منه والنوع لا بد ان يشتمل على الجنس مع زيادة هو
 الفصل كاشتمال الانسان على الحيوان مع التعلق ففى اشتراط الجنس بالتوسع
 في حكم هو اشتراط الفصل الذى فيه ولا شك ان عنوان الفصل كالنطق مثلا
 من غير عنوان الجنس كالحيوان فالحق ان لا اتحاد فيما نحن فيه بين السبب
 والشروط الا باعتبار اتحاد ما صدقهما اى ذات الموصوف بهما فتدبر (قوله
 فيمتنع) اى الاسم المعجمى رعاية لحق المعجمة حيث تمكنت بالعلمية (قوله وسبب
 تذكره امر معنوى) فيه لطافة اذ يحتمل ارادة لفظه فيكون التذكير ناظرا

الى الخبر وارادة معناه وهوان معنى المجمة كون اللفظ مما وضه اه اوكونه
سيا (قوله ويدفعه ماسبق) في الشرح (قوله ايضا) اى كما لم يكتفوا
في الوجوب (قوله فيه ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافة) لمباصر ان تحرك
الاوسط يكتفى به عند سيبويه واكثر النحاة وانه يحتمل ان امتناع شتر انما هو
للعلمية والثابت (قوله على ما هو الحق عنده) من الاكتفاء بتحرك الاوسط
(قوله اختيار نوح في التثنية) في المتن بقوله فتوح منصرف ولو قال فاختار
نوحا او نحو ذلك لكان اوضح فدبر (قوله والاولى اه) الا ان يقال ان الاولاد
انما تعلموا العربية من ابيهم فيدل على انه كان عربيا (قوله الى اسمعيل عم)
يوافق ظاهر العبارة (قوله الاظهر) ليوافق بقية الشروط فراجعها (قوله
مبيد عن الفهم لكن يقر به جعل اللام للمهد اى جمع يقوم مقام سيبين راجع
عبد الغفور وغفر الله له ولنا آمين (قوله فوضح ما هو المراد) من ميزان التصغير
كما تقدم (قوله لكن يرد عليه صحارى) هذا مخالف لما سبق في قوله للعلامة
(قوله وتقديرا) اى وصحارى ليس اولهما فيه مكسورا لا تحقيقا ولا تقديرا
لكن يرد عليه ان الجوهرى وغيره صرحوا بان اصل صحارى صحارى بالكسر
والتشديد وقد جاء ذلك في الشرح فراجع كتب اللغة والصرف (قوله فاريده
بالمتممى الانتهاء) على انه مصدر مبيى (قوله ما فوق الواحد) على المرجوح
من ان اقل الجمع اثنان (قوله الاولى كما جمع) ليكون دالا ضريحا على تحقق
وقوعه فيكون ناصا وشاهدا على الجواز لكن قد شاع في امثال ذلك كقولهم يقال
وتقول ان راد القول الجارى على طريقة اللغة فذلك قال الاولى فدبر (قوله
فافهم) فقد يقال اى بامضارع اشارة الى استمرار مثله حتى يشاهده السامع
ويسمعه من العرب او لاستحضار تلك الصورة لمراتبها (قوله غيرهما بمعنى لا)
كما يستعمل لا بمعنى غير في نحو لا فاض الاية كما تقارض غير مع الا (قوله وهو
خبر اخر لشرطه) فيه ان الخبرية هنا لا تصح الا على تقدير عامل الظرف
مصدرا اى شرطه كونه بلاهاء او ان يكون بلاهاء مثلا لانه لو قدر الفعل واسم
الفاعل فسد المعنى كما لا يخفى فالصواب انه ليس بخبر بل اما صفة للصيغة بناء على
ان اضافتها للمهد الذهنى او بتقدير المعرفة وانما يكون تكلفا غير رائج اذا لم يكن
المعنى على التركيب التوضيفى كما ياتى في لائق الجنس وايضا ان الخبرية تقتضى

القول بزيادة الباء وادعاء ان لا بمعنى العدم اى شرطه عدم الهاء وهو موقوف على النقل والظاهر عدمه (قوله لاصفة للصيغة) اى كما اجازه عبدالغفور لكنه هو الصواب المتعين (قوله الا للضرورة) وادى ضرورة اعظم من عدم استقامة المعنى الا على تقدير السامد مصدرا او القول بزيادة الباء وكون لا بمعنى العدم وكلاهما غير ثابت (قوله فيه لطافة) بناء على جواز القصر فى نحو بانا (قوله اصلا) اى لاقى الوصل ولا فى الوقف (قوله ويكون قاصرا) اذ يصدق على فرازة وصلانه بغير هاء ووقفه انه بغير تاء فالجواب انه لا بد اما من حمله على السلب المطلق او من التقييد والاول اولى اذ التقييد خلاف الاصل (قوله وقد نبه) نبه بهذا على ان الهاء والتاء عبارة عن علامة التثنية مطلقا فهو توجيه ثالث اولى من الاولين لعدم احتياجه الى التقييد ولا الحمل على السلب المطلق قائل (قوله على كفى عبارتى اه) اى هما اسمان شاملان للحدالين معا (قوله لا يجمع على فوا على) فيه انه اذا كان لغير العاقل قد يجمع عليه (قوله فرقان الجمع ووزن النقل فى ذلك) فان قوله غير قابل صريح فى ان الشرط عدم قبول التاء وانه لا يكتفى بمجرد خلوه عنها بخلاف قوله بغير هاء فان المتبادر عدم وجوده بالفعل فلا يضر كونه قابلا لها (قول الشارح فانه مفرد محض اه) هذا الكلام فى نفسه صحيح يدل عليه انصراف ثلاثى ونحوه وعمرى وزينى واحمرى وابراهيمى وعمرانى ونحوها وذلك لان النسبة غيرت معنى الكلمة حتى صارت فى حكم الوصف لموصوف غير المنسوب اليه متحملا لضيمه عاملا عمل المشتق كررت برجل بغدادى ابوه فالتقييد بعدم ياء النسبة غير محتاج اليه فى شيء من الاسباب لظهور ان المنسوب كلمة اخرى مباينة للمنسوب اليه فى المعنى وان اجرى على الياء حكم الجزء لصيرورتها فى المنسوب كالجزء ولا يلزم منه كون المنسوب اليه مثل المنسوب لثبائنه كالتباين (قوله وليس ذلك) حاصلة ان الشبهة واردة لا تندفع الا بما اجاب به الهندى وغيره اذا احتج الى الاخراج انما هو بالنسبة لما فى ضمن فرازة ومدائى لا لانفسهما لخروجهما بالصيغة والله اعلم (قوله بجمعهما) (قوله فيهما) تنبيه على ان المراد انما هو فرازان الذى فى ضمن فرازة ومدائى الذى فى ضمن مدائى لانفسهما لخروجهما بالصيغة وقوله فانه اه بيان لوجه الاحتياج الى اخراجهما لكن لقائل ان يقول ان مدائى بالياء

غير داخل في الجع أصلا لانه مفرد حقيقة وحكما بخلاف فرازة فانه جمع بلا شبهة وفيه صيغة منتهى الجموع نظرا الى ان الهاء كلمة أخرى حقيقة وان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج (قوله يحجى على حرف النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج) اى فاحتج الى اخراجهما لثلاثيهم منع صرف فرازة ومدائى باجرااء حكم فرازن ومدائى عليهما (قوله ومدائى جمع في الحال) اى حكما (قوله لان الاعراب الذى يظهر فيه النسبة اعراب مدائى) فلا بد من اخراج مدائى وفرازن فالشبهة واردة لا تندفع الا بذلك الجواب (قوله ولو جعل قوله بغيره اء) بان قال مثال لما بعد الفه حرفان بغيره اء وكذا في مصابيح (قوله اشد قبولاً) اى مقبولة ولذا اى باشد (قوله اذا اريد به معناه) وسيأتى ان المبنى اذا اريد به نفسه يبقى مبنا فهو داخل تحت هذه القاعدة (قوله ومنهم من غفل وقال اء) وسيأتى ان ما ولا اذا اريد بهما نفسهما يزداد عليهما همزة فيصيران معرّين فتدبر (قوله حال من المبتداء) لانه مستدالي فكان فاعلا معنى (قوله ابن مالك) تبعا لسيبويه (قوله ولا غبار عليه لفظا ومعنى) اما لفظا فلان الحبال يعمل فيه معنى الفعل كالنسبة المفهومة من الجملة الاسمية واما معنى فلان المبتداء لا يتخلو من معنى الضاعلة فان زيدا في زيد قائم منسوب اليه كالفاعل (قوله ولا باب بالقييد) اى فهو من باب مفهوم الموافقة بالاولى مثل ه فلا تقل لهما اف في فيحرم الضرب بالاولى (قوله لو لم يخف الله لم يعصه) فان خاف فالاولى ان لا يعصيه (قوله لو كان ناشئا عما سبق) لكونه متعذرا او نقضا او معارضة (قوله وليس كذلك) الظاهر ان اطلاق علم الجنس على الافراد انما هو باعتبار تحقق تلك الماهية المعلومة التى لم يعتبر فيها وحدة ولا تعدد فيها فتقوله فان اطلاقه اء ممنوع منعا ظاهرا فتدبر وكذا قوله مع ان اء ممنوع لانه انما يتأقفا لو كان اطلاقه على الكثير باعتبار واحد واحد وليس كذلك بل نسبة الماهية المطلقة الى كل فرد والى مجموع الافراد على السواء فتدبر (قوله باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل) فيه ان علم الجنس موضوع للمساهية من حيث هي لاعم وحدة غير معينة فراجعه (قوله مع وجود الضد الاخر) بدون اعتباره (قوله هي الاثني) وسيأتى منع الحصر (قوله قلت تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر) اى تانيثا سماعيا والا فقد مر جواز التانيث في نحو اسماء البلدان باعتبار

البلدة (قوله تحقيق حال التانيه) اى لا انه محتاج اليه في هذا المقام (قوله والا
فوجود التانيه لا يضر) لانه مشروط بالعلمية (قوله وهو اوفق بسوق الخطاب)
ليكون جوابا عن قول السائل فان فيه العلمية والتانيه (قوله بل لانه لا شرط
له) سوى صيغة متتهى الجوع لا يمكن اعتبار الجمعية المطلقة (قوله وفيه نظر)
لان عدم جريان وجه التفصي في سراويل لا يقدح في التفصي عن الاشكال بمحاجر
حتى يكون الجواب عن الاشكال الاول منشأ للاشكال الثاني (قوله انه اقوى)
لانه غير منصرف اتفاقا بخلاف سراويل (قوله اوضح) لان في دفع الثاني اضطرابا
فلذلك احتفلوا (قوله وهو وان اشتهر فقيه) ان مجرد الاشتهار لا يفي بل لابد
من ثبوت النقل من رواية مذاهب الاثمة (قوله مطلقا) اى سواء كان صيغة
متتهى الجوع اوليا (قوله ثم نقول لا يخفى اه) هذا من قيل ما يعده من محاسن
الاختراع لاجل حب الابتداع (قوله قائما مقام السبين) بسبب الشرط
(قوله غيره) اى فهذا يدل على محيى سراويل كسابقه وفي بعض نسخ
القاموس وليس في كلام العرب فمويل بدون غيره وعليه ففى وجه الدلالة خفاء
فليراجع النسخ الصحيحة والله اعلم (قوله الا في الاشخاص) لعله اراد به الاعلام
فيستقيم ولذا عبر الرضى بالاعلام لا الاشخاص (قوله لوقيل اه) او قيل الا
في الاعلام بدل الا في الاشخاص (قوله اسم جنس) بل علم جنس او شخص
(قوله وان امكن تقدير كونه جمعا) اى متقولا (قوله للمفرد المحقق وهو
السروالة بمعنى مطلق القطعة) قوله على اعسل درجات البلاغة) انما اورد
اعلى الذى هو اسم التفضيل لان استعمال اذا فيه على اصل التحقق لان الصرف
واقع في الجملة كالسيئة واما استعمال ان فيحتاج الى تاويل ان القليل من حيث هو
كانه غير محقق الوقوع فكان البالغ وادق (قوله واقتصر) او للاشارة الى ما ذكره
الجوهري ان العمل على الصرف (قوله على اصل المعنى) بدون رعاية خواص
التركيب (قوله والمقام لا يخلو عن الاشكال) لانه اذا لم يصرف سراويل انتقض
قاعدة الجمع واذا صرف انتقض قاعدة الزنة فالاشكال بسراويل وارد على
كلا التقديرين غير محض بالاول والدفع مشترك بينهما ايضا قائل (قوله وهو
متعلق بمعنى النحو) قال عبدالغفور والعامل فيهما المائلة المستفادة من السكاف
انتهى وهو الظاهر من حيث المعنى قائل (قوله بحسب الصورة) اى فحالة النصب

خارجة (قوله نظرا الى نفسه) اذ لا تحرك لاخره عند التعداد (قوله عما يعرضه في التركيب) من الحركة الاعرابية لانه لا تقل لحروف العلة الابدال تحرك مع تحرك ما قبله كما تقر في محله فراجعه (قوله متقدم على ما يمرض الكلمة بعد تمامها) ففي كلام الشارح تناف ظاهرا (قوله لاستغنى) اى لكان اخصر (قوله واستعمال الفرزدق) الذى هو من الفصحاء الذين يستشهد بشعرهم لانه من متقدمي المسلمين من الصدر الاول (قوله ولك ان تقول الالف عوض عن ياء التكلم) وهو قياس في لغة طيء كما في بقا (قوله كما في ياغلاما) لكن قلب الياء الناقص في السنادى لا غير كما يأتى (قوله او اسم جنس) اى فلا يقال حينئذ ان المفعول المركب كلمة واحدة لا يكون الا علما فلا حاجة الى اشتراط العلمية لا تا نسلم المحصر او نقول العلمية شرط لتحقيقه لا تأثيره فراجع عبدالغفور (قوله الصيرورة بالقوة القرينة من الفعل) وهى اهم من الصيرورة بالفعل كما يعم الضاحك بالقوة جميع افراد الانسان فلا يقال يلزم حينئذ خروج ما صار بالفعل كلمة واحدة وخرج بقيد القرب المفردات الحقيقية الصالحة للتركيب الصالح للصيرورة (قوله بمجرد جعله اسم جنس او علما) الاولى تأخيرها لان جملة اسم جنس غير محقق فراجع عبدالغفور (قوله لخروج المركب من التجم والصق) مع انه غير منصرف وذلك بان يجعل قولنا التجم الصق او الصق التجم علما لرجل مثلا وكذا مصرى مصرى او بصرى مصرى والظاهر ان التقصير وارد بالمركب من نحو التجم ورجل وبصرى ورجل ايضا ويمكن الجواب عن هذا الايراد بان المتبادر من قولنا من غير حرفية جزءه نقي كون الحرف جزءا اوليا في هذا التركيب وفيما ذكر من الامثلة المفروضة ليس الحرف جزءا اوليا بل هو جزء الجزء وانما كان جزءا اوليا في التجم وبصرى مثلا لافى التجم الصق وبصرى مصرى بل هو فيها جزء الجزء كما لا يخفى (قوله تركيبا امتراحيا) هل يمكن في التقصير مجرد الاحتمال من غير ثبوت الثقل وقد تقدم ان مجرد الاحتمال لا يكفي في نقص القواعد الادبية فليتأمل في التمرينات (قوله في معنى الاسنادى) هكذا في النسخ فالظرف حال او صفة للتركيب التوصيفي ويحتمل ان يكون خبرا او متعلقا بمعنى الفعل المستفاد من الكاف او خبرا تانيا لان ولو قال وهو في معنى الاسنادى او الذى في معنى الاسنادى لكان اوضح ومعنى كونه في معنى الاسنادى حصوله

الربط الحلى بين الموصوف والصفة كما بين المسند والمسند اليه وان تساوتا بالتام
وعدمه يعرف بالتأمل في قولنا زيد عالم وجاشي زيد العالم فان الاتحاد بين زيد
والعالم متحقق فيهما وان لم يكن الثاني مقصودا بالحكم والافادة والله اعلم (قوله
فإذا لم يحمل عليه) لتلايا في الاشتراط (قوله ان الانسب) بان يعد من اسباب
منع الصرف (قوله فلا يرد ضاربة) فانه وان جعل علما كان عدم انصرافه
للتسايت والعامية لا للتركيب (قوله فع بعده عن الفهم اه) لان المتبادر من اضافة
الشرط الى ضمير السبب ان يكون اشتراطه لاجل تحصيل قوة في ذلك السبب لا
لاجل تحصيل سبب آخر (قوله فقيل ولا يجد حيثن) فالجواب ان في تأييد
شرا رابعة مذاهب احدها انه مبنى حكاية عن مبنى الاصل على ان الجملة قسم
رابع من مبنى الاصل ثانيا انه غير مبنى ولا معرب بل واسطة بينهما بناء على ان
الجملة من حيث هي كذلك ثالثا انه معرب منصرف رابعا انه معرب غير منصرف
ولو قيل انه ان كان الجزء الاخير معربا ككتاب شرا فمعرب اصراه مقدر وان كان
مبينا ككتاب قرنا فمبنى لم يجد فراجم المبسوطات (قوله ان يحمل غير منصرف)
فيكون جره بالفتحة التقديرية لا بالكسرة (قوله ان الاسناد ليس بمعرب ولا
مبنى) اى من حيث هو وان كان من حيث وقوعه موقع المفرد في حكم المبنى
(قوله انما قال) انى بصيغة الحصر ردا على عبدالغفور حيث وجه لاثباته بكان بما
ذكره في قوله فن قلت اه وقوله قات الكلام فيما بعد في المركب مطلقا محل تأمل
والظاهر ان يقول في المضمن مطلقا اى سواء تضمن في الاصل او في الحال وقوله
بقريئة جعل اه محل تأمل ايضا فانه جعل علما من غير نقل عن مركب مستعمل
في معنى فيكون علما على الارتهال وقوله مع انه مركب في الاصل ان اراد انه
لا تركيب فيه الان في نوع وانما التركيب المتنى فيه هو ما يقابل الافراد السابق
في معنى الكلمة لا التركيب المتبني في المبنيات ولا هنا (قوله كان) الذى يستعمل
في غير الجزوم به (قوله وقولنا من غير جزئية حرف) الاولى ان يقول من غير
حرفية جزئية كما في الشرح (قوله فتأمل) فان الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما ياتي التصریح به في المركبات وكذلك كون حرف العطف جزءا من
خمس عشرة بحسب المال غير ظاهر اذ لا تركيب ظاهرا الا بعد ترك لفظ الواو
(قوله المعدودان) وهما الزائدان (قوله الخاص) اى الرائدين (قوله

لا لمطلقهما) لان حسان من الحسن علما منصرف (قوله ولا يكونان اصليتين) حين كانتا من اسباب منع الصرف (قوله والثاني ارجح) لان الوجه الاول شامل للصائتين ايضا (قوله ولا الاسم انقابل للكنية) واللقب وهو المذكور في تقسيم العلم (قوله والمقابل للظرف) فللاسم خمس معان خامسها مقابل الخبر (قوله لازم الظرفية) حيث قسموا الظروف الى ما هو لازم الظرفية كقبل وبعد والى ما هو الاسم اى غير لازم الظرفية كالיום (قوله فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه) لان الموقوف على الشرط هو التأثير والمؤثر هو السبب وهو المجموع اذ ليس لكل منهما اثر على حدة (قوله فالتناسب بينهما) اى فلان تافر بين اعتبار الوحدة واعتبار التعدد كما قيل (قوله لانهما كائنان) فلكل واحد منهما كون على حدة (قوله من فوائد من هو استاذى) ومحصل هذه الفائدة ان المقتر في وحدة الفاعل وتعددته هو وصف الفاعلية لا ذات الفاعل وكذا في وحدة المفعول او المضاف اليه فتدبر (قوله جدى) حظى وبغنى (قوله كالعلم) فيه لطاقة (قوله وان كان يلايمه ان السبب الاخر) فان التفسير الكنى يفيد ظاهرا ان شرط الاسم مع اى سبب كان هو العلمية بخلاف التفسير الاول فانه لا يفيد الا اشتراط العلمية لتاثير الالف والنون (قوله في هذا الاسم) المقابل للوصف (قوله ليستغنى عن حذف ان) في غير جواب الاشياء الخمسة وبدون الفاء الفصيحة فانه قابل (قوله فجمله اه وقوله ولم يجمعه اه) يعنى ان قول الشارح او كانا في صفة ليس اشارة الى ان قول المصنف اوفى صفة عطف على قوله في اسم وان كان هو المتبادر من ظاهر عبارة المصنف والشارح بل هو اشارة الى ان قوله في صفة خبر لكانا المقدّر بعد او العاطفة للشرط على الشرط فكان اداة الشرط مذكورة بعد او فيقرّب من الحذف الشائع في مثل ان خيرا فخيّرا فالشرط مجزوم المحل عطفا على الشرط المجزوم محلا ايضا وكذا الجزاء مجزوم المحل عطفا على الجزاء المجزوم المحل بعاطف واحد لكن الحكم بالجزم المحلى في الشرطين للفعل وحده وفي الجزاء للجملة فتدبر (قوله من قبيل ان خيرا فخيّرا) وما هنا وان لم يكن من قبيله لكنه قريب منه بكونه عطفا على كانا في ان كانا (قوله او على التساوى) فيفيد التنويع (قوله بين الشرطيتين) اى بناء على تقدير او ان كانا بقرينة المعطوف عليه لان تقدير ان مع وجود القرينة سائق وان لم يكن شائعا في غير

جواب الاشياء المحسوسة وبدون الفاء الفصيحة فراجعها (قوله فتأمل) فان المعطف بالواو انما شاع عند التصريح بالفعل في المعطوف ايضا كما يقال ان كان كذا اه وان كان اه واما اذا لم يصرح بالشروع ممنوع بل لوقيل الشائع حينئذ هو او لم يبعد (قوله نعتتم دخول تاء التانيث عليه) سواء كان هذا العدم ضروريا او لا (قوله تفسير الاعم بالاخص) لان الامتناع عبارة عن العدم الضروري فقط والانتفاء شامل له وللعدم الغير الضروري بان يمكن دخوله عليه (قوله وجود فعل) وجوده مستلزم لامتناع فعلانة عند الاكثر (قوله الالف والنون في الصفة) هذه العبارة وما بعدها فيها اختلال واوضح منها واخصر عبارة عبد الغفور حيث قال قوله كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجر كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث حينئذ مع التاء انتهى فتأمل في العبارتين تطلع على حقيقة الحال (قوله قطعا) اى اصلا فقوله لا نظرا اه تفصيل له فلا ينافي تجويز بعضهم اجتماعهما (قوله بخلاف رحن) يعنى ان انتفاء فعلانة فيما وجد فيه فعلى قطعى بخلاف ما لم يوجد فيه فعلى كرحمن فان انتفاءها فيه غير قطعى بالنظر الى الوضع بل مبهم (قوله لا يصح فيه فعلانة) كفعلنى (قوله فعاله مبهم) فى فعلنى وفعلانة (قوله لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب) لكن يعارضه غلبة فعلنى فى فعالان صفة على فعلانة والغالب فى النوع اولى بالتقديم (قوله فى انه غير منصرف) او فى انه منصرف (قوله فلا يحصل له) لان قولنا اختلف فى انه منصرف او غير منصرف يؤول بحسب المعنى الى انه اختلف فى انه احدهما كما يفيد كلة او مع ان كونه احدهما متفق عليه اذ لا وجه لان يقال فيه انه واسطة بينهما كحرفات (قوله غاية التكلف) فى اصلاح عبارة الشارح (قوله ان المعنى اه) وهذا نظير ما قالوا فى علمت ازيد عندك ام عمرو ان معناه علمت جواب هذا السؤال وجوابه انما يكون بالتعين (قوله اختلف فى دفعه ان منصرف) على حذف المضاف (قوله او غير منصرف) فلو للشك او التشكيك (قوله اى فى دفع هذا التردد) وفى بعض النسخ التردد فلو على الاولى للشك وغلب التسمية للتشكيك قدبر (قوله على المقول) كالا لحاق بالاغلب (قوله والجواب ان عدم الاختلاف اه) واجيب بان دون ظرف لمفهوم الكلام فى قوله والجواب اه بحث لانه مشعر بانحصار الجواب فيه والله

اعلم (قوله حتى لو اتفق الاختلاف المخصوص) وانتفاؤه اما بتحقق الاتفاق او
 بالاختلاف على وجه اخر وذلك اما بحيث يبقى الاختلاف في سكران أولا فتدبر
 (قوله قافوم) اى فان المشار اليه شمه ليس مطلق الاختلاف حتى يرد الاعتراض
 لمذكور بل هو الاختلاف المخصوص وانتفاؤه ~~كما~~ يتحقق بالاتفاق يتحقق
 باختلاف على وجه اخر (قوله لتلايلفو ذكر الشرط) اى الشق الاول منه
 وهو الاختصاص الحقيقي ان حل الاضافة على الحصر الحقيقي وحيث يتايفه الشق
 الثانى المذكور بقوله او يكون اه فتدبر (قوله ماله زيادة نسبة الى الفعل) اى
 الاختصاص الذى يدل عليه الاضافة اللامية (قوله للغا ذكر الشرط) وتأفاه
 قوله او يكون اه (قوله يشمر بيزد اختصاص له بالفعل) اى غلبة
 وجوده فى الفعل فيخرج ما استوى فيه وفى الاسم وما غلب فى الاسم (قوله
 فالاولى وهو كون الاسم على وزن) فيه ان مجرد ثبوت الوزن للفعل لا يصحح
 الاضافة اللامية فى قولهم وزن الفعل لان اللام لا بد فيها من الحصر الحقيقي او
 الاضافى كما يأتى فى حروف الجر مع الرد على بعض المتأخرين القائل بأنه يمكن
 فى الاختصاص الذى يفيد اللام مجرد الارتباط فما زعمه المحشى انه الاول لا يمتنع
 الا على قول ذلك البعض وهو خلاف ما عليه الفحول كما يأتى فالاولى ما ذكره
 الشارح لان عدة من اوزان الفعل يشمر بيزد اختصاص له بالفعل وذلك اما
 بالحصر الحقيقي او الاضافى والثانى اعم من ان يكون فى اوله احدى الزوائد الاربع
 اولا فحاصل الشرط تعيين الحصر الحقيقي الذى افاده قوله ان يختص بالفعل او
 الاضافى الذى فى اوله احدها وهو مفاد قوله او يكون اه فلهذا الشارح رحمه
 الله (قوله ثبت للفعل) فيشمل الغالب وغيره (قوله بل كيفية تحدث فى
 حروف الفعل) هى المراد بقوله على وزن اه فالصواب ان يقول وهو وزن
 يمد اه او ثبت اه (قوله ولاداعى الى حمله على هذا المعنى) لان السكيفية صفة
 للاسم صالحة لان تعدد من اسباب منع الصرف (قوله وكان الاظهر فيه اه) فيهما
 فيه فتدبر (قوله الحصاص) بالفعل (قوله فلا يحتاج الى شرط تأنيذ) فيه انه
 لا وجه لتنى الاحتياج حيثئذ فان شرط تأنيذه ليس هو الاختصاص فقط بل احد
 الامرين منه ومن وجود احدى الزوائد الاربع فى اوله (قوله الا فباله زيادة
 نسبة بالفعل) فيه ان زيادة النسبة تحصل بنحو الغلبة فلا توجب الحصر الحقيقي

(قوله اراد رعاية المناسبة بين الاسباب) هذا صريح في انه سلم عدم الاحتياج الى الاشتراط لو حلل الاضافة في وزن الفعل على ظاهرها من الاختصاص فليتأمل في وجه الاستثناء عن الشق الثاني من الشرط بظاهر الاضافة فانها ان كانت ظاهرة في الحصر الحقيقي فالشق الثاني يتألف فكيف يستغنى به عنه وان كانت ظاهرة في مطلق الحصر الشامل للاضافي فمن اين يضم وجود احدى الزوائد الاربع في اوله والله اعلم (قوله كذلك الأصل فيه) ولهذا ذهب بعض النحاة الى عدم اشتراط الاختصاص كما ياتي (قوله ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر) في محومه بحث ظاهر لان انواع اللفظ لا بد ان تدخل تحت جنس بعينه وقرين فذلك الجنس وخاصته لا بد ان يتحققا في كل نوع والا لم يكن نوعا منه فالصواب تخصيص ذلك الأصل بماله دخل في تميز المعاني بان كان موضوعا لمعنى وضعا نوعيا كالوزن او شخصيا كالمادة (قوله وفهم ذلك) المذكور من قيد المربي واستثناء المتقول وقوله باعتبار اه ناظر الى الاول وقوله والمتقول اه الى الثاني (قوله على ان لك ان تجعل اه) لكن جعل مثله من جهة الضابط خلاف الظاهر (قوله فتستفيد منه) فانه عربي منقول (قوله ذاكوبة) اي عذبة او تمس (قوله مشيا مخصوصا) اي فيه ضعف او عدو متقارب او مشى نشيط (قوله وقيل منقول من دثل بمعنى اسرع) عبارة الرضى من دثل فيه بمعنى اسرع وهو اوضح لان بناء للمفعول بدون جرف الجذر يحتاج الى التكلف فتأمل (قوله هذا لا يصلح وجها لتقييد البناء للمفعول) فان قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل كاف في تقييد مثال المختص بالبناء للمفعول (قوله لان المختص اه) اي لا بقرينة المقابلة فقط كما قال عبد القفور (قوله مجاز عقلي) وهو المجاز الذي وقع في الاسناد او الايقاع او الاضافة او النسبة التقييدية واما المجاز اللغوي فهو الواقع في اللفاظ المفردة او المركبة بان استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة وقوله في اول الوزن ان اريد بالوزن كون الاسم على وزن الفعل كما فسره الشارح فنية الزيادة الى اوله مع انها في اول الكائن من قبيل نسبة ما للموصوف الى الصقوة ان اراد به الهيئة الحادثة من الحركات اه كما هو المعروف كما تقدم فنية الزيادة الى اوله من قبيل نسبة ما للمحل الى الحال لان الهيئة حالة في مادة الاسم تدبر ولو قيل انه من قبيل نسبة ما للكل الى الجزء لان الهيئة جزء من الكلمة لانها عبارة عن مجموع

المادة والهيئة لم يعمد (قوله) قيل به لرعاية ظاهر الضمير) وهو رجوعه الى ما رجع
اليه ضمير نظيره من قوله ان يختص فيكون تخالفا عن راحة التفكيك (قوله) رعاية
لظاهر الزيادة) ببقائها على المصدرية وأما الظرفية فتوجه بان نسبة الصفة الى
موصوفها بنى شائكة كذا في عبدالغفور فراجع (قوله) رعاية لما هو اقرب) او
يقال المراد في موضع اوله (قوله) لظرفية الاول) لان بين الاول والزيادة عموما
من وجهه ويصح نسبة العام الى الخاص وعكسه بنى (قوله) ولو تصرف اهـ)
في الوزن بالحذف او بالقلب او بالادغام وكذا بالرد الى ما كان كما فصلها الرضى
وعبدالغفور (قوله) لانه يمكن حذف المضاف) الذي هو مفعول به غير صريح
لحصول لان الظرف مستقر (قوله) كما في رجل وامرأة) مع قبوله (صرح به
الرضى) بمراجعة كلام الرضى يظهر ما فيه فانه صرح بان امرؤ وامرأة ورجل
ورجلة من قيل النادر وجمله رجلا مقابلا لامرأة سهو او تمويه فاقبل (قوله)
لا يقبل النساء) وقد تقدم منه ان الاعداد لا يقبل النساء بحسب الوضع بل بعمد
معرض الوصفية (قوله) لتصحیح قول النحاة) اى ولم يقولوا ان انصرافه لعدم
شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التأني (قوله) انما هو عدم اصالة الوصف)
فهذا الحصر انما يستقيم اذا قيدنا عدم القبول بالقياس والا فشرط وزن الفعل منتف
ايضا لمجيء اربعة (قوله) قيل وجوب الشرط لا يستلزم) لما تقرر عندهم
ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم بخلاف
السبب فهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم واما المانع فهو ما يلزم من
وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم (قوله) وجوب الشرط
وانما يستلزمه السبب مع شرطه (قوله) قلت وجوب الشرط التحوى يستلزمه)
ان اراد ان مجرد الشرط مستلزم لثبوت الحكم فتمه ظاهر لظهور ان مجرد الشرط
لا يؤثر كما تقدم في صيغة منتهى الجموع وان اراد ان التحوى لا يطلقون
الشرط الا على ما تم به السبب فلا استلزام مسلم ولكن لا بد في اثبات ذلك الحصر
من دليل (قوله) ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم) انما يعرف ثبوت الحكم بثبوت
الشرط اذا اراد به الشرط مع مشروطه ففي الحقيقة المشار اليه بجمه ليس مجرد
الشرط بل مع مشروطه فيقول الى معرفة الحكم بمعرفة سببه التام ولا غبار عليها
(قوله) جمل هذا علة للحكم اهـ) اى من قيل « وما بكم من نعمة فن الله » كما ياتي

(قول الشارح بان ياول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) عبارة فيما ياتي في المتن
 فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة ياول بالمسمى زيد انتهى وهي موافقة لقول
 المحشى والمعنى ياول اه اى ياول زيد مثلا بمسمى زيد لا بواحد من الجماعة
 المسماة به اذ اعتبار الوحدة غير لازم في اسم الجنس اذ الحق انه موضوع للمباهية
 المطلقة واعتبار الوحدة طارىء من نحو التكرير والتثوين فكذا العلم المؤول به تعامل
 (قوله بمفهوم المسمى المتكرر) اى مسمى به بدون الالف واللام وان اوجهه ما ياتي
 (قوله هذا مسمى زيد) اى لا واحد من اه ولا المسمى به معرفا (قوله بمعنى
 مسمى به) (قول الشارح بواحد من اه في قوة بمسمى لانه واحد المسماة فافهم
 (قوله فلا حاجة الى تاويله) بناء على ان المراد بواحد شخص واحد كما هو المتبادر
 من ظاهر العبارة فاذا اريد به الواحد الاصطلاحي اى اللفظ المفرد المقابل للجمع
 لم يبق احتياج (قوله فاللام فيه للعهد الذهني) والا لم يحصل التكرير (قوله اذ
 بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة) كيف وقد صرحوا ان الزيدين من قيل عموم
 المشترك والعمرين من قيل المجاز كما ياتي في المتن (قوله لا اكتشافه) لانه
 لا يجوز التاويل بغير المشتهر اصلا (قوله بالمشتهر من التاويل) وهو التاويل
 بالمشتهر (قوله ولا يخفى عليك ان كلام المصنف متعلق اه) مع ان دأبه في هذا
 الكتاب الاقتصاد على المسائل بدون الدلائل (قول الشارح استثناء عما ياتي اه)
 فقوله الا العدل منصوب على الاستثناء لا غير والاول منصوب على التفرع كما
 ان الثاني في قولنا ما جئني الا زيد الاعرا منصوب على الاستثناء والاول مرفوع
 على التفرع واما في نحو قولنا ما جئني احد الا زيد الاعرا ففي الاول يختار
 البدل وفي الثاني يتعين النصب اذ البدل الاول جعل المبدل منه في حكم الساقط فلا
 يدل منه تاييدا كذا حققه الرضى في بحث المستثنى وصرح هو وغيره بان الثاني
 في نحو ذلك وفي نحو له عشرة الا ثلثة الا اربعة مستثنى مما ياتي من الاول فعلى
 هذا لا حاجة الى اعتبار المالك والمفهوم اذ تعدد الاستثناء بدون عاطف انما يقع
 اذا كان من امر واحد لا لثكنة وهنا قسم الاسباب الى ثلثة اقسام بل اربعة قسم
 لا تجتمعها اصلا كالوصف وقسم لا تجتمعها مؤثرة كالجمع والثاني بالالف وقسم
 تجتمعها مؤثرة وهي شرط فيها وقسم تجتمعها مؤثرة وليست شرطا فيها فاستثنى
 اول القسم الثالث ثم استثنى القسم الرابع قتيها على بيان القسمين والله اعلم (قوله

اى استثناء من مآل الكلام) وكذا قوله الاقوى ويمكن اذ كلاهما مخالف لظاهر كلام الشارح مع عدم الحاجة الى صرفه عن الظاهر لان الاستثناء من الباقي سائق شائع كما تقرر في محله من غير تأويل فراجعه (قوله الى انه لا تجتمع غير ما هي اء) اى لا تجتمع ما ليست شرطاً فيه (قوله وليس معنى الاستثناء على وجهه يكون قيداً للمستثنى منه) فيه انه سياتى في كلام الشارح التصريح بما يدل على صحة التقييد حيث قال في قوله تعالى ه لو كان فيهما الهة الا الله الاية ه وفي الاية مانع اخر اء فراجعه (قوله ويمكن ان يكون اء) كذا في حاشية السيد على الرضى فراجعه (قوله لان العدل تابع للوصف) لان محقق العدل انما هو تكرر المعنى وقد زال بالعلمية (قوله انما الاختلاف في زوال العدل اء) كما صرحوا به بقولهم لان العدل اء وقولهم الى اعتبار اء (قوله الامع قوله فقط) يتأمل في فقط (قوله في محله) في باب القصر من علم المعاني (قوله والاولى ان المستثنى منه) اى الذى حذف واقيم المستثنى مقامه فصار مفرداً (قوله لان المستثنى منه شئ منها اعم اء) والى هذا العموم اشار الشارح بقوله من الاسماء كما اشار الى كون المستثنى مقيداً بالوحدة والافتراء بقوله فقط قال التوجيهين واحد واما قوله لا مجموعهما فليس من عبارة المصنف بل زاده الشارح تبييناً على ما بقى من الاستثناء حتى يلزم استثناء الشئ من نفسه وما يبيحه الفصلان انما هو الجمع بينهما من متكلم واحد تجرد القصر فتدبر (قوله او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف اء) اى اصل الكلام هكذا فلا يكون سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطاً فيه الا احدها (قوله الشرطية ممنوعة) اى الملازمة فيها اى لا نسلم لزوم البقاء اء (قوله انما يلزم البقاء اء) اشارة الى سند المنع (قوله ومن هذا) اى من منع الشرطية مستنداً بالوصف الاصلى اء (قوله وقول الاخفش اقوى منه) اى قياساً لاسماع (قوله وفيه نظر لانه يبقى اء) جوابه انه ان اراد انه اذا نكر يبقى الالف والنون في الاسم سبباً فظاهر البطالان لزوال الشرط وان اراد ان الوصفية يعود اعتبارها فيلزم منع صرفه كما يقول به سيبويه (قوله بقطع الهمزة وصلها) فيه تنبيه على عدم لزوم قطع الهمزة اذا سمي بفعل مصدرها فاحفظ (قوله بناء على جواز ورود تصمت بالنكسر) لاسيما على مذهب ابى زيد (قوله فكذا اذا اشتبه الفاعل بالفعل) هذا قياس

يتوقف محته على النقل عن الاثمة فاعتبر (قوله يجب ان يجعل المقدم فاعلا) هذا على تقدير تسليمه لا يكون مرجحا بل موجبا (قوله ظهور ككون الاعتبار مفعولا) اى بتبادره الى الفهم ويحتمل على بعد نصبه على الظرفية او الحالية او كونه بدل اشتغال او المصدرية لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله يرجح كونه مفعولا) لان شرط نصب المفعول له بتقدير اللام اتحاد فاعله و فاعل الفعل الماعل به كما يأتى فلما كان المتبر بكسر الباء هو سبويه لزم ان يكون هو المخالف بكسر اللام (قوله فى درجة لا يرضه شبهة) لانه الموافق للقاعدة التى حققها وهى قوله وما فيه علمية اه فتدبر (قوله والصامل هى المسائية) الاستفادة من التحو (قوله لانه لا وجه لاعتبارها) اى مع عدم اعتبار العلمية (قوله والعلمية تشاركها فى كسونها فى الاصل) فاعتبارها دونها تحكم (قوله وترجح عليها بقرب المهد والقوة) اى فاعتبارها دونها ترجيح المرجوح وهو ظاهر الاستحالة (قوله تأمل) اى فيمكن دفع التنافر بان المراد بقوله لزمه اه اللزوم ظاهرا و بقوله ولا يلزمه عدم اللزوم حقيقة فلا تنافر الا فى الظاهر (قوله اى موضوع للخاص) و سياتى ان الغاية بمنزلة الوضع (قوله مذكور للعام) سواء كان موضوعا له او طارئا فى الاستعمال كما فى نسوة اربع (قوله والواضح) انما كان اوضح لان التمين يضاد الابهام واعتبار الصفة يضاد عدم اعتبارها فيحصل التضاد من جهتين (قوله فى هذا المكان الواسع فى كمال التصديق) فان المتبادر من قوله اعتبار متضادين هو اعتبارها معا فلا حاجة الى قيد المنع بالخصوص (قوله منعا شخيصيا) بان يكون فى لفظ معين وحالة معينة (قوله وهو واحد اى بالتويع) و بيان الفرق بين الواحد بالشخص والواحد بالتويع وسائر اقسام الوحدة محله كتب الكلام والحكمة فراجعها (قوله اى بحقيقة اللام) بان كانت محتاجا اليها لاجل التمرىف (قوله ككما فى الحسن) صفة فى الاصل (قوله و الفضل) مصدر فى الاصل و سياتى جو از دخول اللام على العلم اذا كان منقولا عن المصدر او الصفة (قوله فهو غير منصرف) ان كان فيه سبب اخر كالا حسن علمائه غير منصرف للعلمية و وزن الفعل (قوله و اعلم ان الخلاف فى انصرافه و عدم انصرافه) فلا خلاف الا فى التسمية ومثل هذا يقال له خلف لفظى اى عائد الى اللفظ والتسمية فقط (قوله بما لا تمره)

اذ لا يظهر له اثر في اللفظ (قوله فكلما تم الكلمات) اى المذاهب الثلاثة (قوله
وتعريف الرفع) السابق بانه علم الفاعلية (قوله الا واحدا) اى نوعا واحدا
(قوله بصيغة الجمع) وفيه ان الجمع لا يدفع توهم الوحدة التوجية لاحتمال
ان يكون الجمع ناظرا الى الافراد لا الى الانواع (قوله الدالة على التعدد) اراد به
تعدد انواعه كما ياتى فى الدلالة نوع خفاء فتأمل (قوله لجرد المشاكلة) اذ لا انواع
للمجورور (قوله مستعمارة للكثرة) وفيه انه اذا لم يسمع فى جمع اسم الا صيغة
واحدة فهي مشتركة بين الكثرة والقلة كما ياتى فلا حاجة الى الاستمارة (قوله
وهنا فى موقعها) لانها ستستعمل جميع القلة فيه حقيقة بخلاف اخويه
(قوله تم التثنية) اى عدم كونه جمع المرفوعة (قوله صح الا ثبات) اى كونه
جمع المرفوع (قوله فى اختيار علم الفاعلية) اى فى وجهه (قوله الذى هو
المرفوع فى هذا المقام) وفيه انه لو قال ما اشتمل على الرفع لقيل ان موصوف
المرفوعات هو الكلمات فتدبر (قوله نبه على انه انواع) اى ايراد صيغة الجمع
(قوله وصرح به ثانيا) بقوله فنه اه وقوله ومنها اه (قوله فى تعيين الرفع) اى
فى تعريفه بقوله فالرفع علم الفاعلية (قوله او مضى) اى سبق مكانه خاليا فارغا
عنه كما يدل عليه كلام القاموس فراجع (قوله على ما فى القاموس) عبارته
و خلا مكانه مات ومضى انتهت و ظاهرها ان خلا لازم مجرد ومكانه فاعله
و قوله مات ومضى تفسير للمراد اى يقال خلا مكان فلان اذا مات ومضى اى
مات وهو وبقى مكانه خاليا عنه فهو كتابة عن موته ومضيه وقول الحشى وتحلية المكان اه
يدل على انه حمل قول القاموس خلا مكانه على انه متعدد من باب التفعيل ومكانه
حجموله وهو لا يساعد رسم الخط ولا بناء الحاليات اذ القياس حينئذ الحليسات
والظاهر ان خلوا الظرف عن المظروف فى الزمان انما هو بمضيه فكان نفس الزمان
الماضى ظرف خال عما كان مظهروقاله ويحتمل ان الايام الحاليات من خلا اى فرغ
(قوله والكلام يحتمل تعيين المرجح) لكن الظاهر على الثانى ان يقول الشارح
اى المرفوع ما اشتمل (قوله وتقدير المبتدأ) اى المرفوع وعلى كلا الاحتمالين
ليس المرفوعات معرفة حتى يكون مبتدأ (قوله فيلتو ذكر الفرد) اى فلا يقال
ان افراد الضمير يتاويل المرفوعات بكل واحد منها (قوله والاشمار به فى مقام
التعريف) اى فلا يقال ان افراد الضمير الراجع الى المرفوعات لان اللام ابطلت

معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للإشارة الى تعدد الانواع (قوله لافروعه
كالرفوعة والمرفوعات) (قوله مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول)
على ما هو دأب النحاة لانهم يجرون صفات المعاني المطابقة على الالفاظ كما
يأتى (قوله فى جائزى هؤلاء مرفوعا) اى حقيقة بل مسامحة (قوله لكان
مرفوعا) اى فاطلاق المرفوع عليه من قبيل المسامحة باطلاق اسم ما حل
فى مكان على ما حل فيه بدله (قوله ليس الا بضرب من المسامحة) والحامل لهم
على هذه المسامحة ان الاتصاف الحقيقي الاصلى انما هو لمدلول الاسم بمدلول الرفع
وذلك متحقق فى المبنى ايضا من غير فرق بينه وبين المربى فالجاءهم ذلك
الى القول بالاتصاف بالدال ايضا لانه تبع لذلك الاصل فامل (قوله الشائئة)
فى حرف النحاة فانهم كما تسامحوا بعدم التفرقة بين الدال والمدلول تسامحوا بعدم
التفرقة ايضا بين الحالين لاتحاد محلها واتصاف مدلولها بمدلول الرفع (قوله
على ان كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى) فيه مسامحة والظاهر على ان الاسم
الموصوف اه (قوله ومثل اللذان والذين معا بالحرط محلا) ويازيدان
ويازيدون ولارجلين ولا مسلمين (قوله تقريبا) الى الفهم والحفظ (قوله
يرجعه توافق الضميرين المتألين) وسبق ما يأتى ما ههنا فى فعل التعجب
فراجعه (قوله وكونه اوفق لقوله ومنها المبتدأ والخبر) فيه نظر (قوله
وامستزاج احدا الجزئين) عطف العلة على المعلول (قوله وهو الفعل) لانه
لا يستقل بالمفهومية الا به (قوله بنحو ما ضرب اه) وبالمصدر (قوله بالنسبة
الى اسم ما ولا) وكذا بالنسبة الى ضمير ان ولا التى لئى الجنس وكأنه تركهما
لدخولهما فى المسند (قوله وثالثا ان التقيد بالاصالة) اى ان يذنه على ان التقيد اه
(قوله وفى المعطوف والبدل اه) واما فى غيرها فلا اسناد الا الى المتبوع كما يأتى
(قوله فنناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف بما لا يلىق) وانما يكون
بعدا لو كان ضمير متبادر بحيث يكون تلك القرينة ضرورية (قوله فالاولى
ان يضرب) اى قول المصنف او شبهه (قوله يدل) اى التزاما بواسطة القرينة
(قوله كانه يشارك صيغة الحاصل فى تلك) الدلالة على الحصول تضمنا ولذلك
قال كانه اه (قوله ولذا وجب حذف عامله) لثلاثا يلزم التكرار (قوله وجمله
حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة) لان اصل الواو ان يكون للمعطف فالعدول

عنه مع ظهوره بمناسبة ما قبله وما بعده في الماضوية الى الحالية المحوجة الى تقدير
قد غير مستقيم (قوله وانما احتاجوا الى هذا التكلف) وانما كان ذلك تكلفا
لان الظاهر في القيود ان تكون للاحتراز لا لجرد دفع التوهم (قوله كما هو
الظاهر) ظهوره ظاهر في نحو انما صرفت دون زيد عرف لان وجود المستتر
حكمي فظهر ودلالة اللفظ على الاسناد اليه غير ظاهر فتأمل (قوله وانما احتاج اليه
الشارح لحله الاسناد على الاسناد حقيقة) حتى يكون التقيد من جهة التعريف لا
لجرد دفع التوهم كما متى عليه المصنف واتباعه (قوله والاخر فيه حين) لان
مجرد التوهم لا يلزم دفعه وانما هو تبرع موهم (قوله انما يعرف بعد تعيين نوعه)
اذ لا وجه لتعيين نوع المسند الواجب التقديم عن نوعه الغير الواجب التقديم الا بان
يقال ان المسند الى الفاعل هو النوع الواجب التقديم دون المسند الى المبتدأ فاحتيج
الى تمييز الفاعل عن المبتدأ حتى يتميز بينهما النوعان المسندان اليهما (قوله
جعلهما) اي قوله على جهة اه (قوله مفعولا مطلقا) لامتعلقا بساند كما توهمه
عبد الغفور فراجع (قوله بغير المفعول) وهو قوله وقدم عليه على كونه
عطفا (قوله و تبعه الشيخ عبد القاهر و اكثر البصريين) الظاهر ان يقول تبعا
للشيخ اه فراجع عبد الغفور (قوله او دونه) كما في حصر الصفه قبل تمامها (قوله
فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا) قد يقال اللازم من مذهبهما انما هو تساوي
الفاعل والمفعول به رتبة فلا تقدم ولا تاخر لاحدهما على الاخر رتبة الا ان يقال
اراد انه مقدم رتبة على الضمير فتدبر (قوله لان الفاعل والمفعول به لو تساويا
فيه لامتنع ايضا) الملازمة ممنوعة لم لا يجوز تساوي المضاف رتبة وتاخر رتبة
المضاف اليه فتأمل (قوله لانه صرفت انه يتقدم) وقد صرفت ما فيه (قوله
لكنه توجه انه لا يصح اه) اي الا ان يحمل تمليلا لجموع المعطوف والمعطوف
عليه باعتبار تقدم المضاف على الربط تأمل (قوله لاهام الاخير) اي الضمير
فاق بالظاهر لزيادة التمكن في الذهن كما في عبد الغفور (قوله والمقصود انه
الفاعل) قد يقال ان الداعي الى الولى انما هو في الفعل بناء على انه وضع النسبة
المقتضية للزوم ذكر الفاعل كما هو المشهور لكن حقق المحشى سابقا ان النسبة
مدلول الهيئة التركيبية وعليه فلا استعدادا للمقتضى لذكر الفاعل انما هو في جانب
الفعل فالداعي الى الولى يؤول الى الفعل على كل تقدير فتأمل (قوله ولا يخفى)

الصواب إرادته بعد قوله لما منع الاستسار (قوله ان هذا التكلف) اى التعميم
الى الحقيقى والحكمى (قوله كوجوده) تقدم منه ان المتوى هو الوجود الواجب
او الممكن او غيره فالحكم يكون وجوده حكما مناف لذلك وقد تقدم ما فيه
(قوله وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما يتوهم) انما كان توها لبعده عن الظاهر
اذ لو كان ذلك مرادا لكان الظاهر ان يقول الشارح ويدل على ذلك ايضا تأمل
(قوله فتأمل) حتى تعرف ان الاسكان ليس لمجرد كونه ضميرا متصلا ولا لمجرد
كونه فاعلا بل لجموع الامرين (قوله التقدم الرتبى هو التقدم بالقوة القرينة
من الفعل) فلا يشمل التقدم بالفعل خلافا لبعيد الغفور حيث قال هو كون الشيء
بمحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم فراجعه (قوله نزل القرب
من الفعل منزلة) اى فلا احتياج الى اعتبار اقامة السبب موضع المسبب كما
قاله عبد الغفور فراجعه (قوله بل اتفاقه وخالفه فى لزومه فى المثال المذكور)
يتأمل فيه مع كون المشار اليه بقوله وذلك هو الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
لا مطلق الاضمار قبل الذكر (قوله ولك ان تقول الخلاف اه) الاقرب تعلقه
بقول المصنف وامتنع بل بقوله والاصل اه (قوله واخبار باجابه دعائه) بقوله وقد
فعل (قوله ان اراد لا بالوضع له) اى للمدلول وان وضع لما يزمه هو (قوله
قرينة على المعنى المراد) لانه لم يوضع له وانما وضع للزومه (قوله ولما يلزمه هو)
سواء كان اللازم داخلا او خارجا (قوله لزم ان لا يكون اه) كما لا تكون دالة
بالمطابقة (قوله وهو ظاهر البطالان) لانه يلزم انحصار القرينة فى الدال بالفعل
او الطبع وهو خلاف ما اطبقوا عليه ان القرينة قد تكون لفظية ايضا اى
وضمية (قوله من غير الاستعمال فيهما) وسيأتى فى التمت انه يراد بالوضع
الاستعمال سواء كان مجازيا او ضميا فراجعه (قوله اذ القرينة ما يدل على
تعيين المراد باللفظ) كما فى المشترك والمجاز (قوله او على تعيين المحذوف) او
على الحذف (قوله لا ما يدل على المعنى) بان استعمال فيه (قوله قرينة
الاعراب) اى المحذوف (قوله بانتفاء القرينة) اذا مراد بها قرينة الاعراب
لا قرينة الفاعلية (قوله لانه لا يلتبس المفعول حيثذ بالفاعل) اى وان التباس
بالمبتداء تأمل (قوله وهو كون الضمير بما لا يستقل فى اللفظ) بل محتسجا الى
حامل يقتضى به (قوله ولا يدخلونها تحت قصدهم) اى مقصودهم فى المحاورات

(قوله من الجماعة المختصة اه) اى فالصفة مقدرة بقرينة المقام اى ما ضرب احد منهم مثلاً (قوله مضرباً للغير) من غير تلك الجماعة (قوله ولقد فذحت باباً للقتض) اى فى قولنا فى مثل اه اذ يدخل فيه امثلة كثيرة لا تحصى مثل ما خلق الله لزيد الاولاد واحداً مثلاً وهكذا (قوله من خصوص) اى بالنظر الى الخارج (قوله المسادة) اى الواقعة الجزئية كالخلاق لا من الهيئة (قوله فلا يتنافى دعوى الجواز) باعتبار مفهوم الهيئة التركيبية (قوله بانقلاب المعنى) ولا انقلاب الا فى الوسط (قوله وحمل الباقي عليه طرد الباب) فيجوز ترك عبارة المتن على عمومها (قوله ولا يجبوز العدول اه) وان لم يوجد مانع عن العدول (قوله بلا مانع مانع عن الاصل) ومنه اشتغال بخلاف الاصل على نكتة خلا عنها الاصل فالخاسل ان الاصل مرجح تام لكن يجوز ان يصاحبه مرجح اخر يوافقه واما خلاف الاصل فلا بد فى ترجيحه من نكتة غالبية على الاصل (قوله مع المانع عن العدول) وعدم المانع عن الاصل (قوله بقى فيه نحو زيد ضربك) اى وان لم يبق نحو ضربتك لخروجه بقوله به (قوله فضلاً عن ان يترجح عليه) اى فلا يتم الدفع لما قاله الشيخ ولا لما ينتجه اه الا ان يدعى ان السؤال اسمية صورة فعلية حقيقة كما قاله السيد رحمه الله (قوله رعاية المناسبة) بين للمعطوف والمعطوف عليه (قوله على شريطة التفسير) فى نحو خرجت فزيد القيت كما يأتى (قوله لان الملقح هو الفحال) فى العصر تامل قال الله تعالى « وارسلنا الريح لواقع » والريح مؤنث سماعى (قوله ولا يتم) لان لزوم الحشو يختص بما فتر بنفس المحذوف (قوله وان يومه نعم قام) واما نحو اضربن فالمحذوف لعملة موجبة فى حكم الثابت فراجع اه او يقال الحركة الباقية جزء الفاعل فليس محذوفاً بالكناية فتدبر (قوله فاعرفه) فانه مستتر فى قام وان لزم رجوعه الى ما فى كلام الغير (قوله فانه يجب بالتزام الغير موضعه) وان لم يؤد مؤداه لكن يحتاج الى الفرق بينهما وهو غير ظاهري واليه اشار بقوله ويمكن (قوله لا بد وان يقدر جملة اسمية لئلا تكذب) لتكرار الاسناد فى الاسمية (قوله كما لا يخفى) عدم خفاءه خفى الا ان يقال المستحسن عند البلغاء بمنزلة الواجب كما صرحوا به والا فتاكيد جواب المتردد مستحسن لا واجب فراجع اه (قوله فانه لا يصح فيه قطع النزاع على مذهب البصرى والكوفى) بل يلزمهم القطع على

مذهب الكسائي وهو حذف الفاعل (قوله اذا لا يضم الفاعل في المصدر) لما
 يأتي في باب (قوله ونحن نقول ذكر الفعلين اختصارا) وقد تقدم وجه الاختصار
 على الفعل (قوله على ما هو الأكثر) في الاستعمال (قوله اعتادا على ظهور
 المقابلة فيما هو اقل) وهو الأكثر من فعلين (قوله بناء على انه) اى المتنازع
 فيه (قوله على اى تقدير) اى سواء كان منطلقا او منطلقين (قوله فليكن هذا
 على ذكر منك اه) ساقى في المضمرات ان الا انفصال في مثل هذه الصفة واجب
 قلعله لم يتذكر ذلك فراجعه وتامل فيه (قوله وفيه ما فيه) لانه لا يجري فيه
 حكم المفعول عند قطع التنازع من الحذف وغيره (قوله لو كان المفعول اسما لقدر
 مشترك) حتى يكون لفظ المفعول مشتركا معنويا يوسى بيان القدر المشترك بين الحصة
 فقط اول المتصوبات (قوله بين المفاعيل الحصة ومفعول ما لم يسم فاعله) ان فرضنا
 دخوله في المفعولية (قوله لكنه خلاف الظاهر) فيه انه ان اراد ان كونه اسما
 لقدر مشترك بين السبعة خلاف الظاهر فسلم لكن يرد عليه انه لا حاجة الى ادخال
 مفعول ما لم يسم فاعله تحت قسوله في المفعولية بل لا يصح كما ذكره وان اراد ان
 كونه اسما لقدر مشترك بين الحصة ايضا خلاف الظاهر فمنوع كيف وقد قالوا
 ان المفعول حرفا سم قرن بفعل له سائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتماق به تماقا
 مخصوصا اى اولاً وبالذات كما ياتي (قوله فلا بد من تاويله) كما ياول اللفظ
 المشترك (قوله وقوله وللزوم التكرار بالذكر) اى وهو ممنوع الا عند الضرورة
 (قوله والاولى لفظا) ليحسن مقابله مع الاضمار (ومنه) لان الذكر يشمل
 الاضمار ظاهرا (قوله ولا امتناع التكرار بالاعطاف) اللهم الا ان يقال ان شهرة
 امتناع التكرار وبهرة تكون الضرورات تبيح المحظورات اغنت عن التصريح
 (قوله من غير اضطراب) لئلا يرد حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
 (قوله فليؤخر الضمير عن الظاهر) كما هو مذهب ابى العباس (قوله لازم
 في التقدير) اى تقدير المفعول في الشق الاول وهو قوله وحذفت المفعول ان
 استغنى عنه كما ان احدا الامور الثلاثة لازم في الشق الثانى وهو قوله والا اظهرت
 فالمقصود بحذف المفعول في الشق الاول ليس هو التحرز عن لزوم احدا الامور
 الثلاثة اذ هو لازم انبئة لا يمكن الاحتراز عنه لان المقدر كالمذكور بل الفرض منه
 ترك التصريح بالقيح بقدر الإمكان بخلاف الشق الثانى فانه تبين فيه ارتكاب قبح

التكرار صراحة لانه اخف من الاخيرين (قوله الاولى على الاستعمال المختار)
 لاتفاق الطائفتين على اختياره (قوله وكأنه اراد بالذهب الاستعمال) لانه
 طريق يسلكه المتكلم (قوله فالوجه هو الاول) اى التعليل الذى ذكره الهندي
 اولاً (قوله بل هو مع افراده يصح ان يسمى) ظاهره يتألف ظاهر قوله فيخرج
 عن افراده وقد سبق منه تحقيق يندفع به هذا البحث وهو ان القابل للتأنيث
 والتثنية والجمع ليس هو صيغة المفرد المذكور وانما القابل لها هو المطلق كما
 ان التحقيق ان الماهية لها ثلث اعتبارات بشرط شئ وبشرط لا شئ ولا بشرط شئ
 فراجعهم (قوله واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون
 ضرورة) اسكن ذلك الجواب مبنى على تسليم التنازع فلا غبار عليه كما لا يخفى
 (قول الشارح التنافي لكل منهما) مع ان كلا منهما مرادله قطعاً فارادة منافية
 معه باطل قطعاً فظهر ان لم اطلب لم يتوجه الى قليل (قوله اما منافاة الطلب
 لعدم السى فظاهر) لان طلب القليل هو عين السى لادنى معيشة (قوله فيكون
 الطلب اه) والمستلزم لشيء منافي لعدمه (قول الشارح ولكننا) هذا الاستدراك
 موافق لاستعمال اهل المعقول في استعمال لكن في القياس الاستثنائي لكن استثناء
 نقيض المقدم ليس من دأبهم بل من دأب اهل العرف كما في المعلوم فراجعهم (قوله
 فان قلت ما وجه الاستدراك) مع ان ما قبله لا يومهم عدم سعيه للمجد المؤثر بل
 يفهم انه لاجله (قوله الاظهر) لان هذا التفسير خال عن لفظة او التى للشك او
 التشكيك (قوله وبالجملة بصدق) اى التفسير بخلاف التعريف (قوله على
 مفعول المصدر المحذوف الفاعل) نحو عجبت من ضرب زيداً (قوله مما لا يحصى)
 نحو ما ضرب واكرم الا انا واسمع بهم وابصر واخبرن (قوله فهو من
 تخصيص اللفظ اه) كما هو العادة كما مر (قوله فلا يشكك بانبت الريع البقل)
 لان الفاعل الحقيقي وان كان محذوفاً فيه الا ان الفاعل التحوى مذكور (قوله
 فيخرج انبت الريع البقل) وان لم يرد بالفاعل الفاعل التحوى (قوله لانه
 لا يستفاد منه مفعولية الريع) بل فاعليته (قوله فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب
 في المعطوف عليه) اى بالنظر الى الموصوف وهو العائد (قوله على مذهب المنص
 في الفاعل) اى في الفاعل التحوى لان الخلاف انما هو فيه (قوله لان مقام الفاعل
 على مذهبه) قوله قدبر (فان قوله وشرطه اه يكفى قرينة على ان المراد اقامته

مقامه في الاسناد اليه مطلقا (قوله فيكون في معنى فعل ونحوه) في التفرع تأمل
قال عبد الغفور او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل
ونحوها (قوله ولما كان غاية في البعد) مع ايهاه ان نحو مضروب مغير عن نحو
ضارب فتأمل (قوله بل كل فعل متعد) فيدخل نحو صير وجعل (قوله نقل
ان المتأخرين جوزوا ذلك) وان لم يسمع (قوله في مثل هذا التركيب) اى
الذى لم يقع بعد التثنية او الاستفهام لاول الموصوف (قوله فليجز كون مفعول الثاني
مسندا ومسندا اليه هما) اى ولذلك جوزة المتأخرون وان لم يسمع والملازمة
مبنية على ان الممتنع في نظر المستدل هو كون شئ واحد طرفا لاسنادين تأمين لكن
الظاهر ان الممتنع عنده كون المسند اليه باسناد تام مسندا باسناد تام ايضا فتأمل
(قوله قيل لم يقع الثاني ايضا) لكن كلام المصنف في السعة لافى الوقوع ولذا
قال لا يقع دون لم يقع فراجع عبد الغفور (قوله والنصب يدل على قصدتها)
هذا ممنوع بنحوه فن شهد منكم الشهر (قوله وانما عليه بالنصب كقصدتها)
الحصر ممنوع بنحو ضرب الساديب مثلا (قوله وليس قوله والمفعول له)
والمفعول معه (قوله من قيل عطف المفرد) فيكون قوله كذلك مفعولا مطلقا
للابتداء او حالا (قوله لان الاول) اى عطف المفرد وسماه اولا لتقدمه رتبة
(قوله يستدعى اعادة لافى المفعول له والمفعول معه) كما اعاده في ولائساب
(قوله ليكون اشارة الى واحد بعينه) من غير تاويل بالمذكور او بكل واحد (قوله
بدليل القراءة الشاذة) اى غير المتواترة فانها من الدلائل الظنية (قوله اذ قد
يكون الاول من هذا الباب محرورا بحرف الجر) لكنها اما زائدة او على التضمن
فلا تنافي (قوله كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل اه) الاوضح ان يقول كما
ان المفعول به وغيره يقوم مقام الفاعل في اسناد الفعل المعلوم اليه نحو صام نهاره
وجد حده كذلك اه (قوله وهذا يقتضى ان يكون التمدى بحرف الجر متعينا
للمفعول بواسطة) وسيأتى ان الجرور في نحو ذهب زيد داخل في المفعول به
بخلافه في نحو صررت زيد فعلى هذا قولنا صر زيد مجاز لا حقيقة له والختصار
ان الجواز العقلي لا يستلزم الحقيقة العقلية وفاقا للشيخ عبد القاهر وان اعترضه الامام
الرازي وتبعه السكاكي وكذا المختار ان الجساز اللغوى لا يستلزم الحقيقة اللغوية
كالرحمن وعيسى (قوله لدلالة الفعل عليهما) اما على الزمان فبالتضمن واما

على المكان فبالالتزام (قوله على ما قيل) لعله اشار به الى ان دلالة الفعل على المكان بالتزام محل مناقشة ان قلنا باشتراط اللزوم اليين في الدلالة الالتزامية (قوله الواجه ان المراد حينئذ من التساؤل) لكن فيه رائحة التفكيك (قوله وقائده) اى التمييز باعادة من (قوله ولذا جعل الرفع علم الفاعلية) اى حقيقة او حكما كما مر (قوله من القسم الاول من المبتداء) ومن المبتداء الذى لا خبر له نحو من بكرمى اكرمه على راي وما بعد لولا الامتناعية ونحو ضررى زيدا قائما على راي ايضا فراجعه ويحتمل ان يكون قوله على ما هو الاصل احترازا عنه (قوله وقال نساء المغاربة) جمع مفرى كاشاعة جمع اشغى (قوله فوضوا الظاهر موضع الضمير) لكنته ما (فاقصروا على احدهما) اى العائد او المبتداء لكن الظاهر هو الاول (قوله فاقصروا في نحوه) اى في تصنيفه في النحو (قوله على ما هو الاصل فيه) اى في المبتداء (قوله فاقبل) فان خلاف الاصل لم يتحقق الا في المبتداء اذ لم يوجد خبر هو مسند اليه وقد وجد مبتدأ هو مسند (قوله نبه على ان الاصل) في العمل (العامل اللفظي) فكانه وجد اولا بالقوة القرية من الفعل وهذا اولى من مجرد الامكان (قوله يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد) لان العبارة ظاهرة في سلب العموم كما اعترف به ذلك القائل (قوله من حيث هو) اى الاسم المجرد اه (كذلك) اى الاسم المجرد اه فقوله من حيث اه متعلق بمعنى النسبة المستفاد من الجملة كما صرح به قولك وحسبك اه (قوله فتدبر) لعله اشار به الى ان ما ذكره الشارح في اول بحث المجرورات انه ليس بمضاف اليه وان كان مشتق على علامته ناشئ عن عدم التدبر فتدبر (قوله لان المبتداء مشترك لفظي بين هذين المفهومين) وفاقا للشيخ الرضى (قوله وليس للمبتداء مفهوم عام) حتى يكون مشتركا معنويا كما زعم عبد الغفور (قوله يندرج فيه هذان القسمان) فقط ولا يندرج فيه الخبر (قوله لكان اظهر) في المراد لان قوله وثاني قسمي المبتداء يتبادر منه ان المبتداء مشترك معنوي بين القسمين وليس كذلك ولذلك احتيج الى تأويله بارادة ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتداء بارتكاب العموم المشترك (قوله وائيد) لان فيه تعريحا بان المبتداء له معنيان وانه مشترك لفظي كالعين (قوله لا تقول) في منع قولنا وليس للمبتداء اه (قوله فليكن معنى المبتداء المفهوم المردد) اى احدا الامررين

(قوله والا لم يوجد مشترك) لفظي اذ يمكن في كل مشترك لفظي ان يدعى ان مفهومه احد الاسمين او الامور (قوله فكلما اولمخ الحلو) اى اذا تقرر ان المبتداء مشترك لفظي لا معنوي اى فالتعنى ان ما وضع له لفظ المبتداء اصطلاحاً اما الاسم اه او الصفة ولا ثالث لهما (قوله لان المبتداء لا يجزى عن ان يكون ما وضع له هذا اوداك) اذ لم يوضع لمعنى ثالث بالاستقراء (قوله لان كليهما ما وضع لهما المبتداء) فلا يمكن منم الجمع (قوله فقد بعد) لا ابتسامة لا تفصال الحقيقي هنا على كون لفظ المبتداء مشتركاً معنواً كما هو المتبادر من عبارة الشارح وليس كذلك (قوله جميع الاسماء المدودة واسم الفعل) اى فكان على الشارح ان يبين خروجها (قوله فليقيد بآداب منه ان يكون له حامل ولا يكون لفظياً) بناء على قاعدة رجوع السلب الى القيد (قوله لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها في سلك ما احرز عنه اه) كان يقول في تفسير المجرد اه اى الذى لم يوجد فيه حامل لفظي اصطلاحاً بان وجد فيه حامل معنوي ثم يقول واحترز به عن الاسم الذى فيه حامل لفظي والذى لم يوجد فيه حامل مطلقاً لا لفظي ولا معنوي كاسماء الافعال والاسماء المدودة (قوله قولك بعد التثنية) وهو شامل وليس قائل (قوله على ان يكون من وما مفعولين) اى ويجوز ان يكونا مبتدئين على حذف العائد فلا يكونان مما نحن فيه (قوله لا نحصر) فيه ان الاخفش لا يسلم الا بنحصر (قوله كون فاعل اسم التفضيل ظاهراً في مسألة السكحل) اى ولا يحمل ان يكون خبر هنا مخفف خبر لقوله منكم (قوله تقديره فخير منكم نحن عند الناس) لكن فيه حذف المعمول على شريطة التفسير فتدبر (قوله ولوصح ما ذكره لصح اخبر نحن) اى اخبر منكم نحن لا اخبر نحن منكم فتدبر (قوله لانه من جواز الامرين) اى على تقدير صحة ما ذكره والا فلا ابتداء متعين (قوله لان خيراً ليس مطاباً لفرد) لان نحن جمع (قوله بقولنا اخبر منكم عند الناس انا) اذ لا يجوز في الامر ان بل الابتداء متعين لعدم شرط عمل اسم التفضيل في الظاهر (قوله وجعله اعم من الحقيقي والحكمي) بارتكاب عموم المجاز (قوله وقد سبق البتية عليه) لكن سيأتى في المضمرات ان الاتصال في مثله لازم فتدبر (قوله واجيب عنه بتقيد الصفة اه) اذ لا يحمل المسند مبتداء الا عند الضرورة (قوله وهو) اى الجواب (قوله فالجواب ان معنى الوقوع اه) ويمكن ان يدعى ان

اقام ابوه جملة انشائية خبر لزيد (قوله اعتاده على المبتداء في العمل) لانه في قوة ازيد قائم ابوه (قوله نه على ان ضمير مطاقت ليس على ظاهره) يفيد ان الضمير الراجع الى مقيد بالحال ونحوه يعتبر فيه ذلك القيد لكن حقق السيد في حواشي المطول ان القيود المعتبرة في المرجع لا تعتبر في الضمير الراجع اليه بخلاف اسم الاشارة فلذلك احتير اولئك في « اولئك على هدى من ربهم » على الضمير فراجعها (قوله ولا يخفى ان الاوضح الاخصر) بدون احتياج الى القيد (قوله والالزم فصل بين اراغب ومموله باجتنى) الا ان يقال ان قوله عن الهوى مفسر لحذف تقديره اراغب عن الهوى انت (قوله دون كونه مبتدأ) الاعتد ابن الدهان (قوله واحيب بان قام زيد يتعين فيه اه) اى يتبادر الى الذهن (قوله بالمرأة) اى بالكلية بحيث لا يخطر بالبال (قوله بخلاف كونه مبتداء) فانه مشتمل على خلاف الاصل وهو الساخير (قوله فيلتبس المقصود) اى كونه مبتدأ ان جوزناه (قوله التباسا شديدا) لتبادر غيره (قوله بخلاف اقام زيد) اى لا يتبادر فيه احدا الاحتمالين لاشتمال كل منهما على خلاف الاصل (قوله على خلاف الاصل) وهو كون المبتداء مسندا (قوله وفي اقام زيد يجب تقديم اقام لتضمنه الاستفهام) وجوب التقديم في نحو اكتب زيد ام شاعر و اقام زيد ام قاعد ظاهر واما في الاستفهام بدون ام فالوجوب مبنى على الفرق بين اقام زيد وازيد قائم فان اراد بوجوب تقديم اقام انه لا يجوز اقام فالامر ظاهر و سبب نظيره في ما قام زيد (قوله وتعلق الاستفهام به) عطف تفسير لقوله لتضمنه وانما فسر به لان المتبادر من التضمن ان لا يكون الهمزة مذكورة كاي ومتى (قوله لا تقول فالضرورة قائمة في اقام زيد) فليجز الامر ان فيه (قوله قلت لضرورة لجواز زيد اقام) لتصدر الهمزة في جعلها (بخلاف زيد اقام) اى فيتين اقام زيد (قوله يخرج منه نحو بعض الفعل الماضي ضرب) اى هذا اللفظ وبعض المهملات جسيق (قوله نعم يتجه ان المصنف اه) الا ان يقال متى هنسا على مذهب المحققين (قوله لانه ليس بمرفوع للمنى المذكور) وهو ما اشتمل على علم القاعلية بل الاعراب في الفعل ليس لاجل المعنى المتضمن عند البصريين كما مر (قوله على طريقة لقد حيل بين المعير والزوان) بان يؤول الفعل الخاص بالفعل العام كالاعتاق حتى يكون في اقامة المصدر التاكيد

مقام الفاعل فائدة كما نقل عن سيده انه يجوز نحو قيم وقعد بمعنى فعل القيام
والقعود فراجعه (قوله وليس كذلك) اذ لا ملجئ الى اقامة المصدر التاكیدی
مقام الفاعل و تاويل المسند بالفعل العام مع وجود المفعول بالواسطة لفظاً (قوله
كصفات المعاني) المطابقة كما يأتي (قول الشارح او لجعل الباء بمعنى الى) ولو
قال قوله ولك ان تقول اه او تجعل اه لكان او ضح لان قوله الاقرب ان يراد اه
ناظر الى الشق الاول وقوله او تجعل اه ناظر الى الشق الثاني (قوله الاقرب)
في مرجع الضمير بعد تسام الباء بمعنى الى (قوله ان يراد المسند الى المجرد او يجعل
الضمير راجعا الى المجرد) لان المجرد السابق في تعريف المبتداء وان كان متحدا
معه لكن قوله مسندا اليه لما كان جارا على المجرد ناسبا ان يجعل الاسناد اليه جاريا
عليه في تعريف الخبر ايضا (قوله والاولى جعل الباء للملازمة) لانها حقيقة
فيها مع ان نهاية بعض حروف الجر مناب بعض مذهب بعض الكوفيين مع انه معن
عن تقدير الاسم (قوله اي المجرد المستد الملايس بالمجرد) فقوله به صفة ولك
ان تجعله حالا اي ملا بنا بالمجرد (قوله والفعل ملا بس بالمفعول اه) اي فلا
يتعجه ماسبق من التقض بالمضارع او الجملة (قوله ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور)
فانه لو قال والخبر هو المجرد المسند اليه لتبادر ان اللام للمهد والمهدود هو المسند اليه
المذكور في تعريف المبتداء وان قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله في كلا الموضعين
(قوله والا لاحاجة اليه) بقي انه لم يكتف بقوله المسند (قوله فاعل المسند)
اي قائم مقامه (قوله بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسيب الا هم تكلف)
يفعال قرينة التعميم هناك قائمة وهي قوله او شبهه اما هنا فالاسناد محمول على
حقيقته اذ لا صارف عنها (قوله وهذا الابتداء) اي تجريد الاسم ليسند اليه
شيء (قوله فلا يحمل عبارة الشارح رحمه الله) بان يقال كذا في القسم الثاني
من المبتداء وكما في الخبر (قوله لو لم يحز جعل الشخص) اي الجزئي الحقيقي كالعلم
(قوله و وجب) اي وهو ممنوع فلذلك قال فالحق (قوله ان يؤول هذا
زيد بهذا معنى يزيد) كما هو المشهور عند المتطعين واليه ذهب كثير من النحاة
كالسكاكي وصاحب اللباب (قوله لا يخفى ان المنظوم) اي اللائق بالطبع (قوله
هو ان يجمع بين قوله اه) بتقديم هذا او تاخير ذلك (قوله وان كان المبتداء
مشتبها) غير عبارة المصنف الا ان يختلف نسخته (قوله ولتوقف بعض ما

هو) اى توقفا ما (قوله من تخمة القديم) والتاخير (قوله على معرفة بحث
التنكير والخبر الجملة) اما البعض الذى يتوقف على بحث التنكير فهو ما ذكره بقوله
او كان مصححاه اه واما الذى يتوقف على بحث الخبر الجملة فما ذكره بقوله
واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة (قوله لا مكان الجمع) بنقدبم
الموقوف عليه (قوله الاوضح) كونه اوضح مبنى على ان التخصيص منحصر
في امثال الامثلة المذكورة فلودفعه بمنع الا تحصار لكان اوضح (قوله بما ذكره)
اى وامثاله (قوله فاتها لا توجه) لان لفظة ما تنبى عن عدم الا تحصار (قوله
فلا يرده) لانه من غير الغالب (قوله غير ظاهرة) لان المعهود للذهنى كالمتنكر
فى المعنى (قوله وكا انه قبل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم) بان يكون الوصف
منحصر فى فرد نحو كوكب نهارى طلع (قوله وصحة حيوان ناطق خير
من فرس) مع انها متساويان (قوله بل صحة جسم تام خير من حجر) منعانه
اعم (قوله قلت ما ذكر) من وجوه التخصيص (قوله ولا مناقشة فى الاسرار
لذوى الابصار) لا طردا ولا عكسا كما يأتى آنفا (قوله والتساقط التخصيص
عند المخاطب) كما فى التريف (قوله بان الخبر لرجل اه) او اسماة والظاهر
ان يقول لاحد الامرين لانه قد يكون عالما بكون المرأة فيها (قوله فعمل انه مما ينبنى
له التبيين فى الجواب) ولا يقتصر على نعم اولا (قوله واستفاد من الكلام ما
ينفع به) وهو معرفة كيفية الجواب (قوله وهو ايضا مندفع بان التخصيص اه)
والحاصل ان انتفاء تخصص معين لا يوجب الامتناع لاحتمال تخصص آخر مقامه
(قوله لكن مراده رجل) ولعل المحشى اقتصر فيما سبق على الرجل لذلك
(قوله وعموم التكرة) اى قصد عمومها (قوله وفى الفاعل قليل) بالاستقراء
(قوله ما فى حين التنى) او التنبى او الاستفهام (قوله فانه يستوى فيه المبتداء
والفاعل وغيرهما) فهو ظاهر فى الاستفراق بدون من ونس معها لفظا او تفديرا
فقول الشارح قصد بها العموم اشارة الى ان التكرة فى الاثبات من قبيل المغالط لا من
قبيل العام فذلك احتاجت فى العموم الى القصد اى فلا ينال عمومها من قرينة كزوم
الترجيح بلا مرجح فراجع عند الغفور (قوله للتخصيص) اى القصير (قوله
وفيه نظر) حاصل النظر الفرق بين الهرير والنباح (قوله وقد يكفى بجعل
التوين) اى التنكير (قوله للتعظيم) اى شر لا بدرك كنهه من عظمت (قوله

والثاني (يعلم المسامى) لانه معنى ثان للتكبر (قوله) فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء (فيصح كون التكررة الصرفة مبتداء كما قاله ابن الدهان) قوله ولا يخفى ان الاول ان يقول اه (ثلاثتهم ان تقديم الخبر مطلقا مصحح) قوله من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي (وقصلا عبدالغفور فراجع اليه) قوله مضطوا امثلة (نفسا وثنتين) قوله قلما و (قوله على بصيرة) تنبيه على ما بقي خارجا عن الضبط مما فصله الرضى فراجع (قوله يرد عليه انه لا يصح حصر المصنف اه) الا ان يقال انه مشى هنا على مذهب الغير (قوله والمقبول) ومنه المقول (قوله كما تسمى الجملة التي صدرها مبتداء) ابتدائية وان لها محل من الاعراب (قوله الجملة الاستفهام مفسرة اه) ولذلك لم تعطف على ما قبلها (قوله مطلقا) اى سواء وقع بعد الفاء او لا (قوله او جازم ولم يقرن بالفاء اه) نحو ان جازم زيد اكرمه فان الجزوم محلا هو العمل وحده (قوله فالتكبر) على ذكر منك هذه الجملة (فيه لطافة (قوله تفصيلا معنا) جزئيا (قوله بل متصلا بهذه المسئلة) بقوله في الدار رجل وسلام عليك (قوله لتعلق من عائد به) لان من صلة لفظ الفراق و مافى معناه (قوله وجعل من عائد خبرا يعيد من رعاية المعنى) لكنه جعل عليكم في « لا تريب عليكم » خبرا فيما ياتي فراجع (قوله باعتبار لام العهد) الحار جى كما مال اليه الحشى فيما ياتي لكن فيه ما فيه فراجع (قوله جز في مقام التعظيم مطلقا) ومنه زيد نعم الرجل (قوله مطلقا) حافظ الاول اول (قوله وعند الاخفش مطاقا) في الشعر او غيره بلفظ الاول اول (قوله الاولى عين المبتداء) الاولى مسئلة ان كانت العينية اهم من التفسير (قوله ذلك كلامه على ان الحذف شائع) في الضمير الغير الجزور ايضا (قوله والسماع) اربعة امداد والمدان (فيكون الكسر بسبع مائة وعشرين صاعا ومائة واربعة واربين كيلا) قوله والخسار والجزور المحذوف ههنا حال من ضمير ستين) ويجوز كونه صفة الكسر لان اللام للعهد الذهني (قوله فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوى) ان قلنا ان الظرف من العامل المعنوى ولم يرتضه الشارح فيما ياتي (قوله فيعلقونه على ما يعالجهم) اى على سبيل عموم الجزور (قوله حيث نقل الحكم مطلقا) اى بدون قيد بقولنا لا يكون متجددا (قوله لا اعتراض على ما نقل) حيث اضلفه (قوله تأمل) كان وجهه ان نقل التفصيل المذكور انما

هو عند قوم و ذهب غيرهم الى المنع مطلقا قالوا فان جاء حق من ذلك فساو
نحو الهدية الهلال اى حدوثه فكذلك قولنا الزم ان الحريف اى حدوثه والله اعلم
(قوله لكان المناسب اه) لان الكتاب على مذهب البصريين كما مر (قوله بل
يعم الاكثر) يبادر منه انه يعم الاكثر من كلا الفريقين لكن ظاهر كلام الشارح
الرضي وغيره ان الكوفيين يقولون انتصاب الظرف على الخبرية فيكون المسام
عندهم معنويا وهو معنى المتعاطفة بين استدعاء الخبر فلا يحتاج عندهم الى تقدير
شيء واما البصريون فقالوا لا بد له من محذوف يعمل فيه فياربعة مواضع في الخبر
والصفة والصلة والحال ثم ذهب اكثرهم الى ان ذلك المحذوف فعل وذهب ابن
السراج وابوالفتح الى انه مفرد في غير الصلة فراجعهم (قوله وقوله على انه
اشار الى تقدير الجار) المحجوج الى تقدير العامل اى كائنون او واقعون لانه قياس
مع ان وان (قوله اى حكم الاكثر) او مذهب الاكثر (قوله لكل اخف)
نظرا لاختلاف (قوله لان التقدير يلزمه التاويل) فهو من قبيل ذكر تلزوم واردة
اللازم (قوله والمصرف عن الظاهر) عطفت تفسير (قوله ذكره) فيه ما يجب
ان يفهم عنه الاشارة من ان الباء الجارة زائدة دخلت على التمييز وان الباء
للاصاق فراجع عبدالغفور (قوله اى الظرف ملحق بالجملة) الحاق الجزئ
بالكل (قوله يقال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى) كما يقع في عبارة الفقهاء
(قوله قيل اشق النجاة على ذلك) تفن الاتفاق وان كان موافقا لظاهر الشرح
على تأمل ففي شرح الرضى وغيره ان الكوفيين قائلون بعدم الحاجة الى التقدير
اصلا (قوله لانه اسرع قبول لا لربط) من غير حاجة الى تأويل في الحكم به وهو
كما في الجملة فراجع عبدالغفور (قوله وهو معنى غير الكلام) وبجمله نوعا
آخر (قوله لتل ينقض) اى ظاهره من العموم (قوله لكن في قوله وهذا
مذهب سيويه خفاء) فانه يشعر بان منع كون من تكره مذهب سيويه مع ان
مذهبه تسليم كونها تكره ومنع الامتناع (قوله الا انه هرب عن الحمل على
التساوى) وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوى في
التخصيص (قوله والمراد التساوى في جهة الوقوع مبتداء) بل المراد حينئذ
التساوى في اصل التعريف او اصل التخصيص واما التساوى في جهة الوقوع
فلا يوجب التقديم لشموله كون احدهما معرفة والاخر تكره مخصصة (قوله او

كان الخبر مشتقاً على فعل له (على حذف المضاف اى ذاق فعله و على تسمية الكل باسم جزئه المتقدم) قوله ليس الجزء مقيداً بقوله في هذه الصورة (اى ليس مقدراً في نظم الكلام) قوله قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه (فان السيرافى ذكر في اكلوني البراغيث ان البراغيث مبتداء والكلونى خبر مقدم في احوال وجوده) قوله فلو حمل مذهب الكتاب (بان يراد كونه فعلاً له صورة كما مر لكن لم يحمل الامر) قوله لكان احق له (من غير حاجة الى التوجيهات المذكورة في الشرح) قوله الا الاستفهام (اى فالكاف استقصائية) قوله لان ما قائم زيد ما يجب فيه (ان اراد انه لا يجوز زيد ما قائم مع عدم اعتبار حرف التثنية جزءاً من المحمول فظاهر لكن قوله لتضمنه التثنية يقتضى المدول فلا يبقى فرق بينه وبين زيد لا قائم (قوله تقديم الخبر) اى ان قلنا ان قائم خبر لانه سبق ان الصفة ان سابقت مفرداً جزاء الامران (قوله لتضمنه التثنية) اى وتعلق التثنية به كما مر في اقامم زيد (قوله وفي زيد لا قائم لا يغير حرف التثنية معنى الجملة) لانه قضية موجبة معدولة المحمول (قوله قاصر فيه) فان حرف التثنية ليست داخلة على الجملة حتى تغير معناها من الايجاب الى السلب بل جعلت جزءاً من المحمول لكن قوله لتضمنه التثنية يقتضى ان كلمة ما في ما قائم زيد جزء من المحمول ايضا فليجز زيد ما قائم كزيد لا قائم ولو قلنا ان المدول لم يسمع في ما بل هي داخلة على الجملة ايدا لزم بطلان قوله لتضمنه التثنية فتأمل (قوله ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء) حكما فسرجه الرضى نظرا الى المثال الذى فى المتن (قوله ليشمل مثل قرين كل رجل ضيقه) شمولاً ظاهراً ولعل الشارح اشار بقوله مثل متعلق الجزء بالكل الى وجه تصحيح كلام الرضى فتدبر (قوله الاوضح اه) لما فى تعيين التسمية من الحساء (قوله واما اراد بالتعلق مثل متعلق الجزء بالكل اه) وعلى تقدير ارادته انما يستقيم على ما ذهب اليه البعض ان الخبر هو الفعل المقدر (قوله وفى كلام الموضعين تعلق العامل بالمعول) صوابه تعلق المعمول بالمعامل الا ان يحمل على القلب فتأمل (قوله وانفضل للمقدم) لما تقدم ان مثل قرين كل رجل ضيقه يخرج لو فسر المتعلق بالجزء ولعل الشارح اشار بقوله مثل متعلق الجزء بالكل الى وجه ادخله فى الجزء فتأمل (قوله والمراد انه خبر عما يتركب عن ان) اى فهو من قبيل ذكر الجزء المتقدم وان اذاعه السلك (قوله ومن قال) لعله بعض

مما صر به (قوله ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اه) وسيأتي في بحث الحروف المشبهة بذكر هذا التوجيه لكلام المصنف بقوله ويحتمل اه (قوله قتائل) فان معنى الحرف مغاير لمعنى الاسم واستلزامه اياه لا يوجب تأويله به ولا ضرورة تاجي الى ارادة اللزوم هنا كما قيل في نحو هـ ومن الناس من يقول الآية هـ ان مضمون الجبار والمجور مبتداء (قوله ولولا انك خارج) ذكره الهندي ولم يذكر وخرجت فاذا ان السبع حاضر (قوله وخرجت فاذا ان السبع حاضر) فيه انه مما يجوز فيه الامر ان فتح الهمزة وكسرها كما صرحوا به في اذا انه عبد القضا والاهازم وجمله بمايتين موقفا للمبتداء مخالف له فراجع (قوله لكان الشرط ماخوذا في الجزاء) اى فيكون لغوا كما صرحوا به (قوله قلت لم يرد بيان المعنى) اى انه مقدر في نظم الكلام (قوله فالاولى في كل من هذه الصور) لانه الاظهر في الحكم على كل فرد من تلك الصور لاحتمال كسونه الجميع بمعنى المجموع ولوعلى بعد لكن كان على المحشى ان يذكر هذا النيسان في نظيره السابق في تقديم الفاسل (قوله ولم يقده بوحدة الكلام) بدل ذلك القيد حتى يخرج زيد قائم وعمر وقاعد (قوله لانه ايضا كثير) فلا يكتفى ذلك القيد في تصحيح التقليل قد (قوله فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد) في وحدة الكلام كلام سبق في بحث الكلام فراجع (قوله او التحقيق) اى فلا يحتاج حينئذ الى التقييد بقوله من غير تعدد الخبر عنه (قوله رد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازى) محل بحث فان التحقيق كما ياتي معنى حقيق لا ينفك عنه قد اصلانم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل غالب وقد يستعمل للتحقيق من غير تقليل منه قوله تعالى هـ قد رى قلب وجهك هـ وانما المجاز استعمالها في المضارع للتكثير لمناسبة الضدية فالظاهر ان الفاسل اهم التقليل مع التحقيق او التحقيق فقط فالاعتراض عليه انه رد اللفظ بين الغالب وغير الغالب مع ظهور الغالب لكن لو كان مراده انه لا يحتاج حينئذ الى التقييد بقوله من غير تعدد الخبر عنه لم يرد عليه شئ من الاعتراضين (قوله ثم يجعل خبرا للمبتداء) على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع (قوله بامتناع تعدد الفاعل) اى من غير عاطف كما هو الظاهر (قوله هذا) اى تفسير معنى الشرط بالسببية حتى يحتاج الى زيادة قولنا او للحكم به (قوله ماذهب اليه الجمهور) منهم المصنف كما جرى

عليه في كلام المجازات (قوله الأكثر) أى كثرة أمثاله (قوله ليس سببا لكونها
من الله) بل الأمر بالعكس كما قيل (قوله ولو قيل بتعليل أقواله) كما هو مذهب
المتنزه (قوله لكان سيلا إلى ظهور تضمنه معنى الشرط) لأن العرض نسا كان
هو الباعث للفاعل على الفعل صح أن يقال أنه سبب أى بحسب العلم والهدى
وإن كان سببا بحسب الخارج كما هو شأن كل غرض باعث على الفعل كما قلنا أول
الفكر آخر العمل والعلية الغائية فاعل الفاعل (قوله فوقع الزمخشري في هذا
الاشكال) مع أنه معتزلى العقيدة وإن كان حنفى الفروع (قوله غفله عن سهولة
حل العقال) أو عن عموم السبب وشموله ما هو سبب ذهنا أو خارجا (قوله
لازم للشرط) أى لحرف الشرط (قوله إذ لا فائدة له سواها) هذا التعليل إنما
يظهر في حرف الشرط وحى أن فالأولى أن يعلى بأن السببية تمام ما وضع له حرف
الشرط وحيزه مما وضع له أسماء الشرط بخلاف المبتداء فإن السببية فيه مستفادة
من السياق من قيل ترتب الحكم على الوصف المناسب وأما قوله وقد يتضمن اه
فللمبالغة في قوة الدلالة فتأمل (قوله ولزومه في الجزاء) أى فيما يلزم دخولها
فيه (قوله كون المبتداء دخيلا في معنى الشرط) مجرد كونه دخيلا يشاركه فيه
أسماء الشرط لأن تضمنها معنى أن عارض لها ولذا كانت أسماء لاحروفا مع أن ألفاء
لازمة فيها فتأمل (قوله والأول ههنا قليل) وفي الشرط مفقود (قوله
والشرط لا يكون ظرفا أيضا) أى كما لا يكون ماضيا بانيا على معناه (قوله قيل
لا ينحصر هذا فيما ذكر) مع أن تعريف الجزئين يقتضى الحصر (قوله لأنه
الموصول بفعل معنى) أى فلا حاجة إلى أن يقال بفعل أو ما في قوته (قوله لا يجب
فيه) نعم الأغلب فيه العموم (قوله ودفعه بأنه سبب للحكم بالملاقة) والاختار
بها ويحتمل أن يكون المعنى أن المثلث الذى تفرون منه لا يدفعه القرار لأنه ملاقتكم
فيكون من قيل قوله تعالى « وإن يكذبوك فقد كذب رسل » أى فاصبر كما
صبروا (قوله لأن الوصف إنما يكون لما اضيف إليه كل) لأنه المقصود (قوله
والكل المحيط لأفراد الموصوف موصوف معنى) أى كانه جزء من الموصوف كلام
التعريف (قوله أى الجملة الشرطية) هذا مبنى على اعتقاد الربط بين الشرط
والجزاء كما يقول المتطيقون لكن المصنف ممن ذهب إلى أن الحكم في الجزاء
فقط والشرط قبله كما مر (قوله لا تكون الا خبرية) لأن كلا من الشرط

والجزء لا يكون الا خبرا (قوله فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا) كما يرد على عبارة المصنف حيث قال ان ما بعد فاء الجزاء لا يكون الا خبرا (قوله عن الجملة الشرطية) اى عن الملازمة بين امرين (قوله بعد ان يكون مبهلا) من حيث التلغظ والاستعمال (قوله نحو هل ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) اى هل هذا ملزوم لذلك والواضح هل ان اتيتك تكرمنى (قوله ويمكن ان يدفع بانه لم يقع) فى الاستعمال اى بادعاء انه مهمل يتأمل فيه مع قوله تعالى : فان مت فهم الخالدون ، فقد اجتمع فيه ثلثة احرف كل منها يقتضى الصدارة مع القول بعدم تقدير المعطوف عليه بين الفاء والهمزة كما حققه الرضى (قوله لتتأخر حرف الاستفهام وحرف الشرط) قد يمنع التنازع بان حرف الشرط غير لما يليه من الجملتين وحرف الاستفهام غير لمجموع حرف الشرط والجملتين مما فحقه ان يتقدم على حرف الشرط كما لا يخفى (قوله فى الصدارة) فكما يؤثر معنى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بل لازم للتصدر كما فى الرضى (قوله ويدفع الحاجة) الى ذلك المقصد الكثير (قوله بان يقال هل يتحقق ان كانت اه) لكن يلزم وقوع الجملة الشرطية فاعلا فيحتاج الى التاويل اى هل يتحقق هذه القضية او هذه الملازمة فتدبر (قوله اذا دخلت عليه) اى على المبتداء الذى تضمن معنى الشرط (قوله الا انه لعدم تأثيره فى المعنى) سوى التاكيد (قوله وعدم منع ان المفتوحة) مع تأثيرها بتاويل مفرد (قوله اقول بمحتمل ان لا يكون للتع) لكن يستبعد هذا الاحتمال بان عدم اطلاع الاثمة عند الاستقراء على ما فى القرآن بعيد جدا الا ان يقال ان ان المفتوحة بعد افعال القلوب فى حكم المكسورة والله اعلم (قوله من حيث التبع) اى تتبع كلام العرب (قوله انما تحقق فى ليت ولعل) لافى باى كان وعلمت (قوله وكذا الاختلاف على هذا الوجه) اى تتبع كلام اثمة النحو فتأمل (قوله انما وقع فى ان المكسورة) اى لا المفتوحة ولكن (قوله فى كان) اى وعلمت (قوله فظهر وجهه) وهوانه ذكر الاصل المقدس عليه وترك الفرع الذى هو المقدس (قوله كل تخصيص) اى فى المتفق عليه والمختلف فيه (قوله متكفل) هكذا فى النسخ ولو قال متطفل لبيان الاختلاف لكان وجه الاشعار اظهر (قوله لا وقع الحكم المذكور فيما بعد التعليل) بليهام ان الفاء يدخل فى خبر ليت ولعل ايضا (قوله قيل لا يجب حذفه) فلذلك اقتصر

المصنف على قوله جوازها دون الخبر (قوله أصلاً) أى لاقى التبع المقتطوع
ولا فى الخصوص ولا فى غيرها (قوله لانه ركن أصيل فى الكلام) لأن المحكوم به
وان كان ركناً أيضاً لكنه قائم بالمحكوم عليه ووصف له (قوله فينتقض به بيان
وجوب حذف الخبر) أى اشتراط التزام غيره فى موضعه للوجوب (قوله وبيان
المصنف اه) حيث قال فى بحث افعال المدح والذم وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر
مبتداه محذوف (قوله بل المذتر) أى فليس الاقتصار على الجواز لعدم وجوب
حذفه بل المذتر (قوله فى عدم ذكرها) أى المقتطوع والمخصوص مع وجوب
الحذف فيهما (قوله ان الاول فى كتبهم اه) أى النجاسة وان لم يذكره المصنف
فى بحث التمس (قوله والثانى من منيات بحث افعال المدح والذم) كما ذكر
المصنف فيه أيضاً (قوله والظاهر جملة مثلاً لحذف المبتدأ) أى الجائز لانه
المذكور صريحاً المنقسم الى الجائز والواجب (قوله حتى يطلب وجه صحته)
فان حذف الجار ومتعلقه وموصوف متعلقه أيضاً مما لا يظهر لصحة وجه (قوله
وبعد القمر) فقط (قوله لكن فى القاموس الهلال غرة القمر) أى ما بعد
اوله صرفاً من غير تحديد (قوله وللبين اه) أى قيل انه محدود ثم اختلفوا فى
حدده على ثلاثة أقوال (قوله وللبين من آخر الشهر) للابتداء أى الهلال أيضاً اسم
للمدة التى من آخر الشهر الى الليلة السادسة والعشرين او السابعة والعشرين فيكون
الهلال عبارة عن آخر القمر خمسة ليال او اربعة ليال ان كان الشهر ثمنا واعتبر الخلق
(قوله فاستمر للمبصر للهلال الرافع صوته) فقول الشارح الرافع صوته إشارة
الى وجهه الشبه لا الى معنى آخر لا مستهل كما يشعر به ما قبل (قوله إشارة الى
استعمال اللفظ) كما يجوز به الشافى خلافاً للجمهور (قوله المشترك) أى لكن
الاشتراك ممنوع لما تقدم (قوله والحكم به على الهلال) فيكون التقدير الهلال
هذا (قوله ووجه العادة ان الحكم مما يتكرر) فيحتاج الى التأكيد بالقسم (قوله
لان امتياز الرأى) أى انفراد برؤية الهلال (قوله وجهه ان السالب فيما هو
فى آخر الكلام الوقف عليه) أى فلا يرد انه لو لم يذكر القسم لم يتبين الوقف
لاحتمال وصله بكلام آخر (قوله وقيل) أى وفيه انه لا يتعين الافراد لو لم يأت
بالقسم لاحتمال وصله بكلام آخر (قوله الاحتمال) يتأمل فى قوله الاصل (قوله
لان منها ان اذا ظرف مكان) أى فليست بمضافة الى الجملة بعدها لان ظرف المكان

لا تضاف الى الجملة الا حيث كذا في الرضى (قوله خبر عن النسخ) على انه ظرف
مستقر (قوله ومنها انه ظرف زمان) اى خبر ايضا بتقدير المضاف وهو
مذهب الزجاج فى اضافته الى الجملة بعدمه اختلاف وان عامله ما يله فلا يكون مضافا
اولا فيكون مضافا فراجع الرضى (قوله والمخدوف هو المضاف الى المبتداء) اذ
هو لا يقع هنا عن الاعيان الثابتة فلذا احتيج الى تقدير المضاف (قوله والذي
يدل على صحة هذا المذهب عندى) تقدم آنفا مثله وجرى عليه السعد فى تقدير
الفعل فى حساب من قدم حيث استدلل بقوله تعالى : خلقتهم العزيز العليم ،
وهو بحسب الذى « فى جواب من خلق ومن يحى يعى ان التمسك بهذا المنقول اولى
من التمسك بالوجود التى لا تسكاد تخلو عن اضطراب فراجع عبدالغفور والشرح
المطلوب (قوله ان العرب اذا صرح بالحدوف يقولون فذا السبع واقف) لكن
هذا التصريح انما يدل على ان الخبر مقدر واما كون ذلك انحرافا مقدر عاملا فى اذ
وكون « غير مضاف الى الجملة بعدها فلا يدل هذا الدليل عليه وبعبارة اللباب
وعن بعضهم ان اذا فى قوامهم خرجت فذا السبع خبر وليست مضافة كما يقال
خرجت فقه السبع والصحيح ان الخبر محذوف اتهمت قال شارحوه فى توجيهه
الصحيح يعنى ان المظاهر ان اذا مضاف الى الجملة والتقدير فذا السبع حاصل او
حاضر فالخبر محذوف حاله على الكثير اشاع وهو كون اذا مضافا الى الجملة
بعدها لانه لا يستعمل اذا وحده فلا يقال قت اذا انتهى فقول الشارح على ان
يكون اذا صريح فى ان اذا غير منضاف الى ما بعده فهو منضاف لظاهر مانص
عليه صاحب اللباب وشارحوه فراجعهم (قوله وهو ان اذا معمول) وعليه
جرى الشارح فى سباني (قوله ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير)
لكن يرد عليه ان اضافة ظرف المكان الى الجملة لم تسمع الا فى حيث « امل (قوله
والعائد محذوف) ضابطه جواز حذف العائد الجبرور فى باب الموصول يشار
ضابطه فى المبتداء وقوله من قيل اه محل بحث فراجع ضابطه فى الموصول (قوله
ولكن ان يجعل ما مصدرية والمنصرف حذينا) على حذف المضاف عند الجمهور وعنى
اقامة مصدر مقام الزمان عند ابى على كما قصده الرضى فى بحث المفعول فيه فراجع
(قوله لان تقدير الخبر لامر لفظى) وهو ان الظرف لا بد له من متعلق (قوله
والعنى حكاه بان الخبر فى انداز ليس الا) وقد سبق انه لا يتم البيان بدون التقدير

قائل (قوله) وكأنه اختار ما اختار) من ذكر الصابغة مغالفا ثم بيان احتياجه
الى القيد بقوله هذا اذا كان اه مستشهدا بالبيت (قوله لا بد من تقيده) لكنه
يوهم ان التقييد بعموم الخبر واقع من النحاة في تعيين تلك الصابغة (قوله ولاه
في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء اه) يعنى ان مذهب الكسائي ان لولا كتمان
لوا الامتاعة ولاه النافية كما يترأى وذهب البصريون الى انها كلمة واحدة غير
ملتزمة من كتمان (قوله ولا يخفى) انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام (وللفراء
ان يقول بجواز تأليف الكلام من حرف واسم كما هو مذهب المبرد في المتأدى
(قوله فحينئذ ان كان خبرا) فان كان فعلا يلزم القول بنبائة لولا منابه في العمل
كحروف النداء والظروف (قوله يلزم كون المستداليه معمولا) وله ان يلزم
هذا اللازم كما هو مذهب الكوفيين في خبر الحروف المشبهة بالفعل (قوله الاولى)
والاخصر ايضا (قوله قافهم) فان قوله او يتاويله وان كان قرينة على ان المراد
بالمصدر صورة ما كان مصدرا من غير تاويل وهو المصدر حقيقة لكن المتبادر
من نفس قوله مصدرا صورة ما ليس مصدرا حقيقة (قوله وقد اشترط الرضى
الاضافة اه) وسيأتى ما يؤيده (قوله ويجب في هذا الحال الواو) عند غير
الكسائي (قوله قال الشيخ الرضى اه) اختار مذهب الاخفش والمبرد وان منعه
سيبويه (قوله لان اول الكلام كان مجازا) لانك جعلت ذلك الكون اخطب
مجازا وذلك لان اسم التفضيل في مثله يلزم ان يكون بهضم المضاف اليه فاخطب
الاكوان هو الكون (قوله مقيد بما اذا كان اوله مجازا) فيخرج عنه احسن
ما يكون الامر قائما ونحوه اى فلا يجوز الرفع فيه (قوله وجوز الشيخ الرضى)
نسبة التجوز الى الشيخ الرضى محل تأمل لان كلامه في شرحه صريح في انه انما
يجوز اذ ارفع الحال على الخبرية حيث قال فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون
الامر قائم اى اوقات كون الامر فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال
نهاره صائم وليه قائم فراجع (قوله اى اخطب اوقات كونه قائما) هكذا
في النسخ ويدل عليه قوله فالمراد ان لكن عبدالغفور حصر جعل المصدر حينيا
في رفع قائم على الخبرية فراجع (قوله فالمراد اه) جواب عما استدله المتأمنون من
جعل المصدر حينيا مستلزمين بما قالوا ان هذا المبتداء يجب ان يكون مصدرا وعبرة
عنه فراجع عبدالغفور (قوله الاولى متعاق الظرف) المذكور الواقع خبرا نحو

زيد عندك (قوله هكذا كتب في الحاشية) نقلا عن بعض نسخ شرح الرضى (قوله ولا يخفى عليك ان الواجب اه) وجوابه ظاهر ان كان نائب الفاعل للمضاف ضمير اذا ولا حاجة اليه لصحة اسناده الى اليها فتأمل (قوله مع الفاء الفصيحة) اختلفوا في انها للعطف على مقدر او جواب لشرط مقدر وعلى الثاني قدروا في نحو قوله تعالى و ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت الاية » ان ضربت فقد انفجرت فلو قدر ان في امثالها كان اقل في مخالفة الاصل اذ حذف الحرف اسهل من حذف الاسم مع ان حرف الشرط يقدر قياسا وسماعا (قوله وان صدور الضرب و وقوعه لا يبعد التعبير اه) لكن في التلخيص انه اى للنعمل ملاسات شقى يلا بس الفاعل والمفعول اه فراجع (قوله يقال وجهه ان الجنس المعرف) باللام او الاضافة او الموصول (قوله اذا استعمل) في المقام الخطاين (قوله يؤكّد وجوب كسونه) كما قاله الرضى (هذا المصدر) الذى هو الجنس (قوله غير ظاهر) لان الجنس المعرف انما يقصر على الخبر بحيث لا خبر لا يستحق له مقصور عليه (قوله وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل) لفساد المعنى على كلا التقديرين اذ يصير المعنى على الاول ان كل رجل مع صنعة كل رجل وعلى الثاني ان كل رجل مع صنعة رجل واحد وكلاهما باطلان بل المراد مقارنة كل فرد بصنعة وفرد آخر بصنعة وهكذا في جميع الافراد لامقارنة كل فرد بصنعة كل فرد ولا مقارنة كل فرد بصنعة فرد واحد كما هو ظاهر (قوله فيصح الحكم ببيانه) وقوله الاقنى فيصح ان ينوب اه ان صح ما ذكره لم يصحح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربى زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ اهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر قاله الرضى فقوله ولا يخفى اه محل خفاء فلذلك اختار الرضى كون الحذف هنا غالبا لا واجبا (قوله وهو) اى حذفهما (جازر) وان لم يحذف احدهما فقط الا في صورة النصل كما يأتى (قوله نبه على ان خبر ان) كما قال به السيد في حاشية المتوسط (قوله لانه ليس من خبر المبتدأ) اى في الاصل او عند الكوفيين (قوله ولم يقل و منها خبر ان) انظره مع ما سبق منه ان الاحتياج الى بيان التكة انما هو في الاثباتين منها لا في تركه لانه دابه (قوله ومذهب الكوفيين) احتمال بيانه

له يتوقف على كونهم يسمونه خبرا وهو بعيد الا ان ثبت النقل عنهم
 (قوله وهكذا في باقي الاقسام) هذا ظاهر في خبر لاء لفي الجنس لان الكوفيين
 يقولون فيه انه مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لاء واما اسم ما ولاء
 المشبهتين بليس على اللغة الحجازية فلا بد من بيان ونقل عنهم والظاهر انه
 لا يتم البيان ولا يستقيم النقل (قوله والوضح) بسبب ذكره الاحد ورجوع
 ضمير دخوله اليه (قوله الانقع) لما في قوله المشبهة بالفعل اى المتعدى من
 التثنية على وجهان مذهب ابصرين كما بينه الشارح (قوله من العبارة) اى
 من عبارة المتن وحده (قوله ويراد بقوله لفظا هـ) او يراد باو الفاصلة الواو
 الواصلة (قوله اصلا) اى سواء قيد بالحية او لا (قوله فلا وجه لتقييده بالحية)
 لانه يوم ان يقوم حثية اخرى يدخل عليه ان بهذا المعنى (قوله وهذا)
 اى كون الجواب السابق خاليا عن التشكك (قوله ويمكن دفع الاستدلال بان
 يحمل اهـ) واغنى المتأخر عن المتقدم مما لا يعاب كما باتى (قوله فان الخبر قسيم)
 والفاعل خارج كما تقدم (قوله ويمكن ان يقال اهـ) اشار به الى ضعف بناء كلام
 المصنف على مذهب الغير (قوله كما ان الخبر الجملة للمبتداء بين اهـ) وان كان المصنف
 من القائلين بتاويل الجملة (قوله وفي اقسامه) وفي شرائطه (قوله وما لا بد
 من ذكره عدم دخول الفاء في خبره) اتفاقا واختلافا (قوله وهو لا يرد
 على المصنف) لان المتابع في مذهبه في جانب الاسم لا في الخبر (قوله مع
 اختياره مذهب سيدييه) فيه ان مذهب المصنف ليس عين مذهب سيدييه كما
 مر (قوله فان حكم تقديمه الامتناع) يعنى ان قوله الا في تقديمه مستثنى
 في الحقيقة من المشبه كاه قال وامره في جميع اوصافه وعوارضه الا اهـ
 والظرفان حالان من المضاف اليه او تميز عن الذات المقدرة في المضافة كما
 قال الهندي في قول المصنف التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة فحاصل
 المعنى ان جميع اوصافه كواصف خبر المبتداء الا وصف التقديم او حكم اوصافه
 كحكم اوصافه الا وصف التقديم لكن الشارح فسر الامر بالحكم وحمل المعنى
 ذلك الحكم على ما هو من الاحكام الخمسة والظاهر ان الامر بمعنى الشأن والحال
 كما فسر به الرضى وغيره لكن المتبادر من عبارة المتن هو كون الاستثناء عن وجود
 الشبه اى شانه كشانه في جميع ما تقدم فيه الا في التقديم فما قيل مبنى على المتبادر

من كلام المصنف قاطعكم بيقين فساد محمل تأمل (قوله والوجوب) والامتناع
 (قوله ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا) والتقديم المضاف الى ضمير خبر ان
 ليس مشتركا بل مختص بالمشبه (قوله ولا يجب تقديمه) بل لا يجوز مع اللام
 (قوله فان لام الابتداء له صدر الكلام) لكن سياقي ان اللام في نحو ان
 زيدا اني الدار انما اخبرت الى الخبر كراهة توالي حرفي التاكيد فراجع (قوله
 ميلا الى جانب المعنى) وسبق مثله في صدر الكتاب وسياقي في المضارع (قوله
 على التركيب التوصيفي) الذي يفيد الدلالة على معنى في متبوعه لا المقارنة بامالها
 كما يفيد الحال (قوله فانه لا يجوز عند البصري) القائل بتقدير الظرف
 بالفعل فلا مجال للجواب عنه باختيار اسم الفاعل المقدر للشبوت واللام حرف
 تعريف لانه انما يتأتى على القول بتقدير الظرف بفرد فقوله فالتقدير خبر لاء
 كاشته انه لا يوافق ظاهره مذهب البصري الا ان يقال ان الفعل المقدر مع معمولاته
 ياول بالفرد كما هو مذهب المصنف وقوله كاشته اشارة الى ان المقدر مفرد
 (قوله كاشته) الظاهر كانت او حصلت الا ان يقال اختار المفرد لعدم جواز
 الواو في الظرفية الواقعة حالا الا في نحو على كتفه سيف (قوله وعليك برعاية
 جانب المعنى) اى تملك اسكن المحشى حين اراد الاعتراض على عبد الغفور
 قال في بحث غير المتصرف ان تقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين
 (قوله اذ نفى انشئ ليس الا نفى وجوده) لان المنفى والاثبات انما يتواردان على
 النسب لا الذات بناء على انها متقدمة غير مجعولة في انفسها كما حقق في موضعه
 (قوله بمعنى نفى غير الوجود) اى نفى صفة غير الوجود (قوله فلا بد من
 التسمية بملاحظة حال بعض الافراد) بأن يقال ان وجه التسمية لا يلزم اطراده
 (قوله كما عرفت) في الحوالة تأمل لان ما عرفت سابقا ان زيدا يقوم ليس
 ظهور اثر التاكيد في نسبة القيام الى الاب فراجع (قوله لظهور ايراث اثر
 معنوى في يضرب) اى فيحتاج الى التكلف السابق (قوله فذلك عدل عن
 جزئى المثال) وليكون نصا في عمل لا للخبر كالاسم (قوله واعترض عليه
 بانه يجوز عند جماعة) كما في توابع اسم ان (قوله وفيه نظر) وبجواب
 بان اللام في قول الشارح بالظرف للمصدر الخارجى للجنس وان اومه قوله
 ونحوه (قوله لو لم تقبل التقيد) اصلا (قوله لم يصح صار زيد ظرفيا)

هذه هذا المثال تتوقف على كون الظرافة من نحو افعال الطبائع لامنها فتأمل
 (قوله فالاثلاث ان لا يتجاوز) في التعايل (قوله عن المثال) اى فيها الى
 العام بقوله في الظرف (قوله فلو ترك بيان نوع الخبر لكان اشمل) اى
 لو اقتصر على قوله وليكون مثالا لنوع خبرها لا حتمل ان يكون المراد بالثوعين
 الظرف وغيره والمتعدد وغيره فتأمل ٧ (قوله قدر موصوف كثيرا اه) فجعله
 مفعولا مضافا مجازيا (قوله والوجود لغيره) كما اذا كان الخبر خاصا (قوله
 لان المتبادر من التثني نفى الوجود في نفسه) تبادره من التثني لا يستلزم تبادره
 من لاء الموضوع لنفى الوجود الرابطة تمل (قوله فدخل لا والا للخصر) وعكس
 القضية (قوله واسم الفعل لا يكون على هذه اه) يشكل بها زيدا اى خذ (قوله لا
 ينصب ما بعده) ولا يسقط تنوينه (قوله المميز بانصبوب بعده اه) لكن يرد عليه
 حذف تنوينه (قوله لانهم لا يقولون لم يحمل قثم خبرا) بل بدلا عن محل المضاف
 (قوله لكان اخصر) وانسب لقوله كثيرا كما مر (قوله ومن قل العمل) اى عملهما
 عمل ليس (قوله فقد بعد) لان التشبيه لا يوجب العمل (قوله لان التشبيه
 واقع من غير شذوذ) اى لان التشبيه في التثني والدخول على المبتداه والخبر
 (قوله ولاشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال) لان قياس ما نقص
 مشابهته ان لا يعمل (قوله وهو السكره) سواء وقعت في الشعر او في النثر
 كما مثل المصنف بقوله ولا رجل افضل منك (قوله ومن قال هو الشعر فبيانه
 محمل) ل لزوم بطلان مثال المصنف لانه من النثر لا من الشعر لكن الظاهر
 من كلام الشيخ الرضى انها لا تعمل اصلا لا في الشعر ولا في النثر وان قالوا
 يحى في الشعر فقط ومثال المصنف على هذا مصنوع لا اعتبار به (قوله
 في الحاشية الصدود الاعراض) فضارعه يصد بالكسر لانه لازم واما الصد
 بمعنى المنع فضارعه يصد بالضم لانه متد (قوله ومنع وجوب تكرار المرفوع
 بعد لا) بل جعل عدم التكرار شاذا وحل البيت عليه (قوله فان التكرار اما
 يجب اه) ظاهره مناف لمضمون كلام الشيخ الرضى حيث قال الاولى ان يقال
 هي اى لا براج مثل لا اله الا انه يجوز لها ان تهمل اى لا تعمل مكررة نحو
 لا حول ولا قوة ويجب ذلك اى الإهمال مع الفصل ومع المعرفة ويشذ في
 غير ذلك نحو لا براج فراجعه (قوله من قيل لا شئ) اى معدولا فلاء اسم

٧
 وجهه ان في شموله
 حيث لا يغير المتعدد
 شفا والاقتضار
 على الاحوج من
 باب الاكتفاء ولا
 يعمل المذكور مثلا
 لهما منه

بمعنى غير ظهر اعرابه فيما بعده (قوله لجواز ان يكون متعاقبي الطرفين
 مر فوعا) و يـكـون راجح مر فوعا بالابتداء بالعموم (قوله فلا يـجـلـلـ مـطـرـد
 تعريف علم المفعولية) اى تفصيله بقوله وهى اربع اهـ (قوله تملقا بخصوصا
 اى اولها وبالذات اما بالوقوع عليه او فيه اوله او معه) قوله على الاربع
 اى المفاعيل الاربع (قوله قات المفعول فى اللغة ما يصبغ اهـ) فيه ان الظاهر
 ان المفعول فى اللغة وكذا سائر المشتقات موضوع لما تنصف بالعمل لا بالقوة كما قالوا
 ان المسكر مجاز فى الخمر فى الدن الا ان يراد ان لفظ المفعول شاع فى صرف اللغة فيما
 من شأنه وقوع الفعل عليه (قوله بتعاق الفعل) اى الايقاع (بالفعل) اى
 بالايقاع (قوله فدفعه واضح على هله) لان الفعل بمعنى الايقاع من الامور
 الاعتبارية التى لا وجود لها فى الخارج والتسلسل فيها غير محال لا تقطاعه
 بانقطاع الاعتبار (قوله لا مقيدا) بل هما من قيل المقيدين بغير مقيدين
 مختلفين لا من قيل المطلق والمقيد (قوله لانه فعل) اى فعله فاعل الفعل
 المذكور (قوله ان ضرب الثانى ليس ما فعله الفاعل) لان الفاعل لم يفعل الا
 مدلوله التضمنى (قوله تفنن فى البيان) حيث جرى هنا على عدم الاجراء وفى
 الاخوات على الاجراء (قوله والشارح جعل الاسم محذوفا فى تعريفات اخواته)
 حيث قال فى المفعول به اى اسم ما وقع وكأنه اكتفى به عن الاخوات (قوله اكتفاء
 بذكره فى تعريفه) جرى على عدم اجرائه (قوله عطف على قوله مذكورا
 اولها) لاعلى قوله مقدرا كما قلناه عبدالقصور (قوله فى قولك ضربى ضرب
 شديد) وصف به ليكون فى الاخبار قائدة (قوله وضربى انواع) اى ولم
 يخرج انواع فى قولك ضربى انواع (قوله انه اسم يدل) مطابقة او تضمننا
 (قوله مثلا ضربا فى ضربت ضربا يدل اهـ) لان الهيئة التركيبية بين الفعل
 والمفعول المطلق يدل على اتحاد الفاعل بخلاف التركيب بين المبتداء والخبر (قوله
 وانما هو) اى الاحتياج اليه (قوله لاجراء مثل اضارب زيد اهـ) قاته يدل
 بحسب التركيب على ان الضرب فعل زيد (قوله لاجراء تاديبا فى ضربت
 تاديبا) فيه تأمل فان هذا التركيب يدل على ان التاديب فعل المتكلم ولذلك جاز
 حذفه الاسم (قوله وانما هو لاجراء اقاتل اهـ) هذا وقوله اضارب يقتضى
 ان المراد بقوله اسم يدل ما هو الاعم من المطابقة والتضمن كما فى تعريف الاسم

والفعل (قوله بحسب دلالة التركيب) لان التنازع يقتضى توجه العلمين الى
معمول واحد (قوله فتأمل) قد يقال اذا كان المراد بالفعل المذكور ما هو اعم
من شبه الفعل فكيف يصح القول باخراج نحو ضارب وضرب به الا ان يقال
المبادر منه كون ذلك الفعل مغايرا لذلك الاسم فاخرجه به بمعونة هذه المغايرة
صحيح كما بآى فى المفعول به من ان اخراج المفعول المطلق عن تعريفه بالمغايرة
المفهومة فراجعه (قوله وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتى)
فيه انه لا فرق بينه وبين اضارب زيد وضرب زيد شديد فتدبر (قوله لا يجد
ان يكون متعلقا بالمذكور) تعلق الحال بعامله اى ملتبسا بعماء (قوله بل على ما
قصد به من الافراد) اى بل المراد اشتغاله على ما قصديه (قوله ثم خروج نادينا)
اى بعد كون المراد ذلك (قوله لو كان التساوي غير الضرر) فى التحقيق كما
فى التصور وسياق منه العينية فى المفعول به فراجعه (قوله اما اذا كان فى التحقيق)
اى فى كونه محققا اى موجودا فى الخارج وعسارة عبد الخنوز فى التحقيق وهو
اوضح (قوله اى لنا كيدا للعامل باعتبار تمام معناه) فتؤكد هنا اعم من مؤكده
فى التث فراجعه (قوله ان يكون مثل ضربت ضربه فى ان من الماضى) لعله
مثال مصنوع (قوله مفعولا مطلقا لتأكيد) لان الحاجة وان ذكروا ان المصدر
الموصوف للتويع لكن الوصف هنا لا يشيد النوعية (قوله اى عدد الفعل) اى
افراد الشخصيات (قوله والا لكان فى مفهومه زيادة على مفهوم الفعل) فلا
يكون تأكيدا والمفروض انه تأكيد (قوله او هو) عطفيه بحسب المعنى على قوله
اى المفعول المطابق (قوله فهو لدفع توهمه) اى ولا توهم فى اخويه وقد عم
من التعريف انه لا يشترط ان يكون بالفضله (قوله لو لم يكن القعود مخصوصا به)
والا فلا بد من التجوز فى الساميل او المعمول او القول بانه على سبيل الفرض
والتقدير (قوله كما ذكر فى شرح المصابيح النبوية) يلزم مراجعة ذلك الشرح
فان هذا الفرق عكس ما هو المشهور فى الفرق بان القعود لقتلهم والجلوس لنحو
التائم (قوله ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الساب) التصريق فان يتعد من
باب ينصر ويجلس من باب يضرب (قوله اى فيما عدا مثل ضربته انواعا)
منه قوله تعالى « ولا تضربوه شيئا » (قوله والظاهر مع سبويه فى ان ثبت
الله نبأ) للزوم موافقة التأكيد للمؤكد فى المعنى دون التمسك (قوله وهو من

قيل (أنواعاً من الضرب) في اتحاد الماصدق واختلاف المفهوم (قوله مخفف
 أخير) بخلاف مخفف خير (قوله ولا يغير في التثنية والجمع والتثنية) ينفي
 أن يجري فيه التفصيل المشهور في اسم التفضيل من لزوم التسوية مع من (قوله
 وفي القاموس فلان) و معلوم أنه يجوز الأمران عند الإضافة (قوله استعمال
 الأفعال العامة فيه) أي المصدر الذي حذف عامله قياساً (قوله لأن كل مصدر
 اضيف) تقرير للاعتراض على وجه التردد حاصله أن أراد المصنف مثلاً بتلك
 الأمانة ما هو الظاهر منها من كونها غير مضافة فالحذف غير واجب وإن أراد بها ما
 استعمل باللام كما قيل فوجب الحذف قياساً لاسماعي (قوله فحذف عاملها)
 أي وجوباً (قوله أو ليس بواجب) فلم يتحقق صورة يجب الحذف فيها سماعاً
 (قوله هو الجواب الأول) إذ لا لام في عبارته لكن الوجوب حينئذ غير مسلم
 (قوله لاحاجة إلى حمل المثبت على ما يريد أتاه) إلا أن يقال أنه تنبيه على أن
 المستثنى هنا ليس في حكم المسكوت عنه كما يقول الحنفية في نحو ما جئني القوم
 إلا زيد فتأمل (قوله لأن الصفة الواحدة لا تصح أن تكون تابعة لموصوفين)
 فهو من باب التنازع في الصفة كما يأتي (قوله إذ لا وجه للفصل بين الصفة
 والموصوف) ولأن مختار البصريين عند التنازع أعمال الثاني وقد سبق أن الفصل
 جائز فراجعه (قوله بشاؤله بواحد من نفي) كما يفرد الضمير بعد المعطف بأو
 (قوله أو معنى نفي) كما يفيد المعطف بأو (قوله لعدم قصد المتكلم خبريته)
 بأن لم يرد زيادة المبالغة (قوله بمعنى الأيسر سيرا) إنما قيده لجواز أن يكون
 الأيسر أخبر كان يتأويل أو مبالغة (قوله لنفي السير عن زيد) الظاهر أن يقول
 لأنه لنفي ما عدل السير عن زيد (قوله قلت) بحيث لا يرد بذلك الرد (قوله
 والمفعول المطلق لا يكون كذلك) أي مرفوعاً بالعامل المعنوي (قوله وفيه نظر)
 لعل وجه النظر أنه لا فرق بينه وبين ما زيد السير بالرفع وقد يميز عنه بقولنا
 لا يكون أم مع أنه ليس بمفعول مطلق والمفعول للعامل المعنوي فما هو جوابكم
 فهو جوابنا (قوله بل يصح ما حاكك الاتسير سيرا شديداً) أن كان خطاباً
 لا يستقيم الحل إلا على إضمار أن (قوله لكنه بعيد) تخالفته ضمير المعطوف عليه
 ولأن اعتبار بعض المذكور ضمناً دون بعض تحكما (قوله أو مكرراً بعد متداً)
 ولو منسوخاً أي فلا يحتاج إلى قولنا طالب للخبر (قول الشارح واما جمع

بين الضابطين لأشترأ كهما هـ) اى مع امكان اجتماعهما نحو ما زيد الاسيرا
سيرا فلا يرد ما اورده المحشى لان التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره متباينان
لا يجتمعان (قوله اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق) فيحتاج الى ان
يجعل من قبيل « ان نطق الإلنا » اى حقيرا (قوله فانه يصح فيه تقدير العامل
قبل الا) لان المستثنى مقيد والمستثنى منه مطلق (قوله او المصدر المقيد بالحال)
وغيره من سائر المتعلقات (قوله نحو اصحبت) الطاهر اصحبت (قوله فلما ان
تفعه او يتفعك) الطاهر فلما تفعه او تفعك (قوله في وقت السرور) الظاهر
في حال السرور (قوله بواسطة يسمى اثراله) اى لكونه واسطة فلا حاجة
الى التشبيه كما قاله عبدالغفور (قوله وجئذ) اى حين اذا كان الاثر هو الغرض
حقيقة (قوله مفعولا له) هذا ذ هول عن الفاء التفصيلية (قوله لانه) اى محته
المقيدة بالاضافة اليه (اثر سفره) لا اثر مطلق السفر (قوله وسفره مضمون
الجملة) اى فيجب الحذف في المثال المذكور كان يقال له سفر فلما حجة او اغتناما
(قوله ممنوع) يؤيد المنع قولهم ان الفذلكة من قبيل الاجمال بعد التفصيل كما
ان الفهرسة من قبيل الاجمال قبل التفصيل (قوله في صورة تقديم التفصيل) اى
ان سلمنا ان التفصيل يتقدم الاجمال (قوله لا وثوق له) بل موقوف على ثبوت
القول بدون الحذف (قوله وهو يقتضى ان لا يجب الحذف) اذ لا يمحتمل الجمع
بين المن والفداء معا او مرتبا (قوله ولولم يذكر المحتملة لتناوله) لئلا تكون فائدة
التساؤل وعدمه لا تطهر الا بعد ثبوت الوقوع في الكلام اى وما لا يمحتمل
لا يقع في كلام العقلاء فضلا عن الفصحاء (قوله لا يشبه به شئ) لان مثل اداة
التشبيه (قوله او بمعنى للتشبيه) مصدر مبنى للفاعل (قوله ولا بد من تصحيح
النقل) بتسام الاستقراء (قوله لتعيين محل الخلاف) فيه نظر لانه لا فرق بينه
وبين تعيين الضابطة تدبر (قوله لانه في مثل هذا التركيب) المذكور في المتن
(قوله الاولى انه احتراز اه) ليكون المحترز عنه بحيث يلى لفظة عن فلا يتوهم
ان المراد هو الاحتراز عن صوت زيد كما يتوهم في مثال الشارح مع انه ليس
مشبها به (قوله اوصفة) ليكون الصفة او الحال دالا على امر زائد فيفيد (قوله
بتقدير مثل) وكذا في الحالية (قوله هذا اذا كان منكرا) بتكثير المضاف اليه
(قوله اما اذا عرف) بتعريف المضاف اليه كصوت الجمار (قوله لانه بتقدير

مثل (كانه قيل فاذا له صوت مثل صوت الحمار واما التاويل بالمتكر فلا يفيد لانه معرف) قوله وعمله لهذا التاويل (وقيل لمناسبه في الاشتقاق وعليه الشارح كما ياتي) قوله قيل هو اسم بمعنى المصدر (مرصه لظهور كونه مصدرا لان الغالب في الاصوات ان يجيء على فعال (قوله الاوضح) والاخصر (قوله وقوله لها صفة محتمل) لكن مقابلته بقوله لها محتمل غيره تقتضى كون الظرف خبرا وغيره صفة لكن يلزم الفصل بين الصفة والموصوف (قوله وهذا خلاف الرواية المشهورة) مع انه يلزم ان يكون شبه مضاف (قوله نحو رجع القهقرى) فان الرجوع محتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد وهو المستند (قوله وجعل تسمية المصدر اه) فاحتاج الى تاويل قوله تاكيدا لغيره ولم يحتاج الى تاويل قوله تاكيدا لنفسه (قوله فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا لنفسه) لا قوله تاكيدا لغيره كما زعمه الشارح لظهور المغايرة بين لفظي اعترافا وله على النقد درهم (قوله ووجهه انه) اى لفظ المصدر نحو اعترافا (قوله لوسمى القسم الاول تاكيدا ليس لغيره) لكن لقال ان يقول انهم وضعوا تاكيدا لنفسه موضع ليس تاكيدا لغيره واصطلحوا عليه كما اصطلمحوا على وضع في غيره موضع لافى نفسه في تعريف الحرف كما مر فراجعه (قوله اولغيره) اى الاثنى فقط (قوله فالوجه ان يقيد الاضافة اه) فيكون قيد التثنية لنوا (قوله في القاموس الب اقام كلب) بناء على عاده من تقديم الا شهر في التفسير (قوله والاول انسب بمقام رعاية الادب) لما فيه من رعاية حال مخاطب دون نفسه (قوله لانه اوقع الفعل به) الظاهر ان الباء حينئذ للالتصاق (قوله فيتعلق بالفعل) الذى في ضمن المفعول (قوله اولصلة) اى للتعدية (قوله وقيل لانه سبب لوجود الفعل) لكن الفعل المتعدى امر اضافى (قوله ليس اسم ماوقع عليه) بل هو عينه (قوله كما اذا تضمن معنى الاستفهام) نحو من ضربت (قوله او الشرط) نحو من ضربت اضربه (قوله والاستفهام طارئة) على اصل الوضع (قوله ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التعليل) يعنى ان التعليل من المجاز المشهور لا يعد تعسفا في التبريف (قوله يعنى ارباب اللغة يقولون) اى فليس ذلك القول مختصا بالادباء (قوله يشمل هذا التعلق) اى تعلق الذهاب بزيد (قوله وحرف الجر لتغيير المعنى) اى تغيير معنى ذهب الى معنى الاذهاب (قوله بل في التميز تعلق

بما ين به) وهو الذات المقدرة (قوله على أنه يشكل بالمفعول الثاني والثالث
 حينئذ (بل يشكل بالمفعول الاول لوسم ان الاسناد يسمى تعلقا (قوله فاحتاج)
 بعد تميم ان الاسناد يسمى تعلقا (قوله نعم تقييد التعلق) يتعلق غير العاصلية
 (قوله ليس وقوعا) صادرا من غيره (قوله لاحاجة الى هذا الاعتبار لاجراجه)
 اى فالظاهر الاختصار على قوله والمفعول المطلق عطفا على قوله المفاعيل الثلاثة
 (قوله الاولى ان يقال فخرج اه) لانه اخصر ووضح (قوله في اعطى زيد
 درهما) قيد لكليهما (قوله وهو الارجح الالىق بالاعتبار) لانه مرفوع
 والمفعول به من المنصوبات وللايفوت فائدة تدوين علم الاعراب (قوله كما
 لا يخفى) لانه تعبير بما كان قبل الوقوع مجازا فلا يدل على تسميته به بعد الوقوع
 (قوله فيحمل عليه) لانه لا يحمل اللفظ في الترميزات على خلاف المتبادر
 (قوله ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة) لان الوقوع ليس من اوصاف المعنى
 المطابق بل التضنى وهو الحدث وقد تقرروا انهم لا يجرون صفات المعاني التضمنية
 على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقة كما سبق (قوله لجواز ان يكون
 التقديم للتخصيص لا للاهتمام) فيه ان التخصيص احد اسباب الاهتمام (قوله
 معناه الحث على الفرار من المرء) اى نفسه الامارة (قوله لان القرآن نزل
 على لسان المبدأ) قال الله تعالى « بلسان عربي مبين » (قوله بعد ما ثبت في
 الشرع) وبوروده في الشرح وتقريره له ظهر ان ما وقع منه قبل ورود الشرع
 لم يكن فيه ترك الادب لكنه مبنى على انحصار المجاز في حروف النداء في التنزيل
 فتأمل (قوله فاستبعد جعله مجازا) اى بالتنزيل (قوله فتأمل) فقد تنازع
 بان المطلوب لا زم غير داخل في ماهية الطلب (قوله يمكن دفعهما اه) اشار
 بالامكان الى ضعف جعل القرينة ثابتة والالزام جعل كل حذف واجبا اذ من
 شرط الحذف القرينة (قوله فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا) الظاهر انه
 لا يصح اذ لا يخفى ان تقدير الفعل مستلزم لتقدير الضمير المستكن فيه وقد قالوا
 ان الفعل والفاعل محذوران معا فراجعهم (قوله فلا بد ان يكون المقدر عنده جزئى الجملة)
 وقد سبق من المحشى ان يازيد عنده من تركيب الحرف والاسم فراجعهم (قوله
 ونقص باف بمعنى اتضح) وفيه ان اف بمعنى تضجرت لان اسماء الافعال لا يكون
 لا بمعنى الامر او الماضي وانما عبروا بالمضارع لمناسبة الانشاء كما ياتي في الشرح

(قوله وتمقب بأنه صوت) هذا انما يتم لو لم ينقل عن الصوت الى اسم الفعل كما تقدم في الشرح (قوله واورد عليه وعلى مذهب سيده) لوجه تخصيص مذهبهما فانه يرد على مذهب المنبر ايضا ويمكن ان يحاجب على مذهبهما بما اجاب على مذهب ابى على قدبر (قوله كما في الشرط) لا يستقل بدون الجزاء (قوله والقسم) لا يستقل بدون الجواب (قوله وعلى مذهب ابى على انه استعمل الجملة) اى باجزائها الثلاثة (قوله فهمي بجزئها) الظاهر بن مع الجزء الثالث وهو الفاعل (قوله والمنادى بمنزلة الفاعل) المستتر في الامر (قوله فاعرفه) فان زيد وان كان فضة في ادعو زيدا امكن صار عمدة في يازيد لكونه بمنزلة الفاعل في اقبل (قوله لا انه يجوز ان ينبنى) اى بالامكان العام حتى يدخل فيه يازيد و يازيد بن عمرو (قوله لانه ظاهر الحال في المسائل) حكما قالوا ان مهملات العلوم كنية ومطلقاتها ضرورية (قوله كاقسام المرفوع) اى المنبنى على ما يرفع به والظاهر ان يقول كاقسام غيره من المرفوع (قوله لاتصال بينهما) اى بين المستغاث والمنبنى على ما يرفع به (قوله للنسب) ان كانت الاستغاث بالالف (والتغير من الحالة الاصلية) ان كانت الاستغاث باللام (قوله فيكون) الظاهر ان يقول فيكون التغير عن المسند اليه بالمنادى ام كما في مقابله قدبر (قوله اسناد يرفع) الذى يدل على ان كونه مادى قبل الرفع (قوله الى المنسدى) اى الى ضميره باعتبار وصف المنسدى (قوله باعتبار ما يؤول اليه) اى من شانه ان يؤول اليه (قوله ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى) التى يدل عليه لفظ المنسدى تضمننا وهى الاسم بدون اعتبار وصف المنادى (قوله من قبيل واعدلوا هو اقرب للفقوى) فان ضمير هو راجع الى العدل الذى دل عليه اعدلوا تضمننا (قوله ويتجه ان مما به الرفع النون) الا ان يراد به رفع الاسم بقربة ان الكلام في باب الاسم (قوله واما مقابله شبه المضاف) او المضاف بالاضافة اللفظية (قوله وقيل ينصرف المفرد اليه) اى ما يقابل المضاف وشبه المضاف لانه مطلق والمطلق عند تذر العمل باطلا فله ينصرف الى السكامل كما ياتى في التميز (قوله فظن ان المعنى انه من تمامه) فقال لا يتم معناه (قوله اذا جعل علما) لشخص واحد (قوله فانه لا بد وان يجعل) ذلك النداء (قوله والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف) ان قصد معين فتحو يارحلا يضرب ان اريد به معين فلا بد

من جعله من نداء الموصوف وان اريد به غير معين فيجوز جملة من وصف المتنادى
فراجعه (قوله فانه) اى وصف اسم لاء (قوله لم يلزم وصف المعرفة بالجملة)
فليس فيه اضطراب نحو (قوله وفي باب لاء الاولان فقط) فيه انه يجب ان يخص
بغير العلم اذ الرفع والتكرير واجب اذا دخل لاء على معرفة (قوله بمعنى
المناسبة له) كما مر في تفصيل صاحب المفصل وسيأتى (قوله وتلك الحاجة وان
فقدت في العلم) فيه اشارة الى رأى المبرد وهو ان العلم لا ينادى الا بعد التكبير
(قوله ولا جرك) عطف تفسير (قوله وفي يا الله به) عطف بحسب المعنى
كانه قال المعنى فى يا يزيد ونحوه اغنى لفعلك ولا جرك وفى يا الله اغنى لمقتضى
ذاتك وبرمك لتزده عن النفع (قوله ولا يكون لام الاستفانة) الاوضح
ولا يكون لام التخصيص كما يفهم من سياق عبدالغفور فراجعه (قوله
فما قيل) فى الجواب عن الاعتراض الثانى (قوله من ثمة القاعدة) بان يجعل
بدل البعض (مبنى على الفنية) لانه لا يصح جواب الاعن الاعتراض الثانى
فقوله او باناه يقتضى كونه جوابا عن كليهما فالصواب ان يقال ويجاب
عن الاعتراض الثانى بان قوله اه (قوله مساوى) جمع سوء كحسان جمع
حسن (قوله فيغير حاله) عن حالة الغرابة (قوله ويدفع عنه ما يوجب هذا
التمجيد) حتى يبقى ما يطبقه (قوله فيما سبق) من وقوعه موقع كاف
الخطاب حقيقة (قوله ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية) لغيتها فى الاسمية
مع الواو ويحتمل ان تكون اعتراضية ويؤيده قوله حينئذ (قوله فيدخل بالمقصود)
اى كون الجملة حالية (قوله لانه يفيد الفتح بالالف بعدم اللام) فيفيد اجتماع
الالف مع اللام بلا فتح (قوله لان الالف يوجب فتح ما قبلها) والجواب قد يكون
تقدرا او محلا (قوله وجود الالف) اى دوامها (قوله لا قبضاء اللام
الحنث) فتمين كون الجملة اعتراضية (قوله مما هو مبنى على الفتح) قل
النداء (قوله مع انه داخل فيما سواهما) لانه مضاف (قوله ولا يخص ما
سواهما) ويحتمل ان يقال انه اراد انه ينصب لفظا او تقدرا او محلا من غير
بناء على ما يرفع به لا لفظا ولا تقدرا ولا محلا وهو غير مشترك بين كل منادى
لان النصب المحلى فى نحو يا هؤلاء مسبوق بالضم المحلى بخلافه نحو يا يوم اه
(قوله من لا مثال له) اى لا مثل له (قوله يا حانيا لا يعجل) من باب نداء

الموصوف (قوله قدوسا) من باب وصف المتنادى (قوله فانه لا يجوز القدوس) فيؤنوا وصف المعرفة بالكرة للتشاكل (قوله اعني التوابع في الصورة والحقيقة) لانه الفرد الكامل الذي ينصرف المطلق اليه عند تقدير العمل باطلاقة (قوله لانه قيل فيه ويبي دون غيره) لانه قيل فيه ويفتح لا ويبي (قوله ولم يجوز نصبه) كما جاز في اعني ضرب زيد وعمر وثلثا يفوته الاستثناء (قوله يعني ان الحكم الاتي) بقوله ترفع وتنصب (قوله يرشد) بمعونة سبق الحكم على المستغاث بالالف بالبناء على الفتح (قوله الى تفهيد المبني) اى في المتن يكون على ما يرفع به (قوله لانه حكم مخصوص) فيخصص المحكوم عليه بالدليل العقل (قوله ببعض افراده) وهو الذى بنى على ما يرفع به (قوله فانه لا يجوز في العاقل) حين بنى زيد على الفتح كما هو المختار (قوله لانه لم يعلم حكمه بعد) بخلاف المستغاث فانه علم حكمه (قوله بل التقييد) يستدعى (قوله فالتفصيل ليعرف التوابع اجالا) قبل معرفتها تفصيلا (قوله لان استعمال العرب مختلف) كما يدل عليه قوله في الاغلب (قوله يرشد الى ذلك قوله وكان اختار عند المصنف ذلك) اى فذلك قلنا ان الظاهر ان يقول عند الاكثرين اه ولم نقل ان الظاهر ان يقول وقد جاء بدل قوله وقد يجوز كما في عبارة الهندي مع حصول الملازمة به ايضا (قوله لكن تصريحه اه) تبعا للاكثرين (قوله في وصف المتنادى المستغاث) باللام لان وصفه مجرور فكيف يصح الاختصار بتقدير هو او اعني فامل (قبوله والمقام لا يحتمل تفصيله) حاصله ان الصمة مثلا لما كانت عارضة جعلت في حكم الاعراب ولما كان حرف التداء سببا لعروضها جعل تاملا في التابع فراجع (قوله او لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه اه) لان التأكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة لا يدخلها اللام حال كونهما التأكيد واما اللفظي فيقال فيه يا رجل رجل لا الرجل فراجع (قوله اثر حرف التداء) وهو الرفع (قوله فينبى ان لا يختار فيهما الرفع) حين عطف على المتنادى (قوله قصد بلاهه التعريف) مادام كذلك (قوله اقتضت ذلك التخصيص) فيلزمها لام او اضافة (قوله ويسمى علما غالبا) كما يسمى نحو زيد علما قصديا (قوله عطف امرين) بعطف واحد (قوله لان العامل في صفة المتبذء والخبر واحد)

فلا حاجة الى جملة من عطف الجملة على الجملة كما قيل (قوله او الضمير راجع)
 عطف بحسب المعنى (قوله فكيف ذكر مع مسائل السابع) بين المستثنى
 والمستثنى منه (قوله وفيه نظر لجواز اه) فكان على المصنف ان يقول والعلم
 المنبى (قوله المتبادر ما هو الاعم) فكان على المصنف ان يقيد بعدم الفصل
 (قوله فتقدير الارادة لا يسمن ولا يبقى من جوع) ان اريد بالارادة ما اريد
 بقوله لانه هو المقصود بالنداء تعين تقدير الارادة فتدبر (قوله فطنة الناظر)
 اى المعترض (قوله لان المتأدى طالب التخفيف اه) حتى يفرغ للجواب
 الذى هو المقصود (قوله لصح يا ايها التجم او الصمق) مع انه لا يجوز لان
 العلم يصح وقوعه خبر الاصفة (قوله ولان جعل المعرفة باللام وصفا اقرب اه)
 من جملة خبرا للمبتدأ العائد الى المتأدى لانه يفيد الاتحاد بينه بواسطة كونه عبارة
 عن العائد اليه بخلاف الوصف فانه يفيد بدون واسطة (قوله بتدور الموصوفة)
 وكثرة الموصولة (قوله وقوله يا هذا الرجل يشمر بالتزام اه) اى فلو قصد نداء
 اسم الاشارة جاز يا هذا الرجل وياذا ويا هذا الرجل برفع الرجل ونصب (قوله
 لاحاجة الى نكتة التزام الرفع) التى يبينها بقوله لانه المقصود (قوله اذ يجوز
 فى يا هذا الرجل) الاولى ان يقول فى يا هذا الطويل (قوله واهذا) اى لعدم
 جواز الوجهين فى تابع المتأدى المعرب (قوله واما ما قيل) فى الاعتراض على
 ذلك القائل (قوله انه) اى الرجل مثلا (قوله وتخصيصه بالحكم الاخير) كما
 خصه الشارح (قوله وان كان اشد تناسبا بالمقام) لان المقام مقام التوسيط
 (قوله انك تقول) الظاهر انهم قالوا (قوله من غير ان تقول) الظاهر من
 غير ان يقولوا (قوله فى الاغلب) احتراز عن مثل صرحت بك انت (قوله
 بتقديم الخبر) فيه نظر بظهور التسامى فى مثل لله الحمد (قوله قلت لا نزاع)
 اى لا اختلاف بين كلاميه (قوله والسكون اكثر) وهو الاصل عند بعضهم
 وقال الرضى وهو اولى (قول الشارح احتراز عن نحو يا فتى) لانه لو
 حذف الياء فيه التباس بالمفرد المعرفة بالنظر الى هذه العلة احتراز المحشى عن
 يا فتى (قوله لدلالة ياء الجمع والتنشئة على الاضافة) و الياء فى حكم الكسرة لكن
 لا يتعين كونها ياء الجمع لاحتمال كونها ياء المتكلم فتأمل (قوله اكتفاء
 بالكسرة اه) كما مشى عليه الشارح اولا (قوله وقوله المنيرة بالحذف او

القلب مغير عبارة الرضى) لا يتعين كونها مغيرها في بعض نسخ الرضى
 عين عبارة الشارح بلا تغيير فراجهما (قوله جعل بالهاء متفقا سيكون)
 اى لا يجوز المقدر (قوله وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء)
 لان مطلقا العلوم ضرورية (قوله والوجوب ليس الا مع الالف)
 في الوجوب معها تامل فراجبه (قوله فلاولى ان يكون وبالهاء عطفا على
 محذوف) ومتعلقا بما تعاق به (قوله الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما
 يشمل الوجوب) هذا مبنى على وجوب الهاء مع الالف وهو ممنوع (قوله
 ويستفاد هذا من عدم التقيد بوجه) مع عموم قوله والمضاف الى ما المتكلم
 اليهما (قوله وانما تناسب الكسر) والظاهر وانما ينسبها (قوله والفصل
 للمتقدم) لان الحذف خلافى الاصل ولانه الانسب بالنعى (قوله لاقادة العبارة
 اه) مع انه ليس كذلك (قوله كما تناع) اى كما شاع في الشرع الاكتفاء بذكر
 احكام المذكر (قوله والاولى ان الجواز اه) لان الظاهر في المطلق عدم التقيد
 ما امكن (قوله وعامله الجواز) الذى اريد به الوقوع وهو الظاهر من قوله
 واقع ضرورة (قوله فلم يوجد شرط نصب المفعول له) وهو اتحاد فاعله وقاعل
 الفعل المعلن (قوله ففعل العامل في ضرورة الترخيم) الذى هو صفة المتكلم
 كالاضطراب فالتحذف فاعلهما (قوله اى جائز وقت ضرورة) فيكون قوله ضرورة
 مفعولا فيه كما نص المصنف في شرحه عليه (قوله ولك ان تجعل الاضطراب
 صفة الترخيم) لكن وصف الترخيم بالاضطراب ينبغي ان يكون مجازا كالكتاب الحكيم
 (قوله لم يقله القاموس) يتامل فيه (قوله استنبأنا بجعل الضمير لترخيم المنادى)
 لما فيه من نشر الضمير وتفكيكه او قرئت منه (قوله للثلاثة العدمية رابع)
 هذا انما يتم اذا كان الهاء في نحو ياطلحة هاء التانيث وان كان هاء السكت كما قال
 الشيخ الرضى فلا رابع (قوله فاك تقول في ياضباع اه) لكنه جعله الرضى
 هاء السكت وتبعه عبدالغفور (قوله من بيان شرائط مطلق الترخيم) للمنادى
 (قوله شرع في بيان شرائط خصوصياته) كحذف حرفين (قوله او المراد ما
 هو مدة مطلقا) اى في الاصل وفي الحال (قوله ولك ان نأخذ فيها) بارجاع
 ضمير هو الى احد القسمين (قوله لا يوجد) في الكلام انفسيح (قوله قدر
 المضارع) دون الماضى والمبتداء (قوله مع مفعلى اخواتها) فيه لطافة (قوله

فان المعنى على الاستقبال وكلة قد يناهيه (قوله على المركب حقيقة وحكما)
لانه الكمال (قوله مفردة حكما) لانه أجرى عليه الاصراب الذى يستحقه
جزئ (قوله الفاء التبيجة) لتفريع الجزئى على الدكلى (قوله ومن
قال هي فصيحة خرج عن الفصاحة) فيه انه لامساقاة بينهما اذ الفصيحة اما
داخلة على جزاء شرط مقدر او عاطفة على محذوف ولا يختص فاء النتيجة
بالعطف على المذكور (قوله فالاولى ان يؤخر عن بحث المتأدى برمه)
ويمكن ان يقال انه لما سبق من مباحته الالحذف وكان المتدوب مشاركا للمستغاث
فى عدم جواز حذف حرف النداء اخره عن المتدوب (قوله واطهر) لثلا
يتوهم ان صيغة النداء اعم (قوله اعبرت) واما الاستعمال فمشارك بين الحقيقة
والجواز (قوله للمتدوب) لمشابهة المتأدى فى الاختصاص (قوله لانه كان سبب
هالك النادب) فذكر السبب وأريد السبب كما فى قولهم امطرت السماء نياتا (قوله
بتضمن معنى الامتياز) صحة التضمن تتوقف على الجمع بين المعنيين فى الارادة
لانه فائدته ولا يخفى امتناع الجمع هنا لان المقصور عليه لا يمكن تقدير دخول
الباء عليه لكونه مستندا اليه لاخص ولعل الصواب ما قاله السيد ان الاختصاص
يجاز عن التخيير فراجع (قوله اشعار بوجه زيادته) من مدال صوت لاظهار
التفجع المطلوب له (قوله فيما كان حركة اخره اعرابية) لمروضاها (قوله
اشارة الى ان زيادته) وعليه معنى الشارح (قوله اوقع فى مكانه) لانه يكون
التقدير فاذا زدت الالف فان خفت اه (قوله فانه) اى نداء المضاف الى مخاطب
(قوله والاصل يوسف على وزن يوجب) فعلة منع الصرف فى العلمية ووزن
الفعل الاصلى لا العلمية والعدل لان العدل لا يكون الا على اوزان مخصوصة كما مر
(قوله وبعده معرفة عموم مفهومه) اى مفهومه العام فهو من باب مجرد قطيعة
(قوله وحينئذ التعريف للمام) على المفاعيل الخمسة (قوله وهو اما
مفعول مطلق) مجازى اى اضمارا مبني (قوله ولك ان تجعل على معنى مع ظرفا
لفوائه) فيه نظر لانه لاوجه لجملة ظرفا لقوا والاولى جملة حينئذ ظرفا مستقرا
اى مصاحبا مع شريطة التفسير كما فى الملاوة فراجع (قوله تعلق الجرور والثانى
به) فبعد ذكر الصلتين يتعين التضمن كما يتعين الجواز عند ذكر صلاته فقط كما
فى واحتمل بوا (قوله لان العامل ايضا مجرد الفعل اه) والباء فى نحو مررت

شرط لا شطر (قوله متعلق بجميع أموره) أى بسبب ذلك الاشتغال
و بمجرد رفع ذلك الاشتغال و بالمفعولية اما كون الاول ظاهرا فلان تعليق الحكم
بالمشتغل يشعر بسببية الاشتغال بذلك الحكم و اما كون الثانى ظاهرا فلان انتفاء
السبب انما هو لا انتفاء السبب و اما الثالث فلان المقام مبحث المفعول (قوله قدم
فى هذا القسم ما هو اعرف فيه) من المشتغل بالمتعلق لانه لا ينصور فيه الا تسليط
المتناسب بالزوم بخلاف نحو زيد اجبت عليه مما هو مشتغل بالضمير فانه يجوز
فيه تسليطه بينه و تسليط المتناسب بالتزادف تأمل (قوله تأمل) فان لزوم امانة
السيد لضرب غلامه من قبيل اللزوم اليين وقد يدعى مثله فى الجبس صرفا (قوله
لان جعل ما هو ابعد من الباب) باعتبار المظنة (قوله والثانى مصدر المبتداء اه)
بناء على وقوع الاصطلاح فى المصدر (قوله يعرفه الوامى) أى الحفاظ من وى
أى حفظ (قوله فتدبر) فقد يقتال ان صحة التجرد لو كانت مصححة للرفع
لسكان الرفع صحيحا قبل التجرد وهو منسوخ الا ان يراد بالصحة قر به من
الخروج من القوة الى الفعل و حاصله ان امكان التجرد يوجب امكان الرفع
فى الجملة فتأمل (قوله وى ما زاد على مصحح النصب) مما يقوى جانب النصب
(قوله لا ما حصل منه الترجيح) أى جعل النصب اولى من الرفع (قوله لان
فى صورة استواء الامر بن اه) مع انه لا يختار فيها الرفع (قوله بل ما زاد على
المصحح) كقرب المعطوف عليه فيما يأتى (قوله لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة)
لان قرينة خلاف اختبار الرفع لا تنقسم الى مصححة له و مرجحة كما لا يخفى (قوله
لكن يبنى ان يعلم ان المراد) بقرينة خلاف اختبار الرفع وذلك الخلاف شاملا
لاختبار النصب و وجوبه و مساواته للرفع فقولاه مقتضى الاختيار أى مثلا او اراد
بما يشمل الوجوب و المساواة فتدبر (قوله مقتضى الاختيار فى الجملة) أى ما يقويه
و يدعو اليه وان لم يحصله بالفعل كما مر (قوله لا موجب الاختيار فى التركيب)
أى ما يحصله و يقويه بالفعل (قوله فافهم) فان المعطف با و وقوله اقوى منها
صرح بمان فى تحقق قرينة خلاف اختبار الرفع حينئذ لكن لرجحان قرينة
اختبار الرفع و غلبتها عليها بخلاف الرفع فتبين ان يراد بقرينة خلاف الرفع ما يقويه
فى الجملة و ان كان مغلوبا و مرجوحا بالنسبة الى قرينة اختبار الرفع (قوله متعلق
بمختار اه) بدليل تفرع قوله فتى اه عليه (قوله ككما يومهم) قبل التأمل

في التفرع (قوله قيل يعارضه كيون الخبر حجة) فانه خلاف الاصل (قوله لم يقل مع الخبر) مع انه اخصر (قوله وتجرده عن العروض) اى التجسد والحدوث (قوله اعتراضية) بناء على وقوعها في آخر الكلام (قوله لاعاطفة) فلا حاجة الى الاستثناء (قوله لزم عطف الخبرية) فيها لا محل له من الاعراب (قوله استعمل في انشاء التحزن والتحسر) كما في قوله تعالى : رب انى وضعتها انى (قوله وبكرضرت به) الواو من الحكاية لامن المحكي والا فلا استثناء (قوله لا الوجوب) بقرينة مقابله بامتناعه في لم (قوله قنامل) حتى تطلع على بكتة قولنا مع الاستفهام بزيادة مع فانه لو قال والاستفهام كان المتبادر هو المعطف على النفي لا على حرف النفي (قوله حكم بدم جوازه) كما ذكرنا (قوله وفيما ذكره) اى لوصح (قوله لوقوع الجملتين بعده على السواء) فيختار الرفع بدم الحذف (قوله ولا حاجة الى الاول) نفي الحاجة بالكلية ممنوع سند البتة المناسبة بين المدمي ودليله المذكور بقوله اذ هي مواقع الفعل (قوله ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لكن فيه صرف الامر والنهي عن المعنى الاصطلاحي (قوله لا انها مخصوصة به) كما هو الظاهر من الاضافة والا لوجب النصب (قوله فيرد عليه اه) معارضة بالقلب (قوله يكون الحكم عليه افيد) اى فليكن المفسر صفة حتى يكون الحكم عليه بقوله افيد (قوله فيما اذا كان المنصوب نكرة) حتى يحتمل كون الجملة صفة لها (قوله وربما لا ينفذ النفس الى اهانتها) فيكون النصب مختار اليكون نصا في المقصود (قوله بقرينة قراءة النصب) التي حكم فيها بانه تعالى خالق كل شئ بقدر ويلزمه ككون كل شئ مخلوقا له بقدر (قوله ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة) اى كون خلقنا صفة (قوله الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا) كما استدللنا بالشارح بقوله فانه يوهم اه (قوله بالجملة) لا بالظرف الذي في آخر الجملة (قوله فتدبر) فانه لو اقتصر على قوله فان المقصود الى قوله انه بقدر لا يكون تعليلا باحتمال منق عليه لان المعتزلة لا يسلمون الحكم على كل موجود بانه مخلوق له تعالى ويؤولون قراءة النصب بتخصيص الشئ بغير افعال الباد بالدليل العقلي كما انه مخصوص عند الكل بما سوى الخالق وصفاته بذلك الدليل (قوله ولك ان تقول فانصب مرجح) اى اذا تعارضا وتساويا (قوله ليس الا) اى ليس الجائز فيه الا اياه اى التشديد (قوله عند بعض) وهو الاندلسى كما ياتي

وعند البعض الآخر فهو مما يختار بعده النصب (قوله اما هنا) ان كان تابعا
لذلك البعض (قوله اى فيما يختار النصب) ان كان تابعا للبعض الآخر (قوله
ودل قرينة عليه) اى على قصد ذلك (قوله فهو مما نحن فيه) وان كان الاتحاد
مفقودا (قوله ليس لانه يستحيل ان يكسونه) بسبب فقد ان الاتحاد كما
مضى عليه الشارح (قوله فجعل اتحاد المساعل) اى المسند اليه تدبر (قوله
لكن لا يقتصر عليه) اى فهو مطرد غير منعكس (قوله وبهذا اندفع ما يقال اه)
قائله ابن السراج والسيرافى كما فى الرضى وجماعته يعرف ان المحشى هنا تصرف
فى نقل مذهبهما بما لا يرضيانه وكذا فى نقل رد الرضى عليهما صرف كلامه الى ما
لا يرضاه اما الاول فلائهما انما قال باسناد ذهب الملفوظ المنى للمفعول الى المصدر
حتى يكون به منصوب المحل كالمشتغل عنه ولم يقلوا باسناد الفعل المقدر الى المصدر
ولم يلتزموا اتحاد المسند اليه واما الثانى فلان قوله بفعله متعلق بالمدلول بالاخصاص
واراد به ان المصدر الذى يسند اليه الفعل لا بد ان يفيد فائدة خاصة لا يفيدها
الفعل كما تقدم فى ضرب ضرب شديد فراجعهم (قوله يصح ان يكون فى تقدير
اذهب الذهاب زيدا) هذا نقل للمذهب باعتبار اللازم بناء على زعمه والافصاح
للمذهب انما يقول باسناد ذهب الى المصدر لا باسناد اذهب فراجعهم (قوله
المسند الى المصدر) يجعله فاعلا الذى اسند اليه ذهب ايضا فتحقق اتحاد المسند
اليه (قوله مجازا) مثل جد جده (قوله ما يكون له اختصاص بالفعل) هذا
نقل باعتبار ما فهمه والافصاح الرضى لا تدل على هذا المعنى فراجعهما (قوله
يريد به ان الذهاب اه) هذه الارادة لا يرضاه الرضى لان قوله بفعله متعلق
بالمدلول لا بالاخصاص فراجعهم (قوله وفيما نقلنا عنه شاهد اه) قد عرفت ما
فى هذا النقل فلا تقفل (قوله اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال) كانه
قهم ان ابن السراج والسيرافى يقولان باسناد المقدر الى المصدر دون الملفوظ المنى
للمفعول بل هو مسند الى الجار والمجرور وليس كذلك بل الامر بالعكس يعرف
بالرجعة الى شرح الرضى وحواشى الهندى (قوله فى هذا المقام) المسبوق بقوله
ويختار الرفع بالابتداء (قوله نعم لو بين كون الآية) بان يستدل عليه بما ذكره
الشارحون (قوله مما قصد فيه وصف المرفوع) لا الاخبار عنه (قوله فى انه يتوهم
انه من باب الاضمار) فكان على الشارح التنبية عليه فى تفسير كذا (قوله بخبر

الموصوف) او مفسر عامله تامل (قوله او باعتبار ان اه) الظاهر وباعتبار اه (قوله مع ظهور كون الفاء فيه بمعنى الشرط) لظهور كون الالف واللام موصولا (قوله تقدير الحاصل بعيد عن الفهم) لعدم القرينة (قوله والجلتان) اى والجملة المعطوفة والمطوف عليهما (قوله تعليل) اى استيفان بيانى (قوله لكون الآية مثله قوله اه) بل مثل ازيد ذهب به اه تامل (قوله فاته فى معنى فاؤه) على ان اللام للمهد او عوض عن المضاف اليه (قوله فى قطع الآية صوابها) باخراجه عن حيز كذا (قوله عند بعض) اى على الرواية الشاذة (قوله هذا اظهر) لاستغنائه عن الحذف والزيادة مع سبق الاجمال (قوله دليل على اثبات احدا لمرين السابقين) طوى فيه استثناء نقض الثانى (قوله ولثان تجمله دليلا على دعوى اه) المفهومة من المطف على قوله كل شئ (قوله يستدعى ان يقول اه) لان الاسمية ظاهرة فى الحزم بالحكم (قوله اشار المصنف الى جميع ما ذكر) لا الى المذهبين فقط (قوله مع تنبيه على ما هو القراءة المختارة) بان يراد ان اتى للشك فى غير المختارة (قوله جعل ذكر) اى هذه الصورة (قوله فتأمل) لانه اذا قدم الضمير على عامله يجب انفصاله وان لم يحذف الفعل بخلاف ما اذا قدم العامل فلا ينفصل الا عند حذفه (قوله هذا متنوع) فى المنع خفاء لما يأتى فى بحث الثمت من تمين الضمير فى الجملة الواقعة صفة (قوله على سبيل الالتفات من التكلم الى الخطاب على مذهب السكاكى) قوله لان القرينة لا تدل عليه) اى على التقدير مع التضمنين (قوله ونحن نقول) فى تصحيح قول المصنف بتقدير اتق (قوله والاسد) عطف تفسير (قوله لكما قر به منك) فهو من مجاز المجاورة (قوله يحذف الجبار) بدون ان وان (قوله المراد باسم الزمان والمكان المعنى الاضافى) فيدخل نحو اليوم والليل (قوله لا المفهوم الاصطلاحي) لانه يخص بنحو مضرب (قوله صوابه فيه اه) فيمكن من قيل قوله تعالى « ان يكن غنيا او فقيرا قاله اولى بهما » مع اعتبار كونه مفعولا به (قوله ويوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة اسم ما اه) (قوله فيوم الجمعة مما فعل فيه اه) فلا يخرج الا بقيد الحيثية (قوله ولو اريد مضاهى الحقيقى) اى ما اوقع فيه الحدث (قوله لو اخذ) اى لو اعتبر (قوله والا لكان للزمان زمان) اذ لا يحتمل الفاعل زمان الحدث ولا مكانه

لان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة (قوله لكن لا مع هذه الحيثية)
 اذ لابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل
 فيه فعل كما صرح به المحشى في آخر كلامه ولو ذكره هنا واسقط قوله لاقول
 الى قوله ولا بد لكان احسن اذ بمراجعة المعنى يظهر انه لا معنى لتعلق الحيثية
 بالمذكور الذى هو صفة للفعل وجعل المذكور وصفا لما فعل اه كما توهم بخروج
 المذكور عن كونه مذكورا في المتن (قوله لا تقول يستفاد من كلام الشارح)
 لو سلم هذه الاستعانة يلزم ان لا يكون المذكور وصفا للفعل بل لما فعل اه مع
 ان الشارح صرح بما هو نص في انه وصف للفعل لا غير فراجع (قوله فلا
 يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريف) لان الشائع رجوعها الى
 النسبة التي بين المرف والمعرف كما يظهر بمراجعة تعريفات الامور الاضافية
 كالدلالات الثلاث والابوة ونحوها (قوله لانه متعلق بالحيثية والمعلل بها)
 فيه تنبيه على ان الحيثية هنا للتعليل ويصح كونها للتقييد بل هو الظاهر المتبادر
 (قوله مضاه انه ليس ذكره من هذه الحيثية) اى من حيث انه فعل فيه فعل
 مذكور (قوله ان يكون ذكره لاجل) وذلك بان شرط قصد ذلك وذكره
 بهذه الحيثية كما صرح به الفاضل الهندي ولما كان قيد الحيثية الذى شاع بينهم
 مطلقا عن اشتراط القصد والذكر المذكورين لزم خروج هذه الحيثية عن قيل
 الشائع في التعريفات ايضا واليه اشار بقوله فتأمل والله اعلم (قوله انه فعل)
 مثلا (قوله فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا) ويكون وجه الشبه
 مذكورا الا ان حق البصارة حينئذ ان يقال للابهام لان وجه الشبه يجب ان
 ان يكون مشتركا بين المشبه والمشب به كما مر (قوله ويحمل الرجوع اليهما
 والمهم) بل هو الظاهر لان وجه الحمل حينئذ يكون مشتركا وعلى هذا
 يحتمل ان يكون قوله لا بهما بيانا لوجه الحمل وان يكون بيانا
 لوجه الشبه فخير (قوله فكل اسم مكان) في تقريره على ما قبله تأمل ويحذف
 كلام الشراح كالهندي والرضي الا في بعض نسخ شرحه ان اريد بالمرادف
 الموافقة له في افادة معنى الاستقرار فراجعها (قوله يتصّب بما اشتق منه) الظاهر
 ان يقول يتصّب بالبدال على حدث اشتق منه (قوله فيه انه يصح اه) يمكن
 ان يقال ان مراد الشارح انه يصح ان ينسب الى كل مكان شامل له ولغيره ولا

يصح نسبة فعل الدخول الى كل مكان شامل للسباب وغيره وانما صح المثالان
لكون دخول السباب دخول الدهليز والدار فتدبر (قوله بل هو احدث
التاديب) الظاهر انه احدث الادب والتاديب مطاوعة (قوله كما صرح به الرضى
ناقلا عن النحاة) وصرح ايضا بانه انما نصب التاديب ليضمنه العلة الحقيقية
وهو التاديب وكلامه يومهم ان الرضى يرى منه (قوله لافائدة لقوله ظاهرا)
فأدته التنبية على ان الخلاف انما ظهر من الزجاج والظاهر ان قدّر يخالف هذا
القول على البناء للمفعول خلافاً كما نأخذ للزجاج اى ظاهراً عن قبله كما سياتى تفصيله
فى الاصل الناقصة تدبر (قوله والظاهر ان قدّر يخالف الزجاج) ان اراد ان
يقول بما يؤول اليه بان قدّر يخالف بالبناء للمفعول خلافاً كما نأخذ للزجاج فهو مراد
الشارح وكأنه توهم ان قول الشارح يخالف بالبناء للفاعل فتدبر (قوله بل ما
يؤول اليه) اى بل ذلك ما يؤول اليه (قوله فليس على الزجاج رده الى المفعول
المطلق) لكن يرد على الزجاج حينئذ انه اذا اتفق تاديباً وللتاديب فى معنى لايتأتى
له ان يدعى بان مراد التركيب ذلك المعنى واجاب عنه الرضى بان ضرب تاديب ايضا
يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثانى واى منع من ان
يتفق فى المعنى المقصود اختلفان فى الاعراب فراجعهم (قوله لان علة القمود هو
الحين الموجود مع القمود) يتأمل فيه اذ لا يتصور علة الحين الموجود مع القمود له
وانما علة الحين السابق عليه تدبر (قوله ولو قال بالذكور لكان اللفظ) لاحتماله
لثلاثة اوجه (قوله فالمراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب) الظاهر الاكتفاء
بما عدا المفعول به كما فى سياتى ويراد به الصريح كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه
ان اراد بالمنصوب المنصوب لفظاً **كما** فى بعض النسخ يرد عليه انه يلزم حينئذ
دخول نحو كفاك وزيدا فى المفعول معه مع انه لا فرق بينه وبين ضربت زيدا
وعمرأ وان اراد به ما يعى المنصوب محلاً يرد عليه خروج نحو مررت بزيد
وعمرأ عنه مع انه جائز **كما** سياتى فنامل (قوله فالوجه ان يراد بالفعل الفعل
الاصطلاحي) هذا الوجه وجيه لو كان عبارة المصنف نصاً حجة معمول فعل او
معناه ولا يلزم قوله لفظاً او معنى ويمكن ان يقال ان قوله لفظاً او معنى تفصيل
للمعمول والمراد بالفعل الاصطلاحي اى سواء كان المعمول لفظاً بان يكون
معمولاً له باعتبار لفظ الكلام او معنى بان يكون باعتبار معنى يفهم من فحوى

ان يقول اذا تذر البدل على الحمل البعيد فعلى الحمل الابد لان نحو لا خسة
عشر محلا قريبا هو البناء على الفتح بلا ومحلا بعيدا هو النصب و يمنع الحمل
عليهما فيحمل على محله الابد وهو الرفع فتدبر (قوله لان ايسام البدل اه)
علة للامتناع لذلك (قوله قيد من) بكونها استغرافية (قوله عند الاخفش)
كما ياتي (قوله لكن الاستغرافية لا تزداد اتفاقا) برده ما قل الموشح حيث قال
وهذا اي تذر البدل على اللفظ في مثل ما جائي من احد الا زيد عند سيويه
واما الاخفش فانه يجوز فيه البدل في اللفظ لجواز زيادة من في الاثبات عنده
انتهى (قوله وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع) اي العاقل
فيهما العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وهنا مذهب ثالث وهو تقدير عامل مثله
في المتبوعات كلها وفيها مذاهب اخر ان اردت تفصيلها فراجع شرح الرضى
(قوله و اشار) بقوله فانه في قوة التقدير (قوله اذا كان العامل) التامخ
(قوله لا يغير) صفة حرفا (قوله وان غير المعنى) يحمل الجلة في تاويل المفرد
او يحلها الى الانشاء (قوله المستفاد من قوله في الاكثر) الذى هو افضل
التفصيل (قوله ضمير الفعل المتقدم) اي ضمير مصدره في مثل جائي القوم
حاشا زيدا (قوله ولهذا جاز العطف على محله) اذا كان اعراب غير اعراب
ما اضيف اليه حقيقة لم يكن له محل حتى يعطف على محله فالظاهر انه انما يجوز
الرفع في المعطوف عليه باعتبار انه يستحق الرفع لولا المانع منه من اشتغاله بالجر
فتدبر (قوله فتدبر) فان ما ذكره الشارح تعليلا لعدم صحة جعله تابعا للمعرف
باللام يصح تعليلا لعدم صحة جعله تابعا لسائر المعارف بل هو الظاهر
لانه لا يحتاج فيه الى حمل على غيره (قوله اقل مراتب الجمع) وهو الثلاثة
(قوله الا ان يقال مراده اه) او يقال ان الشارح زاد قيد غالبا من عند نفسه
ليصح الحكم المذكور لا على انه مراد المصنف كما يدل عليه قوله وانما قلنا اه
(قوله ولولا ذلك لما كان قوله وضعف في غيره مستقيما) لانه يدخل فيه
المحذور المتعذر الاستثناء عنه مع عدم الضعف فيه (قوله الا ان يحتمل ضمير
في غيره الى تعذر الاستثناء) اي وهو بعيد لان الكلام في جعل الا صفة لا في
تعذر الاستثناء (قوله قلت رده المصنف بانه اه) يظهر من كلام الشيخ الرضى
ان الذى رد بذلك هو سيويه والمصنف احب عما يرد عليه بانه ليس النفي اه

ورد المصنف بأنه لا يجوز البذل اه فراجعه (قوله ورد) اى المصنف صرح به
 الرضى (قوله ان كل جزء) اى فرد واحد (قوله فاحسن التأمل) اذالم يكن
 شئ من الالهة الله لا يدخل فيها يقيين فلا يتعدر الاستثناء فلا يجوز كون الالفة
 لا تنفاه شرطه فتدبر (قوله وموحدا) نحو وابتصلت بمنزل ضوء الفرقد (قوله
 اى ان امكن الفرقدان) بتقدير يكن التسامع (قوله فالمنى ان لم يوجد لكان كل
 اخ اه) الظاهر فنكل اخ مفارق اخيه الا ان يقال ان فيه معنى لو فذلك
 اجيب باللام (قوله يعنى ان في نصبهما على الظرفية خلافا) الظاهر ان يقول ان
 في وجوب نصبهما وكونه على الظرفية خلافا (قوله لا غير) كما يقوله الكوفية
 (قوله لا على الحسكية) كما يقوله الاخفش (قوله ليس بضرورى) وان كان
 ظاهرا (قوله قال الرضى ما حاصله ان سوى في الاصل اه) عيساره ان سوى
 في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى اه (قوله وعرفت من هذا
 التحقيق اه) انما عرف منه انه تابع للظرف صفة له ثم اقيم مقامه الا ان يقال لما
 قام مقامه صار ظرفا فتدبر (قوله لان هذا الحكم لم يسبق) فيه انه قد سبق
 ان خبر المبتداء قد يكون جملة ومثل المصنف بقوله مثل زيد قام ابوه وهى اعم
 من ان تكون اسمية او فعلية ماضوية او غيره فيدخل هذا الحكم فتدبر (قوله
 بعيد) للزوم نشر الضمير (قوله وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا) على
 شريطة التفسير (قوله اى ولو كان العلم) بالصين اى بعيدا (قوله او ولو كنتم
 بالصين) اى ببدا الكفار (قوله والاظهر جعلها) والظاهر جعله (قوله بل
 هو ما اخص منه) فن ما اراده اولا شامل لمثل اطلبوا العلم ولو بالصين بخلاف
 ما اراده ثانيا كما لا يخفى (قوله ان سيف فسيف) فهذه الصورة مما يجوز
 حذف حرف الجر منه مع بقاء عملها قياسا فينتقض به قاعدة انه لا تحذف حروف
 الجر مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين وارجاز الكوفيون قياسا
 سائر الفاظ المقسم به عليه والا اذا كان الجار رب بشرط ان يكون بعدا لوالو والفاء
 او بل فراجعه (قوله ويرتق عدد الوجوه في مثلها الى كثرة) اى الى تسعة
 اوجه رفع الاول مع رفع الثاني اى ان كان في قتله سيف فيكون في قتله سيف
 ونصبه اى ان كان في قتله سيف فيكون ما قتل به سيفا وجره اى ان كان في قتله
 سيف فيكون قتله بسيف ونصب الاول مع رفع الثاني اى ان كان ما قتل به سينا

يكون في قتله سيف ونصبه اى ان كان ما قتل به سيف يكون ما قتل به سيفاً وجره
 اى ان كان ما قتل به سيفاً يكون قتله بسيف وجر الاول مع رفع التاني اى
 ان كان قتله بسيف يكون في قتله سيف ونصبه اى ان كان قتله بسيف يكون ما
 قتل به سيفاً وجره اى ان كان قتله بسيف فيكون قتله بسيف والله اعلم (قوله
 في هذه الصورة) الاولى تركه (قوله كان التركيب استقبالياً) فيه اثم قد قرروا
 ان كلمة ان لا تقبل كان الى الاستقبال الا نادراً فراجعه نسكن عدم قلب الشرط الى
 الاستقبال لا يوجب عدم كون التركيب استقبالياً لان الحكم في الجزاء فالمنى ان كنت
 منطلقاً فيما مضى انطلق فيما يستقبل فتدبر (قوله فان تركيب ما ضوى) فالمنى
 ثبت انطلاق فيما مضى لا انطلاقك فيه (قوله بل لثني حكمه) فالظاهر حينئذ
 ان يقول وحكمها الا ان ياول الصفة بالوصف (قوله فتدبر) فانه انما يحتاج الى
 تفسير ثني الصفة بثنى حكمه لو قال لثني الصفة لان لا ليس لثني وجود الصفة بل
 لثني حكمه فلما قال لثني صفة الجنس لم يحتاج اليه لان لا لثني وجود صفة ذلك
 الجنس والله اعلم (قوله فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن) اى
 فالظاهر ان يقول والكسر في جمع المؤنث السالم فيبنى عليه بلا توين رداً على من
 قال انه يبنى عليه مع التوين (قوله يبنى على انفتح) بلا توين (قوله فتدبر)
 فانه يجوز ان يفرض في محله المغرب بالحروف فيكون معرباً بالحروف وان يفرض
 المغرب بالحركة فيكون معرباً بالحركة كما مر (قوله لمعطف الاسم على الاسم
 والخبر على الخبر) الظاهر ان يقول لمعطف امرأة على الاسم وخارجها على الخبر
 (قوله لان الخدوف خبر واحد لهما) ويرد عليه ان الاظهر حينئذ ان يقول و
 خبرهما (قوله وخلاف السيرافي) كذا ذكره عبدالغفور لكن يظهر من كلام الشيخ
 الرضى ان ذلك مذهب الاندلسي فراجع (قوله ومنع كونها للمعاني الاخر)
 هذا بعيد جدا والحق ما قاله عبدالغفور فراجع (قول الشارح فيجب انتصاب
 الاسم بعدها نحو الا زيداً تكرمه) في نسخ شرح الرضى فيجب انتصاب الاسم
 بعدها في نحو الا زيداً تكرمه فلا يرد عليه ما اورده الحشى رحمه الله (قوله
 والتقدير تبيت تفعل كذا) لاحاجة الى تقديره لان البيت مضمن (قوله اى
 بالتكثير) صفة منى (قوله واذا كان معرفة يتعين المعطف على المبتداء) قيل فيه
 ان تعيين المعطف على المبتداء انما يكون اذا كان المعطوف عليه معرفة ايضاً وكان

اسم لا هو المنصوب بها لفظا او تقديرًا او محلا لا المرفوع بعدها والا فالحكم
بالمذكور مطلقا في حيز المنع انتهى اقول اذا عطف على اسم لا في الظاهر بالرفع
فهو انما هو باعتبار كونه قبل دخولها عليه مرفوعا على انه مبتدأ لا باعتبار انه
يستحق بعد دخولها عليه رفعا محليا فليس اسمالها باعتبار كونه مرفوعا لعدم
عملها فيه بذلك الاعتبار فهو في التحقيق عطف على المبتدأ فيخرج بقوله على
اسم لا فظهر منه ان في قولهم العطف على اسم لا على اللفظ والمحل جائز مسامحة
فاحسن السامع والله اعلم (قوله لا يوجب التقييد لا خراجيه) قيل ان مراد
الشارح انه لا حاجة الى اندراج ههنا لكونه معلوما بما سبق لا لاجباب التقييد
لا خراجيه انتهى (قوله اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم) هذا
ظاهر في لا غلامى له لانه يجوز ان يكون مبنيا على الباء لانها ما ينصب به واما لا
ابانه فالالف ليس ما ينصب به الالب على ما ينصب به الاضافة فقدر الا ان يقال انه
لما شبه بالمضاف لفظا بنى على ما ينصب به المضاف والله اعلم (قوله وارجاع الضمير
له الى المضاف في اصل معنى الاضافة) الظاهر ان يقول وضمير معناه اليه من حيث
كونه مضافا في اصل معنى الاضافة (قوله في اصل معناه) الظاهر ان يقول
وضمير معناه اليه اي في اصل معنى تركيب اه (قوله ويحتمل ان يكون معنى
اصل معناه اصل الاختصاص) حاصله ان معنى الاضافة ان كان هو التخصيص مع
ما يفرع عليه يكون ادراج الاصل لانه لا مشاركة بينهما في خصوص هذا المعنى
لانه ليس في مثل هذين التركيبين ما يفرع على الاختصاص ويكون الضمير في
قول الشارح وهو الاختصاص راجعا الى المضاف اعني الاصل وقوله الا ان اه
استدراكا لدفع ما يتوهم من كلام المصنف من مشاركتها في خصوص اصل معناه
وهو الاختصاص الاتم وان كان معناها هو التخصيص فقط يكون ادراج الاصل
لعدم مشاركتها فيه بخصوصه ويكون الضمير في قوله وهو الاختصاص راجعا
الى المضاف اليه اعني المعنى وقوله الا ان اه من مضمونات كلام المصنف
والله اعلم (قوله لانه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة) وهو
الاختصاص الاتم (قوله اعني لا ضرر اليوم) فيه مساقية فان لا لاتعمل
في المضاف (قوله اعلى كفا منه) اي درجة (قوله فيستغنى عن التكنية)
اي تكنية الاختصار وان لم يستغنى عن تكنية تأخيرها الى بحث الخبر (قوله جعل

الخبرية على لغة اهل الحجاز) اى مقتصرة (قوله لان الاسمية والفعلية متلازمان)
 عند البصرية (قوله وتأخيره) اى بيان كون الاسمية عليها بيان ما يستلزمه
 وهو كون الخبرية عليها (قوله ايضا) اى كما عند الكوفيين (قوله لتأكيد
 النفي) كما سيحى (قوله هو المفرد لاجلته) لان الاصل كون المعطوف على
 المفرد مفردا (قوله يوضحه قوله سواء كان بالكسرة) قد يقال انما يوضح ذلك
 لو لم يكن الباء فى قوله بالكسرة لكنها محققة فيكون المراد المعنى المصدري (قوله
 لانه غير مشترك بين الجميع) لان الجر بالفتحة لا يكون محليا وقب نظر
 فان الجر قد يكون بالفتحة المحلية فى نحو مررت بـ رجل احمر بالبناء على
 الفتح فيها تأمل (قوله لكن احتج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور)
 لكما مال ظهوره كالمذكور كفى والاسناد اليه (قوله وفيه) اى فى قوله وان
 كان اهـ وقوله لكن المشتبه اهـ (قوله انه يتقضى اهـ) ناظر الى الثانى وقوله
 وان اعية ما اهـ ناظر الى الاول وغير الترتيب لان ما يرد على الثانى مدفوع
 بخلاف ما يرد على الاول تدبر (قوله ويمكن ان يراد بالشبه اهـ) اى بان
 المراد ما اشتمل على علم المضاف اليه وما يشبهه فى كونه حاصلًا بـ بحر الجر
 حقيقة او حكما وكسرة غلامى ليست كذلك والله اعلم (قوله لان المراد
 بحذف التنوين) اولان المراد حذف التنوين المقفوظ او المقدر والله اعلم (قوله
 كلمة او هنا تنوع الحلول) لا لمنع الجمع (قوله الى مفاذ الاضافة) من قبيل موجب
 لعدم القود (قوله فانها اخادت معنى) اى ما قام بالغير (قوله التى هى قسم
 من اقسام النسب) الاربع (قوله لايصح التمثيل بالبيت والاسد) بل بالانسان
 والتايط (قوله والتنوين للوحدة الجنسية) لا الفردية (قوله لانه متساو
 للمتمدد على سبيل البديل) وفيه انه يلزم على هذا صحة مائة رجل على كون
 التنوين للوحدة الفردية تأمل (قوله لتعهم رتبة التقليد) اى تقليد كاجل
 (قوله اى يحمل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به) اى من يطلق ذلك
 الاسم عليه سواء كان ذلك الاطلاق بارادة مسمى به وهو المطرد او بارادة
 صفة مشتهر مسماء بها ف قوله من يسمى من باب ذكر الحصاص و ارادة العام
 فـم يسمى به يحمل كذلك فاندفع ما قيل ان طريق اهـ تدبر (قوله توافق المسمى
 بهذا الاسم) اى ما لابد منه والمطرد فى جميع الاعلام تدبر (قوله لاشتهار

مسماة بمفهوم (الظاهر ان يقوله) قوله والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده
 بلا تريق (لان التجرد لا يكون بدون التجريد لانه متاوعه كذا قيل وقيل
 ان الشارح اراد بالتجريد داخل ما هو مطلوعه كما عطف عليه عطفا تفسيريا
 والله اعلم (قوله وهو خلاف اصطلاح النحاة) فيه ان اصطلاحهم هذا انما
 هو في باب النعت لا في باب الاضافة وساقى في بحث افعل التفضيل ما يناسق
 بما هنا فراجع (قوله لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة)
 وفيه ان التخصيص هنا لو كان بمعنى التوضيح لم يكن طلبا للادنى والا لما صح
 وصف المرافق قدير (قوله او رد عليه) اى على قول الشارح وبين
 جعلها علما لا على قوله في لزوم تعريف المرفق فلا يرد عليه ولا يخفى اه
 (قوله والاخصر) يحذف قوله من ترك اللام الى قوله واماما جاء اه (قوله
 وفيه) اى فى البيت (قوله فيما لم يعتمد) وفيه انه يعمل فى الظروف والاحوال
 بدون الاعتماد لانهما عما يكفيه راحة من الافعال كما يفهم من بطون (قوله
 واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز) اى فيصح ان يكون اضافته لفظية نظرا
 الى عمله ومتنوية نظرا الى عدمه فنظر ههنا الى الثاني وفى بعض النسخ
 فعمله غير جائز وهو الملائم لسوق الكلام الا انه غير صحيح على ما بينه السيد
 فى حاشية الكشاف ويدل عليه كلام الرضى وعبد الغفور فراجع (قوله وقد
 يقال اضافة الصفة اه) ويشكل باضافة الصفة الى ظرفها فتأمل (قوله وان قصد
 تقدير حرف) مراد من حيث المعنى (قوله قيل اسم الفاعل والمفعول اه)
 رد لقوله وايضا شرط اه (قوله وقيل اضافة اسم الفاعل اه) لوجه لا يراده
 ههنا والله اعلم (قوله لا غير) الظاهر ان قوله لا غير هنا زائدة من القلم (قوله
 فيقال زيد ضامر يطة ومؤدب خدامه) الصواب ان يقول ضامر البطن
 ومؤدب الخدام قدير (قوله لا الى غيره) اى لا الى المرفوع الغير السببي (قوله
 كما فى زيد ضارب او مضروب فى داره عمرو) الاولى التثنية بقائم لان اضافة الصفة
 المتعدية الى مرفوع لا يجوز مطلقا كما ساقى (قوله ولا يجوز لا تنقيد الانحيفاه)
 كما حقق فى علم المعانى فى باب القصر (قوله الا على مذهب من لا يجوز) وهو
 من عبد الفراء (قوله القائم غلامه) وساقى فى امتناع الحسن وجهه بالاضافة
 فراجع (قوله لا يتبدل حرف متحرك بحرف ساكن) فيه ان هاء الضمير

يوصل بالالف او الواو او الياء اذا كان قبله متحرك فيكون من تبديل حرفين متحرك وساكن بحرف ساكن قدبر (قوله وثابت سابق بلاحق) بدليل اتي (قوله بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص) فانه مفهوم من الحمبر (قوله ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات) يعني انه اذا ارد اثبات شيء لشيء ونفى شيء عنه يقدم نفيه عنه على اثباته له لان النفي متقدم على الاثبات لان المدم اصل قدبر (قوله وكذا نظائره) اى ففى ايضا من تمة الاستدلال ففى ايضا معطوفة على قوله جاز مررت اه بحسب المعنى كانه قال ومن ثم ضعف اه وحكم على الضارب الرجل والصار بك بانهما محمولان على اه ولولا ذلك لم يضاف ولم يحكم عليهما به قدبر (قوله على نقل الموثوق به الجبر) اضافة المصدر الى الفاعل ونصب المفعول بعده (قوله لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا) لخلوه عن الضمير (قوله كما انه مع الجبر احسن) تفسير ايضا (قوله على ما هو مناسب له) اى للضارب الرجل (قوله وهو متعين) اذ ظاهر ان حل الضارب الرجل لا يمكن الا على الجبرور (قوله والاطهر ان فى معنى عند) لكنه يحتاج الى ثبوت كونه بمعنى عند فى لغتهم فراجعه (قوله اشارة الى رد قياس القراء) الضارب زيد (قوله من وجه آخر) سوى الحمل على ضاربك (قوله فحق) اى ثبت (قوله ويحتمل ههنا ان يكون مفعولاه لقسال) فيه انه ينقلب حينئذ الحصر المطلوب الى حصر الجواز فيمن قال اه وهو غير مستقيم قدبر (قوله فهو اخص من الاعيان) اى فالظاهر تركه (قوله تزيد الحقا صحة عين اللاشئ) فاستعمال المين فى تقيض اللشئ ان صح يكون برهانا قاطعا على انها اعم من اللشئ الالف واللام فى اللاشئ للجنس اى الطبيعة اى نفس مفهوم مالا يصح ان يعلم ويخبر عنه ومعلوم ان هذا المفهوم مبين لمفهوم اللشئ وهو ما يصح ان يعلم ويخبر عنه واما الشيئة التى هى محل النزاع بيننا وبين المعتزلة ففى معنى التقرر والثبوت فى الخارج قالوا ان المعدوم الممكن شيء اى ثابت مقرر فى الخارج فالثبوت عندهم اعم من الوجود ومرادف له عندنا واما الحال فليس بشئ اى ثابت اتفاقا (قوله ونفس اللاشئ) عطفت تفسير للتنبيه على ان المراد بالعين هنا ليس ما يقابل المعنى بل ما يرادف النفس التى هى من الفساظ التوكيد المعنوى كقولنا جئنى زيد عني او نفسه (قوله فان اللشئ فى اللغة) وعليها مدار الاحكام

التحوية لا يتساءل منها على القل (قوله ما يصح) ان يعلم ويخبر عنه (قوله كما هو عند جماعة) وهم الاشاعرة فان المعلوم الممكن عندهم ليس بشئ ولا ثابت خلافا للمعتزلة (قوله فقد بعد) فان الخلاف يتناوب بين المعتزلة انما هو في المعلوم الممكن هل هو شئ اى ثابت في الخارج ام لا في اطلاق لفظ الشئ عليه لغة (قوله وتفصيل ما يزول به الخفاء) يرد عليه ان المغايرة المستفادة من نحو اللام لو كانت مصححة للاضافة مع تساوى المفهومين او مع الترادف لزم صحة نحو حبس المنع وليت الاسد سواء كانت اللام للعهد او للجنس فراجع كلام الائمة رحمهم الله تعالى (قوله ان اللام الجنسى) الذى هو مقابل المهد الخارجى (قوله من حيث هى) وتسمى لام الحقيقة من حيث هى كى كى (قوله فانها لا تصدق الا على نفسها) كما لا يصدق الانسان فى قولنا الا انسان نوع او كلى على افراده من زيد وعمر وغيرهما (قوله وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد) اى كل فرد او فرداً كما مر (قوله فتاويل سعيد كرز مسى بسعيد هو الكرز) فالأضافة فيما بيانية كما فى خاتم فضة (قوله وكسوف القلب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركاً) فيه انه اذا كان اشتراكه دون اشتراك الاسم يكون اوضح (قوله فتأمل) اى يحتمل ان يكون المراد تعيين الفتح (قوله كان الظاهر ان يقول لانه اذا اضيف) وان يقول صار مسمى بدون الفاء لانه لا يجوز اذا كان الجزاء ماضياً بشير قد (قوله ولا يجعل جزاء لاذا) ويمكن حل الفاء على المعطف (قوله لئلا يلتبس فعل بفعل) فيه ان افضل الصفة انما يجمع على فعل كاحمر واحمر لاعلى فعل فلا يلتبس ولذلك قلبت الواو ياء والضممة كسرة فى باب بيض وجعل المصنف فى الشافية لفظة لى مما جاء فيه الضم والكسر ولم يجعل ذلك قياساً فيما يلزم فيه الالتباس فراجع (قوله والتعرض بالباقي) الظاهر للباقي (قوله وهى الواو فى حال الرفع) قد اشبه عليه رحمه الله الاعراب بلام الكلمة وقد مر فى بحث الاعراب ان الواو والياء والالف مبدلة من لام الكلمة عند المصنف لكن جوز الشيخ الرضى جعل الاعراب من سنخ الكلمة اذ لا ضرر فيه فراجع (قوله مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجميع على فواعل) حق العبارة ان يقول مع انه يجمع الفاعلة الوصفية على فواعل ويضم (قوله ويصح تأنيث الاسم السابع لانها كلمة تامة) اى يجوز تأنيثه لانه

عبارة عن مفهوم يعبر عنه بمؤنث هي الكلمة كما يؤنث نحو مصر لتكونه
عبارة عما يعبر عنه بالبدلة لكنه لاحاجة الى ذلك لانه يجوز جعل موصوف
التابعة الكلمة لا الاسم قدبر (قوله لا في زيد ضرب ضرب) لانه جملة ذات
محل من الاعراب فهو اسم حكما فيدخل فيها (قوله وارى ان جعل التاكيد اه)
لان العطف يكون على ما لا محل له من الاعراب (قوله لا يتوجه الاشكال
بالتابع المتقدم) هذا على الدفع الثاني واما على الدفع الاول فيشكل به الا ان
يراد بالتأخر الرتبة فالاولى الدفع الثاني قدبر (قوله ان المراد بالثاني المسبوق)
سواء كان اوليا او ثانيا فلا حاجة الى ارادة الثانوية في الرتبة الالدخول التابع
المتقدم والله اعلم (قوله وكذا لا يصح في التاكيد وعطف اليسان وبعض
المعطوفات) نحو جاني زيد وعمروا ثم عمرو او بل عمرو او لا عمرو اه لان الرفع
فيها ليس من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد وعمرو بل رفع زيد وعمرو
لكونهما فاعلين على جدة ويصح في بعض المعطوفات نحو تضارب زيد وعمرو
عما هو للتشارك فان الرفع فيها لكونهما فاعلين معا لا كل واحد منهما والله اعلم
(قوله قد اتى بكلام لا يتجاوزه فهمه) لان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن
ان يجرى على كتيبن كما مر لكن الذي لا يمكن ان يجرى عليهما هو الواحد بالشخص
في التلفظ بخلاف الواحد في القصد قدبر (قوله الاحسن ان التعريف هنا للتتابع
في الاعراب) اللفظي او التقديري او المحلي الحقيقي (قوله وايضا لا يصدق على
تابع انه كل ثان) فلا يقال للعالم مثلا في جاني زيد العالم انه كل ثان اه (قوله والمعرف
هو المحذوف اى هو كل ثان) ويؤيده قول الشارح والظاهر اه اذ لو كان التوابع
معرفا لكان هو المفيد للحصر ولم يحتاج الى الاستدلال بعدم ذكر غيرها ولو جعل
المعرف هو التوابع وجمه للدلالة على انحصار افراد الحدود في افراد الحد لا يحتاج
الى قوله والظاهر اه ويكون الحد منصوبا فيه على كونه معاردا ومانعا ومنمكا
وجامعا والله اعلم (قوله هذا تكلف مستغنى عنه) لانه ليس في التعريف ما
يحوج اليه ان جعل المعرف هو المحذوف (قوله لا انه يوصف) الظاهر لا
للوصف (قوله وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله) وهيئة تركيبه مع فاعله
(قوله وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعاق) اى فلا حاجة الى المعنى
الذي افاده الشارح رحمه الله بالتكلف والحاصل ان الحسن له هذين احدهما

من تركيبه مع فاعله و الأخرى من تركيب مجموعهما مع متبوعه فالهيئة الأولى موضوعه وضعا نوعيا للاستناد إلى الفاعل و الثانية موضوعه وضعا نوعيا أيضا للدلالة على معنى في المتبوع والله اعلم (قوله لكنه بدل باعتبار تركيبه مع متبوعه) أى هيئة حاصلة من تركيبه معه (قوله فلا فائدة لقوله مطلقا) إلا أن يقال أن كون المراد هو الدلالة التى بواسطة الوضع النوعى إنما عرف بقرينة قوله مطلقا فلو ترك بقى التعريف محلا فتدبر (قوله أو ثبات ما لا بد له فى الدلالة على معناه من البناء) كالقرية والمعرفة والكثرة (قوله يفيد) مطلقا (قوله تقرير الشمول) فيه أن الهيئة التركيبية للتساكيد مع المؤكد ليست موضوعة لتقرير الشمول فقط بل لأحد الأمرين تقرير النسبة أو تقرير الشمول كما يأتى فراجع (قوله لا بيانىة) أى معانية (قوله لو كان الغرض بيان المزايا التى تحجب) أى التى قبل فيها اعتبارات البلفاء دلالة رابعة كما أن العادة طبيعة خامسة (قوله أن يقصدها) فى مذهب البلاغة (قوله المتكلم) البليغ (قوله بالتركيب) البليغ (قوله زائدة على أصل المعنى) مثل رد الإنكار فى أن زيدا قائم مثلا إذ لو اقتصر على إفادة أصل المعنى التحق الكلام بأصوات الحيوانات (قوله والأظهر أن ترك لما فى قوله ولم يكن من سهو النسخ) وفيه أن تقدم المجرور يصحح العطف فتدبر (قوله الأوضح) ليظهر إضافة بين إلى المتعدد (قوله لغرض الدلالة على المعنى) أى لغرض حصوله فى العقل بدلالته عليه (قوله بوضع) الظاهر وضع (قوله أما فى مبتداء أو ذى حال أو موصوف) وقولهم لا بد للوصف من موصوف لفظا أو تقديرا أرادوا به ما يشمل المبتداء أو ذا الحال أو الموصوف (قوله الى غير ذلك) كالفعل الأول (قوله فالأولى أن يقول وفى مثل مررت بضارب) وفيه أن ضاربا لا يصلح للموصوفية فتدبر (قوله أى رجل) أى هو (قوله يجب أن يكون معلومة النسبة للمخاطب) ويستقصى بنحو تعلمنى بضرب أنا حرشته (قوله سواء كان) أى الدال على حال الموصوف (قوله أو جملة) نحو مررت برجل قام (قوله فحينئذ قوله يتبعه فى التنكير يحتاج) ويحتاج إليه أيضا قوله والأفراد والتنسية والجمع والتذكير والثانيات لأنها فى الحقيقة من خواص الأسماء ولا تطلق على الفعل إلا بحجازا فلو قال فى التنكير اه لكان أشمل فتدبر (قوله الى تأويل) بأن يراد التنكير حقيقة أو حكما (قوله والمراد بحال الموصوف ما

جمل حالا (بان يسند الى ضميره) قوله ما جعل حالا لغيره (بان يسند الى ظاهر غيره) قوله فاعرف حال قوله اى بحال قائمه به (فانه يدل على ان الاول من قيل الوصف بحال المتعلق والثاني من قيل الوصف بحال الموصوف مع انهما بالعكس) قوله لا اشكل عليه الوصف بحال المتعلق (لخروجه عن تعريف التثنية بقوله على معنى فى متبوعه) قوله بما ذكر (مع انه بعيد عن العبارة كما مر) قوله بدليل على معنى قائم بالمتعلق (اى بهيئة تركيبه مع فاعله كما مر وما فى بعض النسخ هنا من قوله يدل بجمله وصفا سهو من فم التاسخ فتدبر) قوله يدل بجمله وصفا على معنى اعتبارى (اى بهيئة حاصلة من تركيبه مع متبوعه كما مر) قوله وما فى الشرح (اى من حصر المستنبطات فيما ذكره) قوله سهو بين (لئذ منها المصدر ويمكن ان يقال ان قوله الا اذا كان صفة اه مستثنى من قوله والتذكير والتأنيث دون ما قبله والمصدر وافعل التفضيل المذكوران مستثنيان من قوله والافراد والتثنية اه فلا اشكال فتدبر) قوله من هفوة (اى ذلة) قوله لا يتبع رجلين (فى التثنية) قوله مؤولة بمفرد مطابق (كما هو المشهور) قوله وامتنع قاعدة غلما نه (اه) الاخصر ان يقول وامتنع قاعدة اوقاعدون غلما نه فتدبر (قوله اللحاق كاللحق) اى مصدر كاللحق بالضم والظاهر ان يقول اللحاق بفتح اللام مصدر بمعنى اللحق بضمها (قوله لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل اه) اى المراد تشبيهه فى البواقى بالفعل فى عدم اللحاق العلامة باخرو حين اسند الى الظاهر فى قول الشارح خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبتة اه تامل فتامل (قوله ليتصل الاستثناء بلا كلمة) بان يجمل فى الظاهر طرفا للتل او بقدر المخطوف اى فى الظاهر والحقيقة (قوله فلوسلم عدم الحاجة الى التوضيح او) اى لا نسلم عدم الحاجة الى التوضيح مطلقا بل قد يحتاج اليه للترقى فى الوضوح ولوسلم اه (قوله عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب) اى ضمير يحسا تامل (قوله ليلغا مرتبة المتكلم الواحد) اى ضميره (قوله لاحاجة للواحد المتكلم) اى لضميره (قوله فهو) فيه لطافة (قوله كما لو جعل الضمير علما) لانه يجوز وصفه حينئذ (قوله فتامل) فان اسماء الله تعالى توقفية على الاصح فيتوقف كونه هو من اسمائه تعالى على ورود النقل به من الشارح فراجحه (قوله ويمكن ان يحجب عنه) والجواب الحق ما حققه السيد قدس سره من ان

ضمير الفاعل لرجوعه الى الذات ليس فيه ملاحظة لوصافها لكنها تقدم
ذكرها تفهم مع لابه فراجعهم (قوله ونحن نقول وضع الضمير العائد للدلالة)
اي وضع الضمير الفاعل لما تقدم ذكره قبل على ان مدلوله هو والصفة
للدلالة على ان مدلوله متحد بالموصوف اي معنى فيه فلا يمكن دلالة لضمير على
هذا المعنى فتدبر (قوله على مذهب من قال اه) اي ثلثا يبطل الحصر على مذهبه
(قوله ايضا) اي كما لم يخرج على مذهب غيره (قوله ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام
بالموصول) اي الذي في اوله اللام نحو الذي واحواته وذو الطائفة دون .
ومن واي فراجعهم (قوله فيكلف بان المراد مثله ولو صورة) اي في كونه
ذا اللام فان الذي في الاصل الذي زيدت عليه اللام لتحسين اللفظ كما مر لكن
يرد عليه ذو الطائفة فانه يوصف بها وليست مثله صورة وقد يحجب بان الموصوف
مع صلتهم في قوة المعرف باللام فان الذي ضرب في قوة الضارب وفيه نظير يعرف
بالتأمل والله اعلم (قوله لو فسر الممانعة) في قوله الى مثله لا في قوله الاثنية
فتدبر (قوله بالمضاف الى مثله) في التعريف (قوله وعلى هذا يشك وجه
ان يوصف المعرف باللام الاثنية) والمشهور ان اضاف الى المعرفة اي معرفة كانت
والموصول كاللام في كونه للمهد والجنس (قوله وبقوله باب هذا اسم الاشارة)
فيكون الاضافة لامية لادنى ملائمة لان الاضافة اليمانية خلاف الاصل
(قوله لا ان يراد بهذا اسم الاشارة) فيكون الاضافة يمانية (قوله فقامل)
في وجه اختيار الشارح هذا الاخير (قوله المراد بالنسبة ما يعم التعاق) كائني
بين الفعل والمفعول (قوله والنسبة التقيدية) كائني بين المضاف والمضاف اليه
(قوله ليشمل غلام زيد وعمرو جائني) وضربت زيدا وعمرا (قوله فيشك
هذا التعريف بجاء زيد الفاضل والعاقل) اي اذا عم النسبة التقيدية ينتقض بالعقل
في جائني زيد انه فانه يصدق عليه انه تابع مقصود نسبتته التقيدية التي بين الصفة
والموصوف الواقعة في الكلام فلا يخرج باي جهة اعتبر خلاف ما صرح به الشارح
فما سائي وسبائي ما يعلم منه جوابه والله اعلم (قوله وبشكل بالمعطوف اه)
وكذا في كل ما المعطوف فيه قبل الربط (قوله لان جعل المجموع خبرا يفيد اه)
اي يلزمه ذلك اه (قوله توضيحه انه ليس مطلقا بالمقصود) التوضيح بل التقييد
ظاهرا ان ليس المقصود بالنسبة التي في الكلام نفس التابع والمتبوع بل هو نسبتها

فأشار الشارح الى تقدير مصدر مضاف مررد بين البناء للمفعول والمفعول الى ان قوله بالنسبة متعلق بمصدر المقصود انسند الى ذلك المصدر لان الواسطة انما تظهر في الحدث لا النسبة والزمان فإلاه في قوله من المقصود للمهذب قصر ان كنت ذا بصيرة والله اعلم (قوله او المقصود منه) اى من لفظ المقصود وهو المقصود المسند الى النسبة لا المسند الى ضمير التابع فتأمل (قوله لانها) جمع الضمير لكون غير عبارة عن التوابع (قوله فان انتبس) لى قوله (لم يحز) يرد عليه انه ينبغي على هذا ان لا يجوز مررت بك وزيد لانه يتوهم فيه مروران كما قالوا في مررت بزيد وعمرو وفي مررت بزيد وعمرو فتأمل (قوله ينتقض بقوله اه) ويمكن ان يحاجب ان مراد الشارح بقوله جاز انفصاله انه يجوز انفصال الفاعل عن العمل قياسا بخلاف المجرور فانه لا يفصل قياسا عن جاره وان انفصل عنه بحرف زائد فتأمل (قوله الظاهر ويتقوى) ليكون عطفًا على قوله ليخرج (قوله فتأمل) فان معنى قوله في تقدير التكبير بتقدير تكبير السخلة مع تريف الضمير لرجوعه الى هذه السخلة المذكورة كما صرح به المحشى فيصح جعل الحمل على نكارة الضمير عديلا له والله اعلم (قوله رافعا لفاعل عمرو) الاضافة بيانية (قوله يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جواباه) يرد عليه ان ابطال السند لا ينفذ الا اذا كان مساويا فراجعه (قوله جمل- الجواب هذا السائل ثلث احتمالات) الظاهر ان يقول لهذا الجواب (قوله والثاني تخصيص كون المعطوف به) وقوله (والسائل ان الفاء السببية تفيد اه) الضمير ان حاصل الاحتمال الثاني ان الفاء وان كانت عاطفة لكن لما افادت السببية تجعل الجملتين الفعليتين المعطوفة والمعطوف عليها كجملة واحدة شرطية فيكتفى بالرابطة في احدهما وحاصل الثالث ان الفاء وان كانت عاطفة لكنها تفيد ربط الجملة الثانية بماربط به الاولى لما فيها من معنى السببية وان لم تجعل الجملتين كواحدة فقول الشارح اوفيهن معطوف على قوله تجعل ففي قوله والثاني تخصيص كون المعطوف اه نظر فتدبر (قوله بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه اه) يؤيد ذلك ان الشيخ الرضى رحمه الله قال والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كضمير المتبداء والصفة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها ببسند مضمون الاولى متراخيا او لا اوفيه ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير

الرباط اكتفاء بما في احبها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا
لمضمون الثانية اولاً كما تقول محباً عن زيد في جاء زيد ففريت الشمس الذي
جاء ففريت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب محبته غروب الشمس ومحبته عن
الشمس اني جاء زيد ففريت وكذا يجوز مع ثم فراجع (قوله لانه في قوة يغضب
زيد اه) طى المحشى في هذا المقام مقدمة اخرى (قوله ولا يبعد ان يقال
احترز اه) بان يراد مختلفين في المعمول بان يكون معمول احدهما مفاعلاً لمعمول
الاخر والله اعلم (قوله ورد بان عدم الجواز لا يشبب من الارادة) ويرد
مثله على ما احب به الشارح فان عدم الجواز بحسب الحقيقة لا يشبب من الوقوع
بحسب الصورة الا ان يحجب يشبب منه الحكم بعدم الجواز حقيقة لانفسه والله
اعلم (قوله ويكون محتملاً لعدم الجواز بلا غفلة القراء) اي كما يكون محتملاً
للتجوز بالاتفاق من غير سيويه (قوله لم يوثق) الظاهر لم يثبت (قوله وخالفهم
الفراء وسيويه بالمتع مطلقاً) الظاهر ان يقول ومنع سيويه والفراء مطلقاً او
يقول والمتأخرون بالتجوز اذا تأخر المجرور اه فتأمل (قوله الظاهر فيثبت)
ليكون عطفاً على قوله يحمل اه (قوله راجع واكتنع) اذا جعل اكتنع تأكيداً
لاجمع فتدبر (قوله ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع)
بان يراد ويجرى في كل انواع الالفاظ (قوله مع الاتصال التام بين المضاف
والمضاف اليه) الاولى الاستثناء منه بقوله مع كمال اتصالهما وان يقول بدله
مع عدم اللبس بترك التثنية فتدبر (قوله مقصود بالنسبة دون متبوعه) اي
مقصود نسبة بالنسبة التي في الكلام فالنسبتان مردتان بين البناء للفاعل والبناء
للمفعول على طريقة عموم الجاز او المشترك فتأمل (قوله بان جمعه بمعنى يقصد
نسبته اه) اي اشار الى تقدير مضاف الى الضمير المستتر في مقصود ومضاف
اخر الى ما نسب (قوله فلا بد من زيادة تمحل) بان يقصد مقصود نسبته او
حالها تأمل (قوله او حال نسبته) اي النسبة الى التابع (قوله لكنه في حكم
الزوطة) اي انه وان لم يذكر للزوطة لكنه صار بعد ذكر البديل كالزوطة له
(قوله والمعنى ليس نسبة ما نسب اليه) يعني ان الظاهر المتبادر كون البناء صلة
للمقصود والنسبة بمعناها المشهور لكنه لا يطابق ما ذكره في شرح الترميز
فلا بد من صرفه عنه اما بجعل البناء للسببية او جعل النسبة بمعنى القياس

والله علم (قوله وبدل البعض بدل عن بعض ما قصدناه) الظاهر ان يقول عن
بعض البديل منه المقصود منه اجمالا تدبر (قوله يخصص البديل اما بالاضافة) اى
باضافة البديل نحو ضربت زيدا رأسه (قوله او بوصفه به) نحو ضربت زيدا
رأسه له (قوله فهذا انما يتم) اى اذا كان الحد للاسم المبني (قوله لانه يمكن
معرفة بما بينه فيما بعد) فلا يلزم معرفة ماهية المبني فتدبر (قوله ولا محذور
فيه) الا ان يقال يتحقق العام في ضمن الخاص (قوله لانه سبق معرفة مفهومه)
بان اضافته بيانية (قوله ولا حاجة) وقد مر مثله لكن سيأتي جوابه في بحث
الامر فراجع (قوله الاولى هو المناسبة) لعدم تعيين المناسبة (قوله ليس
عدم التركيب بل المناسبة) فيه خفاء لانه عند العديني على السكون وموجبه
عدم التركيب لا المناسبة (قوله فقد بعد عن السوق) لانه لو اراد نفي كونها
لشك لقال فكلما او ههنا للتقسيم (قوله قلت الاصوات ليست من الاسم المبني)
وسياتي في الشرح انها مبنية لا تنفاه التركيب فيها وانها اذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية فهي ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
وقال المحض هناك انها مطلقا اسماء حكمية ولذا تعد قسما من الاسم فراجع
(قوله بخلاف عدم التركيب) لانه رفع المانع (قوله ولا مطلقا) اى ولا من
حيث او اخره مطلقا (قوله فمعقب تعريفه بقوله وحكمه) هذا يقتضي ان يقدم
قوله وحكمه على قوله والقباه كما في نسخة الرضى والهندي (قوله فحكمه
ان يختلف آخره باختلاف العوامل) لكن يصير معربا باختلافها (قوله ولا
بحسب وغير مع لا وليس فانهما مبنيان) اى وجوبا كما سيأتي (قوله هكذا
في بعض الظروف) لان المراد من بعض الظروف باب في باب طاعة من الاسماء
المبنية (قوله لكن تقديرا) اى لكن تقديما تقديريا (قوله بدل البعض من
الملك) او الملك نظرا الى ما بعده (قوله والا لوجب) اى لو كان المعنى سواء
كانت الصفة (قوله الصواب لما تعيرت) لان جواب لو اما فعل مجزوم بل او ماض
في اوله لام مقترحة كما ياتي (قوله اذلو استتر لم يعلم انه الخاطب او الغائب او
المتكلم) لانه في مثل قائم يستتر ضمير المتكلم والخاطب والغائب (قوله فانه
مرفوع المحل) اى محله البعيد (قوله كما انه منصوب المحل) اى محله القريب
(قوله او يكونه) اى الضمير (قوله لكان اشمل) لكنه يدخل في الفصل

فرض كما مر آفا (قوله أيضا) أى كما فى يتبس (قوله الاولى) أى المتبادر
والاجتنان لوجه الانفصال هنا (قوله لم يتصل الضمير) الظاهر لا يتصل
(قوله فى ضربه) بإضافة المصدر الى الفاعل (قوله فى بآدى الرأى) أى فى اول
الامر (قوله لكان الاولى) لان فيه اشارة الى الاصطلاحين (قوله كانه جملة
فى حكم حرف الجر) لكن قال الشيخ الرضى والضمير عند سيديو به مجرور
ولو لا حرف جر هنا خاصة (قوله لان التأويل فى المتأخر تأويل عند الجامعة)
والتأويل فى لولا تأويل قبل الوصول الى الحاجة فيكون كخضع الفعل قبل الوصول
الى الشط (قوله خبره لازمة) ويجوز ان يكون قوله لازمة خبره ومع الياء
ظرفا وبه اشار الشارح بقوله وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع
(قوله جل معطوفات على الحال) بتقدير الضمير لكن الاكتفاء بالضمير فقط فى الجملة
الاسمية ضعيف وخاصة مع تقديره فتدبر (قوله تأمل) فان الاضافة على الاول
من باب اضافة السبب الى المسبب وعلى الثانى من باب اضافة الصفة الى الموصوف
(قوله فانه يقوى مما ثلثها للجر) لكونها فى الاخر حقيقة (قوله او تأكيد) لان
لما يفهم من التوسط تضمننا (قوله كد) ماضيا (قوله كفر) امرا (قوله هذا
حال الالف المجهول اصلها) وسبب انها عديم الاصل فتدبر (قوله بلا خلاف)
اشارة الى الخلاف فى ذى فى دخول الكاف عليه (قوله ونحن نقول نبه)
بقوله يقال (قوله وهذا لا يتم لو كان المتبداه) يعنى لو كان المتبداه مجموع الصلة
والموصول لكان للصلة نصيب من الاعراب وحيثه فعنى قول المصنف الا بصلة
الا ماخوذا معها وكان التمام على حقيقته من غير اضطرار الى الكتابة ولا يتم
البيان الا بذكر التمام والحوصل ان كان جزء ناقصا فيعبر جزءا تاما بالصلة
لحسن المتبداه هو الموصول فقط فبرد على قوله لا يتم اه ما يرد على قوله هم
لا يتم الدليل لا يتم البيان اه من ان الدليل ان كان مستلزما للمدعى فالدليل والبيان
تام والا فلا دليل ولا بيان اصلا لانه حاصل غير تام كما يدل عليه قولهم لا يتم
فالبيان تام بدون تمام اى بدون ان يقال لا يتم بل بان يقال فلا دليل ولا بيان اصلا
فكان الواجب على المصنف ان يقول ما لا يكون جزءا اصلا الا بصلة وبحاج عنه
بانه من قيل ذكر المزموم واردة اللازم لان الدليل انما يكون دليلا اذا كان تاما
فيستلزم دليله كونه تاما ونفى اللازم ملزم لثبوت المزموم فذكروا نفي اللازم

وارادوا به نفي الملزوم فيكون مجازا متفرعا على الكناية فيجانب بمثله هنا ايضا لان كونه جزءا يستلزم كونه تاما فنفي كونه تاما واراد نفي كونه جزءا اصلا فيكون مجازا متفرعا على الكناية (قوله ان يسلك في بيانه) اى بيان تعريف المصنف (قوله ما اشتهر) اى الاعتراض والجواب (قوله نحو من تضربه اضربه) بناء على ان الخبر هو الجزء وحده (قوله فهو جزء بدون جملة) فيخرج بقوله ما لا يتم جزءا وان صدق عليه تعريف الصلة (قوله ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لفوا) ويجنب عنه ان اغناء قوله الابطلة عن ذكر المائد اغناء المتقدم عن المتأخر وهو غير جائز فلا بد لذكره من نكتة واما اغناؤه عن قوله ما لا يتم جزءا فهو اغناء المتأخر عن المتقدم وهذا مما لا يعاب كما مر في هذه الحواشي في بحث المفعول فيه تامل (قوله يعنى ليس المقصود) اى مقصود المتكلم (قوله كما هو الظاهر السوق) اى سوق كلامه (قوله فان ذا زائد) لم لا يجوز ان يكون اسم اشارة والذي صفة له (قوله فاذا سمى بها مذكر) خبر ان الاول والمائد الفاء او مقدر (قوله وجمعا) اى تتيها وجمعا على التثنية (قوله بل على لفظ العرب) بل على لسانهم (قوله او حمله على الشرب او اناخته) الظاهر او جعلها او اناختها (قوله لانتفاء التركيب فيها) اوضح منه قوله الاتى وبنيت بجزئتها اء لعدم استحقاقها للتركيب (قوله لانه حينئذ) اى حين نقل على سبيل الحكاية (اسم) لما كان باقيا على ما هي عليه (لاصوات) بناء على ان اللفظ اذا اريد نفسه يكون علما (قوله كما هو في الالفاظ) الغير الاصوات (قوله فيشمل القسم الاول ايضا) اى كما يشمل لما هو للعبور (قوله وكأنه اراد ان المتعلق بالغير اء) المظاهر انه اراد ان المتعلق بغير الانسان ابدء من الاسماء وما يتعلق به اقرب منها فاذا كان ما هو ابدء منها في حكمها فاهو اقرب منها بالطريق الاولى فقدر (قوله بحيث لا يكون ملحقا بالاسماء المبنية ايضا) اى كما سقط عن الاعتبار او كما لا يكون منحقا بالاسماء المعربة (قوله فنسب اليه اء) قد يقال اذا كانت النسبة اليه مقصودة فالظاهر ان يضاف اليه ويكون الجزء الاول معربا والثاني غير منصرف كشمير فليراجع (قوله فالاولى ان يقول في التعليل لان اء) لتلايكون المدعى ناما والدليل خاصا (قوله ليس على وجه يخرج اء) فتعينه به اصعب (قوله

نحو خمسة عشر) فان نسبته لافادة معنى المصنف (قوله لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المصنف) فيه ان مراد الشارح بالتركيب التركيب باسم آخر لا التركيب بالاسم فلا يرد ما ذكره (قوله وقد ترفع) تقول كم رجل كريم اتاني (قوله وقد يجعل اسما) تاما فيصرف ويشدد تقول اكثر من السكم والكمية (قوله او صرفوع علقا على نحو) اى ومثاله غيره (قوله بلا جهة) اى سبب (قوله كما ترى) اذا احتاج الى التاويل هو التانيث (قوله فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره) اذ ليس صالحا للاشتغال بكم لعدم جواز تقديم الفاعل (قوله فلا انتقاض نظرا الى المعنى) وان انتقض بحسب المفهوم (قوله نعم الاوضح الاخصر) لانه ليس جاء في ذلك المثال غير مشتغل به كالم يكن مشتغلا به وان كان غير صالح للاشتغال به (قوله لياقة اه) معقول له اى لكونه لا تقا (قوله من باب علم اوضح) كيف مع عدم حرف الخلق (قوله فخال) فان معنى الشرط فيها لو كان قويا كالاستقبال لقال وهى للاستقبال والشرط فلما عدل عنه مع كونه اخصر الى قوله وفيها اه افاد انه عريق في الاستقبال دخيل في الشرط والله اعلم (قوله يعنى من حد سمع ومنع) وان لم يساعد رسم الخط الا احدهما (قوله الى ان الامم للمهد) عند البصريين (قوله او عوض عن المضاف اليه) عند الكوفيين (قوله بعنوان زمان المصاحبة) اى بمفهوم اه (قوله فالخلق ما قيل) سياتى في حروف المشبهة بالفعل ما يؤيد ما ذهب اليه الشارح فراجع قول المصنف هناك فكسرت ابتداء اه (قوله والتخفيف) ويكتب عليها معا (قوله فلا وجه للحكيم بيناها) يتأمل بلديه كملية (قوله وهم الجواهرى هذا) والنهاية ايضا ضلال الناس انتهى (قوله بل المقيد) لان آخر الكلام بملطمان على اوله (قوله وهو) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر (قوله فلا يشكل بالتووين) فان التووين يدل على الوحدة فيشمل عليه التعريف (قوله واما لانه من الانواع المكررة) اى ولم يتكرر بل انفرد فكان واحدا بوصفه اى بقيام صفة الانفراد به كما اشار اليه ائضى بقوله اى العدد المنفرد (قوله لجواز افادته التأكيد) فان التمييز قد يكون للتأكيد كقوله تعالى وذرعا سبعون ذراعا (قوله او عدا) اى الجزآن في ذلك المركب (قوله المراد من البلاطة المطابقة) لان قصد الافراد فيه استعمالى لاوضى (قوله لئلا يلزم ترك الضمير في قوله

فذكر علم يعقل (وفي قوله ان كان اسما قدبر (قوله باختصاص التكسير) سواء كان معه التغير باعتبار الامور الخارجة اولا (قوله وهو المعتبر في تعريفه) واما التغير باعتبار الامور الخارجة فهو مشترك بينهما (قوله اذ ليس الاوان حدثا) مع انها قائمة بغيرها والظاهر احدانا (قوله فلا غرابة) اى كما توهم الرضى (قوله مجاز بمعنى الاستعارة فى الذى ينوبان عنه) فيه انه لا يستقر ضمير المتنى فى الذى ينوبان عنه بل يكون بارزا قدبر (قوله دون المعنى التضنى او الالتزامى) واستناد القيام الى لفظ مثل ضرب ويضرب باعتبار معناه التضنى فلا يكون مما شاع بينهم (قوله وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل) فيه ان المتبادر منها قيد الحيثية (قوله فان هذه الاحداث نسب) بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما ميثا بل بهما معا او باحدهما مبهما وفيه (قوله ويمكن) وقوله فى آخره قائل اشارتان الى ما فى الدع من التكلف والاضطراب قدبر وان الجواب المما هو بالمتع لا بالتسليم كما قال الهندي وذلك ليس اولى من عكسه قدبر (قوله لمحدث مشترك بين اثنين) اى للمشاركة لا للتشارك وبيهما فرق فراجحه من كتب التصريف (قوله معناه التقرب) اى قرب شخص (قوله متصف بقرب من الشخص الاول) المتصف بقرب الاول (قوله وكل منهما مقرب اه) وليس كل من زيد وعمر فى قولنا ضارب زيد عمرا مضاربا بل البادى هو الفاعل والثانى هو المفعول فلا يهسام فى المنسوب اليه قائل (قوله اذا لحدث) اى المعنى القائم بالغير (قوله لا بد ان يقوم بجمعين) بناء على ان القيام ثبوت موجود ولا وجود للاضافات (قوله ولا معنى للقيام بشئ لا على اثنين) فيه ان البادى متعين فى المغالطة لكونه منسوبا اليه (قوله نعم لا يتعين النسبة) اى فى التركيب (قوله من قيل اشتباه النسبة) التى تقتضى ذاتا ومعنى (قوله بالا نسب) الذى هو عبارة عن النسبتين مما او عن احدهما مبهما وفيه (قوله اهم من الاعتبارى) كما فى الاضافات (قوله والحقيقى) وهو ثبوت موجود لاسم (قوله لان اطلاق المضارب على زيد مثلا) فى ضارب زيد عمرا ليس باعتبار قيام اه ولو اعتبارا (قوله قائل) اشار به الى منع لزوم اعتبار قياس الضريين من تسليم الهندي لما مر ان معنى المضاربة ضرب اه اى لا الضريان معا (قوله فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يقتضيه اه) كالواجب والممكن والمؤمن والكافر (قوله ومن

اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها (اى ففى قوله واشترط ما يشترط
به عمله نظر فتدبر (قوله ولا فائدة لادراج لفظ الاصل) لانه يبنى بقوله ذلك
الفعل (قوله ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية) اراده المستثنى بحسب
المآل وحاصل المعنى كما يشعر به قوله يبنى لا يعمل اه والا فالمستثنى فى عبارة
المصنف من جنس الظروف لا الفاعل (قوله غايته) اى غاية ما يلزم من ذلك
الاستثناء (قوله ان العمل فى المظهر لا يتصور الا بالمفاعلة) وذلك لا يوجب
تخصيص المستثنى منه (قوله بما قدمناه لك) من تقييد الرضى والبحث الذى
قبله (قوله لانه يعمل فيه بحرف القوى) ويعمل فيه ايضا اذا كان قائما مقام
الفاعل نحو اشهر واعزز (قوله لانه مع السابق وجه واحد لثنى عمل الرفع)
لان حمل الرفع انما يوجد بسبب احد الامرين مشابهة الفعل او مشابهة ما يشبهه
فوجه انتفاؤه انتفاؤها مما (قوله كما يفيد) اى كونه واجبا مستقلا (قوله
الاشهر فى اصطلاحهم) اى التحصاة والسبب فى اللغة الجلب (قوله وتحققه)
فى الاستعمال (قوله فالاسباب حيث مبيات) والسبب على المشهور بمعنى
السبب له (قوله فيبنى ان يطلق السبب) من غير تقييده بالاشتراك واما قوله
ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فيخرج بقوله على نفسه
(قوله بل يفسر) يبنى ان اللازم تمدد التقييد لا غير (قوله بغير تقييده السابق
بالاول) بل لو فسر الاول وغيره كلاهما بالتقييد لكان انسب (قوله جلست
فى البلد فى الدار) منه (قوله هذا البيان) اى هذا القدر الزائد على اصل البيان
(قوله مع فاء افادة اصل الفعل) الظاهر مع افادة بقاء اصل الفعل فيه قلب (قوله
دون حسن المفضل فى المعنى) وهو مدخول من وهو المفضل عليه فى اللفظ
(قوله ان المعتمد هو هذا الوجه) اى الوجه الذى توجه قبة التثنية الى القيد
(قوله لعدم اطراده) من اصله ولما يأتى ان كلمة من تنافى التجريد اه (قوله
وان لا يجزى فى بعض) اى فى غير مقام المدح (قوله ما ذكره الشارح) من قوله
والمساواة اه (قوله فتأمل) فديقال الوجه الثانى باعتبار الغالب وحمل غيره
عليه طردوا للباب لكن كلمة من تنافى التجريد عن معنى التفضيل كما لا يخفى (قوله
اذ لا يبقى وجه لتكررها) فالمراد بى نادى انى برى منه (قوله او بوجه اخر)
كالتجريد كما فى الوجه الثانى (قوله لكن ياول عبارة الشارح اه) او يقال خصه

بالاول لكونه المعتمد وان امكن اجراؤه فيهما (قوله نص عليه الرضى) حيث قال بلى قد يجوز ذلك في الغامل القوى نحو زيد كان عزوزا يا انتهى (قوله ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المصنف) بقول الشارح ولكن مضاء تمقيد ريك ان اراد به انه يشاء من تعدد خلاف الظاهر تمقيد لفظي وان كان كل من افراده غير ريك وعلى الاول اراد به انه يلزم من التقديم ركعة التمقيد لافساد الاضرار قبل الذكر كما قيل واليه اشار بقوله اطراف الكلام (قوله الملام) اى موضع اللوم (قوله فلا توجيه) لانهم لو استعملوا بالتقديم لاشتهر (قوله كان يقال رأيت اه) بالاعمال للاضطرار (قوله واجاب الهندي بانه) اى الاحمال فى الاثبات (قوله هو كالباقى منه) لانهم لو اعملوه للاضطرار لسمع (قوله واجيب بانه اه) هذا يقتضى ان يكون هذا الجواب من نعمة الجواب لا جوابا مستقلا (قوله رد على تقدير ذكره الرضى) كما تقرر فى علم المسائل ان العطف ببل انما يكون للقصر (قوله حذف مجرور من) اى الهاء (قوله ويتجه عليه انه يوجب اه) الا ان يجاب بانه لما تحقق هنا المعلوم المجرور مع عامل الجبر فكانه لم يحذف جارا ولا مجرورا وان كان المعنى على ما كان قبل واليه يشير قول الشارح باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد اى فلا تقدير فى التركيب (قوله وتوقف العمل على تباين المفضل والمفضل عليه) بالاعتبار اى حقيقة بان كل المفضل عليه ضميرا راجعا الى المفضل كما فى العبارة المشهورة (قوله بل يمكن كونه كذلك بحسب المال) اى وان لم يكن المفضل عليه ضميرا راجعا الى المفضل (قوله الى ذلك) اى الى تفسير المفضل والمفضل عليه (قوله وهنالك) اى فى قولك ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد (قوله ايضا) اى كالمفضل (قوله فامل) فقد يقال ان التباين الذاتى فى الظاهر والصورة متحقق فى من عين زيد فتدبر (قوله لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل اه) اى مساوية لها فى حسن الكحل اى فى اصله وفضله (قوله فجعلها) اى الكاف مع مجروره (قوله واما بجعل المماثلة فى اصل الكحل) بان يكون احسن صفة مشعرة بوجه الشبه كافى قولك زيد الشجاع كالاسد كما تقرر فى علم المعاني (قوله فى الفضل) على غيره (قوله لزم التناقض) لكن اللازم باطل بداهة فاللزوم مثله (قوله فيكون الذى مبرهنا) اى بحجة قياس الاستثنائى (قوله لان حقه

التعريف على المستثنى حينئذ) ليكون الوصف بمنحجب عامل الموصوف المقدر بلا فصل (قوله ابلغ بحسب المعنى) وان كان موقوفا على الثقل بحسب اللفظ (قوله وقبل اعتراضية) كانه ذهل عن قوله والواو في ولا يرى اما اعتراضية او حالية (قوله وما ذكره اظهر) لان وقوع الاعتراضية في اخر الكلام مذهب البعض (قوله ليفيدانه مارأى ولا يرى قط) فالظاهر ان الواو حينئذ للمعطف على مقدر (قوله فتأمل) فان هذا التوجيه يختص برؤية البصر وباختصاص لا بالمستقبل (قوله وبهذا تحقق اه) ويتاويل مقترن باقتران الجزء (قوله وانما الدائر كل واحد منهما) اى من اسماء الافعال كرو يد مثلا فانه مقول اما عن المصدر او غيره (قوله فلا يصح قوله وشئ من ذلك اه) اذ يوجد قليل الحدث في المصدر واسم الفاعل (قوله كما يدل عليه بيان الشارح) هنا بعيد هذا (قوله اهم من ان يكون اه) ظاهره يوم رجوع الضمير في قوله اذ لم يتصل به الى الغير وفيه تأمل (قوله اى لا يرب مغايرة) في كونه مضارعا لم يتصل (قوله بلا شبهة) فيه ان المكرر يعبر عنه بما يعبر عنه عن الاصل فندبر (قوله ما يضرب الا هو) مستثنى مفرغ فاعل (قوله ان لا يتصل به) اى الصحيح (قوله يدل عليه قوله والمتصل اه) لكونه مقابلا للمجرد (قوله لاحاجة الى ذكر هذه القيود) الثلاثة (قوله لا ينتقض الحكم بجمع المؤنث) لان التون لا يحدف فيه (قوله لا على مجرد المجرد) لانه لو جعل المطلق على مجرد المجرد يختص الحكم بالصحيح فيقتصر الحكم لعدم شموله على المقتل (قوله اريد به الخاص) هنا حيث قالوا هو اى العامل في المبتداء (قوله وليس بمعرب) الظاهر وليس بمبتداء (قوله لان تحقق الماسمل) وهو وقوعه موقع الاسم (قوله لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه) اى ناصب ما وقع موقع الاسم وهو الفعل بخلاف ان يضرب فانه كلام (قوله لن مركب من لا والتون الحقيقية) وسقطت الالف لالتقاء الساكنين (قوله ولذا) اى ولكون لن مركبة من لا والتون الحقيقية خسر اه (قوله فكذا الداخلة على الماضى) اى كما يكون ان التى بعد العلم الداخلة على المضارع مخففة فكذا يكون ان التى بعد العلم الداخلة على الماضى مخففة (قوله لا فائدة لتقييدكى) لانه ليس لكى معنى سواها (قوله لا يحتمل الاستقبال حكما لا نحقق) لانه ياباه (قوله لان قوله

اسرت حتى تدخلها عطف (على قوله كان سري اه) قوله فامل (فان الصفة
انما تستعمل في صفات الذات كالعلم والقدرة (قوله للاختلاف خبرا وانشاء) فيه
ان الاختلاف خبرا وانشاء انما يمنع العطف بالواو فقط كما قرر في محله (قوله
يكون من وضع الفعل موضع المصدر) وان لم ينصب (قوله ويتصور فيه
التسارع) اى تسارع ان ولم في اخرج (قوله لقر به وسبقه كما مر) لان ان
دخل على لن يضرب لا على يضرب (قوله نحو ان يضربك زيد فانضرب به)
الصواب فهل تضربه لان الفاء لا تدخل على الف الاستفهام كما في الرضى
فراجعه (قوله يشربانه جعلناه) الظاهر جملة اى قوله صيغة يطلب بها
قدبر (قوله يبنى المضارع بعدكون اخره) لان الفاء الفصيحة للتعقيب (قوله
في ثنية الغائب وجمعه مطلقا) اى سواء كان حال الوقف او غيره (قوله بل
سياق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب) بان اطلاقها فان مطلقات العلوم ضرورة
كما ان مهملة كاية (قوله وقد نبه بقوله لانه) اى بالتعليل مع انه ليس من
دأبه تعليل المسائل كما مر في الموصولات (قوله والموانع العارضة قد علم حكمها)
بانها تنقلب المقتنضات فهي في حكم المستثنيات (قوله الظاهر ان هذا يميز عما
هو فيه) والظاهر التثنية بمثل كان في الدار رجس قدبر (قوله لتقدمهم)
في العصر والزمان (قوله خلاف ما تقرر) اى ثبت وتحقق قيل ظهروا
الاختلاف (قوله فيبنى ان يقول رجاء واشفاقا) اهم من الطمع والاشفاق
(قوله قيد الخفية مراد) في التعريف (قوله الاولى ان يجعل اه) لان الاصل
في المنقول ان يكون اعرابه باعتبار المنقول عنه (قوله وفي قوله لا يثبت مدعاة
بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخضة) فانه يفيد انه اذا ثبت دعواه الاولى يثبت
مدعاة بمجرد ذلك وهو ظاهر الفساد قدبر (قوله فنفطن) حتى تطلع على
مفهومه الفاسد (قوله وان كان هنا ما عاخر) كاستفهام والموصولة
والموصوفية (قوله والباء سببية) والهمزة للصيرورة (قوله لالعلم المختص)
اى ما يدل على المدح والذم كما ذهب اليه الزجاج (قوله ولادعى اه) ولعل
الداعي دفع توهم الدور لاشتغال التعريف على المدح والذم اللذين في المعرف كما مر
في قوله اسماء الاشارة اه (قوله فافهم) فان التوضيح على الاول انما هو في
مجرد وصف المنصوبة وعلى الثاني في التفصيل (قوله وذافاعله اى هو حبيب)

يتأمل فيه مع مراجعة القاموس (قوله وإنما لم يجمع واو القسم) بأن يقول والواو
 اى وواو رب وواو القسم (قوله مع ان رب يضم بعدها) اى في الشر كما
 في الواو (قوله والمراد بالغاية النهاية) بتقدير مضاف اى لابتداء ذى الغاية
 (قوله مجازاً) وهو مذهب البصريين (قوله مع انه جعلها بيانية) اى يجوز
 جعلها بيانية (قوله لانه يلزم وصف الكثرة بالمعرفة) فليكن بدلاً (قوله مع
 ايراد مقتضيات الموصول) كتنريف الموصول والعائد (قوله اى في الجملة)
 اى ولو في بعض الصور (قوله وليس اختصاصه بالظاهر) كما يومه عبارة
 الشارح (قوله فيه بحث) لان المراد بالمصاحبة المصاحبة في الفعل فتدبر (قوله
 فخصوص بالياء) لا موجب لجعله مخصوصاً به (قوله هذا يدل على ان ما
 ذكره من غير قيد بالسماع قياسى) فيه تأمل ولعله لم يكن في نسخة السكافة التى
 عنده لفظة قياساً اذ ممة لاوجه للدلالة فتدبر (قوله والثنى عن غيره) كله او
 بعضه (قوله وذكر بعض المتأخرين) كابن المتبع (قوله ان معنى الاختصاص
 هنا غير المناسبة) بالارتباط (لا الحصر) كما جرى عليه الفحول (قوله
 لا يثنى الاختصاص) والحصر شامل للتحقيق والاضافى كما تقرر في محله (قوله
 الاضافى) الاولى ولو اضافياً فتدبر (قوله عن الظاهر) اى الحصر حقيقة او
 اضافة (قوله مع ان الباء اصل) في القسم كما يأتى (قوله حكاو القسم)
 في الاختصاص (قوله لا كياناً) في العموم لانها اه (قوله اما للكثرة) كلاء
 الاستغراق (قوله واما لواحد المعين) كأنه جارحى (قوله كما ان كم للتكثير)
 حتى ذهب الرضى ان رب اسم مثل كم فراجع (قوله وهذا وجه وجهه)
 لاختصاصها بالكثرة (قوله او غامر) الغامر الحراب والارض كلها ما لم تصلح
 للزراعة كذا في القاموس (قوله او عام) سواء بلون التراب او بغيره (قوله
 يسهل ذلك) اى تقدير المعطوف عليه كالأو (قوله لفساد المعنى) المقصود
 وهو افادة الحصرين (قوله قافهم) فان الحصر فى انما في الجزء الاخير (قوله
 وقوله وذلك) اى حذف فعل القسم (قوله وفيه) اى في دعوى كثرة
 استعمالها (قوله لان الباء يستعمل في الشأن وغيره) فتدبر كثره الانواع
 لا توجب كثره الافراد فتدبر (قوله ومع نظائر والمضمر) فاستعمالها اكثر
 من الواو (قوله بخلاف الواو) الجارة (قوله ولو قال عتمة بنفط اليه لكان

(اوضح) لان الاول يحتمل ارادة اسم من اسمائه تعالى بل المتبادر هو الاصافه
 اللامية فيشمل جميع اسمائه تعالى (قوله اى التى اليك) ولقنائل ان يقول
 ان التلقى لميات بمعنى الالتقاء بالبعدية بالباء كما فى المتن فتدبر (قوله والاظهر اه)
 لثلا يحتاج الى التجويز (قوله مع اللام) فالسواء بمعنى مع (قوله لكان للمثل
 مثل) بناء على التشابه لا التشبيه فتدبر (قوله ورجحوه بان الكناية ابلغ
 من التصريح) لانه كدعوى الشئ بينة (قوله لان الشئ ليس مثل مثله)
 بناء على التشبيه لان المشبه يلزم ان يكون انقص من المشبه به (قوله المثل)
 مجرور عطفا على الشئ (قوله بمنزلة الملحق به) فقوله لان الممانعة من الجانبين
 مجموع (قوله المتقارب) اى له فيها (قوله اقرب من الحكم بزيادة الاسم)
 لان زيادة الاسم لم تثبت الا نادرا كما فى قول لبيد ثم اسم السلام عليكم وزيادة
 الفعل فى نحو كان فتدبر (قوله وفريضة هذه الحروف) اى على زعم النحاة
 (قوله لحفظ عمانية ضميرى لها) لثلا يلزم التثنية (قوله والاصح انها حرف
 زائد) ترجيح كونها حرفا مسلما واما كونها زائدة فقد منبها المحشى فيها ياتى
 (قوله وقمت خبرا) عن ذات لاعتحدث (قوله والقياس ان يستوى اه)
 اى لكن لم يقن المراد بالمضاف اليه غير ما اضيف اليه حيث لان فيه خلافا حتى
 قيل بوجوب الفتح بعدها والحق جواز الفتح والكسر (قوله كما يشعر به كلام
 المرضى) حيث قال وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا
 المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم (قوله لانه) اى كونه قوله
 وقالوا اه جواب ذلك السؤال مع غايته اه (قوله صوابه لو انك قت) وجوابه
 ان يقدّر خبر جامد اى امر او قائم كما فى قول كعب اولو ان النصح مقبول كما ياتى
 (قوله كما ستعرفه فى بحث حروف الشرط) فقوله صوابه اى بحسب الظاهر لما
 ياتى (قوله لاستزاه الحذف قبل الحاجة) فهو كخلع النعل قبل الوصول
 الى شط النهر (قوله لثلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة) فى الكتابة او بسبب
 الذهول كما تقدم فى الشرح فى بحث الخبر (قوله لان الخبر يكون جملة) على
 صراقتها كما تقدم انه التحقيق (قوله قلت الخبر للجزاء) اى وهو حدث
 فيصلح الاخبار عنه بالحدث فقوله فيما تقدم ان الخبر من مواضع الكسر يحمل على
 ما اذا كان المبتداء عينا تدبر (قوله لكن اطلاق خبر المبتداء فى مقام تعليل

وجوب الفتح قاصر) بل يلزم ان يقيد بوقوعه خبرا عن الحدث كالحيزاء لازوم
الكسر اذا وقع خبر الاسم العين نحو زيد انه قائم (قوله في الحالين) اثبات الميم
واسقاطها (قوله ومن جهة ما يتوهم من اشتباهه قمت كما انك قائم) اى يتوهم
جواز الكسر على ان ما كافة كما في قوله تعالى « آمنوا كما آمن الناس » الآية
كما يفتح على انها زائدة (قوله فكيف يوجب كون المفتوحة) فالحق ان ياول
علمت ان زيدا قائم بعلمت قيام زيد ولا يجوز العطف على محل اسم المفتوحة
ولو بعد نحو العلم (قوله حيث جاوزوا العطف) على المحل (قوله وسكت
غيرهم عنها) والاصل هو الجواز (قوله لا يوافق كتب النحو) الى هنا مقول
قال الرضى (قوله حيث قال خلافا للمبرد) حيث قال ولا اثر لكونه مبنيا مع
ان الخلاف في انه لا اثر لكونه غير معرب لفظا سواء كان مبنيا او معربا تقديره
تدبر (قوله واختصاصها بالاسم) كالفعل بان يدخل على الفعل حين الالغاء
(قوله ويمكن ادراجه في فوات اه) ولو ذكر الشارح فيما تقدم عند بيان وجه
امشابهة اختصاصها بالاسم لكان الادراج اظهر تدبر (قوله اى لكون الغالب
الانشاء) لكن الاصل الاعمال اى ذكر المراض لبيان عروضة (قوله
وانكوفون يوجبون الالغاء) والاية رد عليهم (قوله عن اعتبار طرد الباب)
اى في اكثر الاسماء وهو المعربة لفظا (قوله فلا يحسن مقابله بطرد السباب)
اى مقابلة علته الثانى بالاول (قوله لنفسك) فاعل يزين (قوله ويلزم
دخول اللام) الفارقة (قوله واعلم ان الكوفيين) غير الكسائي (قوله والا
لجواز جائى القوم لزيدا) ولا يلزمه جواز جائى القوم لمسا زيدا (قوله
اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع) وكذلك اللام بمعنى الابدان دون غيره
(قوله يصح تشبيهه) كقوله بين رماحى مالك ونهشل (قوله في كونها عظيمة)
خبر ليس (قوله غاية العظم) حتى شابهت بفرقة من الحق (قوله يطلب درك
السامع) اى معرفته للصواب (قوله يثبت به بعد التقي) مقيد فيما اذا كان مخففا
مضافا للمفرد كما يأتى في الشرح في الحروف العاطفة (قوله لا وجه على هذا) اى
على ما ذكره الشارح من ان الخلاف في توجيه النصب لا في نفسه (قوله لا وجه على
هذا لتخصيص اجازة ليت زيدا قائما اه) مع ان المصنف خصصها به (قوله
قالاوجه) في بيان مراد المصنف (قوله ان القراء يعمل ليت اه) حتى يكون

لتخصيصه وجه (قوله ومنه ما وقع اه) وقرئ ثبت بدا ابولهب (قوله الجزم
بوجود الجبر اه) اعتراض على الشارح بدفع المسافة في كلام المصنف بوجه آخر
(قول الشارح كما ذهب بعض اخر) عبارة الرضى كما ذهب بعضهم اه (قول
الشارح فالاربعة الاولى للجمع) اى مفيدة له لاموضوعة له (قوله قوله
فقولك مبتداء لا خبر له) لكن يجوز بعض المتأخرين كونه بمنزلة الخبر فراجع
(قوله وانما وقع فيه) اى فيما وقع من اراد مبتداء لا خبر له (قوله انتساب
الشيء اه) او انتساب المعطوف عليه الى الشيء قبل المعطوف (قوله الترتيب قد
يكون ترتيب نسبة المتكلم) كما ذكره السائل (قوله من ان المهملة في حتى اقل)
قوله الجزولى ولم يررضه الرضى فراجع (قول الشارح هكذا في بعض الشروح)
اى في هذا المقام كما هو الظاهر (قوله وكأنه لم يذكر الشارح اه) اى ويحتمل
انه اراد ببعض الشروح شرح الرضى الا انه بعيد فتدبر (قوله وان لم يصح
على تحقيق الرضى اه) فيه اشارة الى انه يمكن تصحيح ذلك التخييل ايضا كما ذكره
في العالودة الاية فتدبر (قوله ثم ما ذكره وجها) وهو قضاء المزية للاصل
(قوله مستغنى عنه) بما ذكره الشارح قبله (قوله لا يفيد انقوة والضعف)
لظهور المغايرة بدون ادعاء قوة اه بحيث صار مغايرا اه فتدبر (قوله وله غير
نظير) اى غير نظير واحد بل نظائر كثيرة (قوله والابهام لا يجري في ام)
و (قوله غير جار في ام) ظاهرهما ان ذلك جار في اما فتدبر (قوله عند المتكلم)
سبحانه وتعالى (قوله بجمله مبتداء) وان كان نكرة (قوله بل استعيرا) اراد
به المجاز المرسل لانه من قيل التجريد كما أوضحه حواشي اليساوى وبعض
الاصوليين فيطلقون الاستعارة على مطلق المجاز سواء كان علاقته المشابهة
ام لا فتدبر (قوله للاستواء) في علم المستفهم (قوله ولهذا لم يجزأ) لانه
ليس الاستواء جزءا من معنى او حتى بمجرد له بخلافه في ام كما في الرضى (قوله
وقال الرضى خبر مبتداء محذوف) في قولنا سواء على ائت ام قدمت (قوله اى
الامر ان سواء) والجملة دليل الجزاء (قوله واستعارة حرفي الشك اه) اشار
بقوله الشك في الموضعين الى ان الاستعارة هنا على حقيقة الاصطلاح اليسانى
بخلافها فيما قبله فتدبر (قوله تقوية للقريئة) على الاستعارة (قوله
واما الاعتراض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب) اى كما يقتضيه اضافة المصدر

ونحوه كما مر (قوله فالحجواب ما يطلبه) وهو التمين (قوله الا ان يقال لا)
 اى لفظة لا فى عبارة المصنف (قوله شامل) بان يراد بلا اعم من ايرادها
 وحدها مثل تم او مع غير ها نحو لا زيد عندى ولا عمرو قدبر (قوله لئن
 كلها) فلا ينافى الحصر الحقيقى (قوله قامل) فان تم قرينة تمنع شمول لا
 له (قوله وهو مما اجموا على عدم محته) الاجماع على تقدير تسليمه انما هو
 فى العطف بالواو وما فى معناه كما صرح به اهل المعانى دون سائر حروف العطف
 فراجعه (قوله كان يقتصر اى شاء) بان يقال التقدير بل ليس كذلك اى شاء
 فلا يشمل عليه (قوله وعلى اى تقدير ينه) اى بين ام المنقطعة التى لا تنفك
 عن الاضراب (و بين ام المتصلة) الخالية عن الاضراب (قوله ويجمله عطف
 قصة على قصة) وفيه ان عطف القصة كالحق فى بحث الفصل والوصل عبارة عن
 عطف مجموع جمل على جملة اخرى ولا يشترط فيه الا المناسبة فى الفرض واما
 عطف جملة واحدة على اخرى فلا بد فيه اذا كان بالواو من انتفاء كمال القطع
 فراجعه (قوله وايشنا يجوز ان ياول بل اى شاء) وفيه انه لا يبق فيه
 حينئذ معنى الاستفهام قدبر (قوله بخلاف لكن) الماطفة لانه لا يلزمها
 مصاحبة لكن الغير الماطفة (قوله اذ لا يجاب بشئ من حروف الاججاب عن
 الاستفهام بالا) واما جواب اسماء الاستفهام فن لا بد فيه من تعيين شخصى او
 صنفى وفى ما من ماهية او وصف وفى اى من تعيين او تخصيص وفى كيف من تكرة
 وفى كم من تعيين عدد وفى متى واين من تعيين زمان وفى اين واى من تعيين
 مكان حاصل ما فى شرح الرضى (قوله ووجهه غير خفى) يظهر ذلك من كلام
 الرضى وذلك لزوم مطابقة الجواب للسؤال فراجعه (قوله استعمل اللزوم
 على خلاف ما هو عادة) كما سبق فى قوله لازمة لهزمة الاستفهام (قوله ولك
 ان تفهم الكثرة اه) فيفيد الكثرة بين لو والنقسم ايضا (قوله لجمل الواقع بعد لما
 مقابلا للزائد) وهو محل تأمل (قوله ووضح منه موضع لزادة ان لم يذكر كروه)
 وذلك حين يكون ان ناسبة اه قدبر وهو محل تأمل (قوله الكاشف)
 عطف تفسير (قوله يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة) اى بحسب الظاهر
 لا فى الحقيقة (قوله وتصحيح كونهما جازمين) متضمنين للسببية (قوله
 ورفع الاحتمال فى لام الزيادة بعد الماطفة على التنى) اى لان قولنا ما جاتى زيد

وعمره يحتمل ارادة نفي المجموع كما يحتمل قولنا ما جاني رجل ارادة نفي
الواحد لا المتعدد بخلاف ولا عمرو ومن رجل فانه نص في عموم السلب (قوله
مانسا) مفعول يرون ولا يرون على التنازع (قوله والصبح مسفر) اسفر
الصبح اذا اضاء اضاءه لا شبهة فيها (قوله وماء الكافة ليست كذلك) فكان عليه
ان لا يقول بالاستحقاق في صدر كلامه فتدبر (قوله ولا يفيد) اى نصا
(قوله قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسيره اه) الغالب ان يكون تفسيره
بان (قوله بان المعنى ظرف اعتبارى) كما في النجاة في الصدق (قوله حتى قال
الهندي انه على القلب) اى على قول المصنف بما في معنى القول (قوله من ان
قوله في الأكثر) ببيان وجه (قوله تقدير امرئى) اضافة المصدر الى مفعوله
(قوله لكن قال ان صريح القول) فوافق ذلك مذهبه (قوله اتم تصرفها) فيه
اعمال افعال في الظاهر في غير مشكلة الكحل الا ان يجعل اعم بمعنى العام (قوله
وجعل اضافة التصرف) الذى هو فعل المتكلم (قوله لادنى ملاسة) لا الى
فاعل كما هو الظاهر والاضافة لازمة من كونه تمييزا من قيل طساب زيد ابا اى
طاب ابوه (قوله ولك ان يجعل التصرف قول الهمزة) فالاضافة على حقيقتها
من غير اعتبار ادنى ملاسة (قوله وينبى) اى يلزم (قوله لان لهل ايضا
تصرفات) ستة (قوله اى الميشو بوا) اى قدثو بوا (قوله وان تدخل الباء)
وتأتى ثلثة من خواصها ايضا فالخاصل ستة (قوله لمراتها) اى لرسوخها
(قوله قال الله تعالى اه) دليل دخول الفاء على هل (قوله وقال الشاعر)
دليل دخول الواو على هل (قوله وان ترشد غزية) من وضع الظاهر موضع
الضمير (قوله فهل تكرمنى) بادخال فاء الجزاء على هل دون الهمزة (قوله
نخل يلتفت الى) كما تقول ثم هل يلتفت الى ولا تقول فالتفت الى (قوله
ويجوز) اى الجبى بعدام (قوله فاعلم ان هذه الصور) الثلث (قوله ايضا)
اى كالثالث السابق (قوله من موجبات كون هل اعم تصرفا) فلا بد من حمل
قوله اعم على الاعم من وجه كما مر (قوله ذهب المحقق الفخراي ان لو
موضوعة لذلك) فهو معنى مطابق لها لا لازم له (قوله في الوضع) بان يكون
موضوعة للتعليق (قوله هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم) بان كان
علة تامة له (قوله او يكون سببها) بان احتاج الى اعتبار شرط او انتفاء مانع

(قوله وكلاهما) اى الاستلزام والسببية (قوله ممنوعان) لان انتفاء الخاص لا يكون سببا لان انتفاء العام فضلا عن ان يكون يستلزمه (قوله فيه بحث) وجهه ماسبق من منع السببية (قوله من انتفاء السبب) الخاص (قوله فى الدعوى) اى دعوى خطائهم (قوله واستدل على دعواه) اى المصنف التبعة (قوله بان الشرط ملزوم والجزاء لازم) وفيه ان الشرط معلق عليه والجزاء معلق فيلزم من انتفاء المعلق عليه انتفاء المعلق قندير (قوله ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لفقو) فالوضع موضع منطوق (قوله بتقدير امرؤ منطوق) بتقدير خبر جامد موصوف (قوله وبه) اى بتقدير خبر جامد موصوف بالمدكور (قوله من امثاله) كقول كعب اولو ان النصح مقبوله اى امر مقبول (قوله ولا يكون) اى جوابه (قوله ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام) مع انه زمان لانكم لا للكلام (قوله مسامحة) بادنى ملاسة او تقدير مضاف (قوله معنى الدخول) الذى يصح معه ترك فى المكان المحدود (قوله بلا طنة) اى بلا شك (قوله لان الكلام فى القسم) فقولهم اذا دار ضميراه محله اذا كان الكلام محتملا لهما على السواء قندير (قوله لثلاثتهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه) لانه انتبادر وان كان غير لازم (قوله لان الجواب) للشرط معنى (قوله عن الاطاعة) متعلق بالقاصر المؤخر للسمع (قوله القاصر) مفعول ثان ليجمع (قوله لكونه مجازا) اى ما ذكرنا فى الاصلاح (قوله الا ان يوسع الدائرة فى قوله الانسان بالناء) او ما يقوم مقامه (قوله قد تقع الشرطية اه) و (قوله وقد يقدم الجزء اه) وقد اجتمع الامران فى قوله تعالى * و لن ينفعكم نصيحى ان اردت ان انصح لکم ان كان لقا يريد ان يفويكم * الآية فراجع الكواشى (قوله فاما ان يعتبر الشرط الثانى) اى فيلزم تقدم المقدم لفظا (قوله واما ان يلقى) اى فيلزم تقدم المؤخر و تاخر المقدم فراجعهم (قوله فيجعل الجزء للشرط الاول) قال الرضى فتثنى الشرطين لفظا اولهما معنى نحو ان ثبت ان تذب ترحم اى ان تذب فان ثبت ترحم وكذا اذا كان اكثر من شرطين نحو ان سئت ان لقيت ان دخلت اعطك اى ان دخلت الدار فان لقيت فان سئت اعطك فقوله فان سئت مع جزائه تجواب فان لقيت وقوله فان لقيت مع جزائه جواب ان دخلت وعلى ذلك قس الاكثر

انتهى (قوله وقد يقدم الجزاء) اى ما هو جزاء معنى (قوله من انه بتقدير اما) بل الفاء فيه مبنى اما على توهم اما لانه مقلته اوزائد لتحسين اللفظ حتى قيل انه من قبيل الغلط فراجعه (قوله بل جملا حين الايمان بالفناء ظرفين جاريتين مجرى الشرط) ولوقلنا ان قولهم و بعد فان اه من هذا القبيل لم يبعد كما ذكره بعض المتأخرين فتامل (قوله لانه لا يصح التعويض) اى على المذهب وهو مذهب سيبويه (قوله مطلقا) اى وان لم يكن من حيز الفاء (قوله اذ لا يجوز فى امازيد فتطلق اه) اى اذا قصد لزوم الانطلاق لزيد (قوله وفى اما يوم الجمعة اه) اى اذا قصد كون يوم الجمعة ملزوما لا انطلاقه (قوله مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح) فيدل على ان المرفوع مبتداء مرفوع بالعامل المنوى (قوله سوى الزمان) فان مهما لا ينجى للزمان وان كان مما لا يعقل (قوله بمعنى مهما زيد) بمعنى ما يمكن زيد (قوله الا على جمل ما) فى مهما يمكن (قوله وقد انكره الواو جالية) قوله لكونه محتملا اى لغير الزمان (قوله هو المذهب الأول) اى كونه تغير الزمان (قوله لانه مما يتطرق اليه المتع) بنحو رجل حسنة جاريته (قوله بمنزلة كلمة واحدة) لشدة الامتزاج (قوله فلا نها اسماء) ضائر لاحروف اتفاقا (قوله منزلة المؤنث بالهاء) نحو جائت رجال اى جماعة (قوله والاولى) على الثانى اى تقدير فهو (قوله يجعله اسم مكان) مجاز (قوله المتبادر من قوله يلحق الوجوب) لان مطلقات العلوم ضرورية كما ان مهملاتها كلية (قوله لانه) اى التثوين لغة (قوله واخ) لان لامة محذوف لالامة موجبة فيكون منسيا (قوله بل اخره منوى) لانه حذف لامة موجبة فهو فى حكم التانيث (قوله فيه بحث) اى تبادل منوع مع ان كون الحركة بسد الحرف محل نزاع (قوله على انه يسقط فى الوقف) والاولى الجواز الوقف على المتحرك المتون لوجود شرطه وهو سكون الموقوف عليه فتدبر (قوله لاستغنى عنه) فيكون اخصر (قوله لا يمكن الاقدام به) اى بالامور به (قوله حيث ابرز اه) بالعطف على الموضوع له (قوله عن يعرف) اى من حيث النسب او المكان (قوله من هذه) عدم معرفته وعدم معرفة ابيه وكذا غيبته وعدم احساس اثره (قوله فاذا استعمل) اى المتكلم تدبر (قوله لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بئنا) وفيه ان الكاتب لا يلزم ان يكون

هو المتكلم فقط بل الغالب انه غيره كما لا يخفى (قوله انه فرع المثقلة) اى الخففة
 قرع اه والتذكير باعتبار الخبر (قوله فقد بعد كل البعد) لخالفته للظاهر مع التاويل
 (قوله بتنى عن هذا التفصيل اه) لان اضرين داخل فى الامثلة (قوله فى جميع
 هذه الامثلة) قد يقال الاشارة الى غير اضرين (قوله محس مظهر) لان
 الاتصاف بالنفى والا ثبات انما هو للجواب لا للقسم وايضا التون لا تدخل
 القسم بل جوابه (قوله صرفه بمسا) اى اداته حرفا كانت او اسما (قوله
 كالتفصل) ومعها كالتصل بدليل اغزوا وارميا (قوله فانه يمنع من اعلال
 ياء يحيى) للزوم اتصال اعلالين (قوله على خلاف القياس) وهو اسقاط الاولى
 وكتابة الثانية بصورة الالف كما فى التسفعا ولم يعلمنا

الحمد لله على التمام والصلوة على سيدنا

محمد خيرا لا نام وعلى اله السيرة

الكرام